

الخلاف الصرفي في مسائل الإعلال والإبدال دراسة صوتية دلالية

رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللُّغوية

إعداد الطالبة:

مشاعل بنت نقاء بن ضيف الله الحربي

(٣٢١٢١٦٣٢٠)

إشراف:

أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى من قبل ومن بعد على ما مَنَّ عليَّ من فضل لإتمام هذه الرسالة، فلك اللهم الحمد والشكر، حمداً وشكراً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك.

ثم إني أشكر المشرف على هذه الرسالة: الأستاذ الدكتور: فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم، فهو من اقترح موضوع البحث، ورافقه خطة وإشرافاً، وهو بذلك قد منحني الثقة في خوض غمار البحث في مسائل خلافية في باب هو من أصعب أبواب الصرف، وكان - طوال فترة الإشراف - موجهاً مقوماً لم يدخر جهداً ولا وقتاً في سبيل تقويم هذا البحث، وكانت تعتريني بعض فترات الانقطاع لأسباب صحية، فكان متابِعاً حريصاً، كثير السؤال عما أنجزت، ولا أملك له إلا الدعاء، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأعطاه صحة وعافية ونفعاً للعلم وأهله.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المناقشين، لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلة الله الكريم أن يثيبهم عني خيراً.

وأسأل الله تعالى أن ينفع بما كتبتُ، وأن يكتب لي أجره.

الباحثة: مشاعل نقاء الحربي

الإهداء

لا يسعني بعد أن أنهي هذه الرسالة إلا أن أقدمها إلى من لهم عندي من الفضل والعرفان الشيء الكثير:

إلى من رافقتني دعواتهم الصادقة، واشتأقت أعينهم إلى رؤيتي في هذا المكان ليريا ثمرة جهدهما وطيب غرسهما، إلى والدَيَّ حفظهما الله وأطال في عمريهما على طاعته أهدي هذه الرسالة؛ ليهدياني الرضاء والدعاء.

وإلى الذي صبر معي شهورا طويلا كنت فيها معتكفة على البحث والدراسة، زوجي ورفيق دربي الأستاذ: ثامر موسى الحربي، الذي إذا نظرت إليه أدركت فيه نعمة الزوج الصالح فقد وقف معي دعما وتحفيزا ومساعدة؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

وإلى ثمرات الفؤاد وفلذات الأكباد، أبنائي: عبد العزيز وجوانا وجمانة، الذين رزقني الله بهم أثناء مرحلة الماجستير فحرمتهم بعضا من حنان، ورعاية الأم؛ لانشغالي برسالتي، وهاهم اليوم يخطون أولى خطواتهم في سلم التعليم، وإني لأرى فيهم ما أنا مقبلة عليه من رقي في درجات العلم، وأسأل الله أن يقر عيني بهم، وأن يريني بهم المستقبل المشرق.

وإلى إخوتي وأخواتي فهم أهل للفضل والثناء.

وإلى كل من علمتني حرفا منذ أن وقفت على أعتاب المراحل الدراسية الأولى وإلى أن ارتقيت أول درجة من سلم الدراسات العليا، وأخص بالشكر والعرفان، الدكتورة: بدرية بنت إبراهيم السعيد، أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بعنيزة/ جامعة القصيم؛ لما لها من فضل علي بعد الله في حياتي العلمية والعملية.

وإلى كل من دعا لي دعوة صادقة بظهر غيب أهدي هذه الرسالة.

الباحثة: مشاعل بنت نقاء الحربي

الخلاف الصرفي في مسائل الإعلال والإبدال دراسة صوتية دلالية

إعداد: مشاعل بنت نقاء الحربي

ملخص الرسالة

تناولت في هذه الرسالة المسائل الخلافية في باب الإعلال والإبدال عند علماء اللغة المتقدمين، وحاولت تفسير هذا الخلاف من وجهة نظر صوتية حديثة، وجاءت الرسالة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول؛ أما المقدمة فقد تضمنت أهمية موضوع البحث وأسباب اختياري له ومشكلة البحث وتساؤلاته، ثم ذكرت أهداف الرسالة والدراسات السابقة والمنهج الذي اقتضته طبيعة الرسالة والصعوبات التي واجهتني، ثم وصفت الخطة، ثم التمهيد وفيه مبحثان: تحدثت في المبحث الأول عن مصطلح الإعلال والإبدال وحروفهما بين القدماء والمحدثين، وتحدثت في المبحث الثاني عن الحركات وحروف المد بين القدماء والمحدثين، ثم الفصل الأول وتناولت فيه المسائل الخلافية في باب الإعلال والإبدال عند علماء اللغة المتقدمين، وفيه أربعة مباحث، المبحث الأول: ذكرت فيه مسائل الخلاف في الإعلال بالقلب، والمبحث الثاني: المسائل الخلافية المتعلقة بالإعلال بالنقل، والمبحث الثالث: المسائل الخلافية المتعلقة بالإعلال بالحذف، والمبحث الرابع: مسائل الخلاف في الإبدال، وقد ذكرت جُلَّ المسائل الخلافية التي تحقق بها الغرض، لكنني لم أحصها؛ لأن الدراسة وصفية وتحليلية وليست إحصائية؛ ولأن بعض مسائل الخلاف لم يكن الخلاف فيها بَيِّنًا، وقد تتبع الآراء في كل مسألة خلافية من مسائل الإعلال والإبدال، وحاولت الترجيح بين الآراء ما أمكنني ذلك، وفي الفصل الثاني تحدثت عن جهود المحدثين في تفسير مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال، وقد قسمته على مبحثين: المبحث الأول: تفسير الخلاف من منظور صوتي، تحدثت فيه عن بنية المقطع عند القدماء والمحدثين وضمنته بعض مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال؛ وكيفية تفسير المحدثين لها اعتمادًا على بنية المقطع الصوتي، وتحدثت عن الصفات الصوتية للأصوات ومدى اختلاف القدماء والمحدثين فيها، ثم تحدثت عن العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة عند القدماء والمحدثين، وضمنته بعض مسائل الخلاف في قلب الهمزة حرف علة والعكس، وكيفية تفسير المحدثين لهذه المسائل اعتمادًا على رأيهم في طبيعة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة، والمبحث الثاني: أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في قضية الدعوة إلى التيسير، وفيه تحدثت عن الدعوة إلى اعتماد

الوزن الحقيقي، وتجريد الصرف من الوزن المقدّر، وفي الفصل الثالث تناولت أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في الدلالة، وقد بينت أثر هذا الخلاف من خلال عرض مسائل خلافية كان التوجيه الدلالي حاضراً فيها، وقد قسمته مبحثين: المبحث الأول: تفسير الشواذ. وذكرت فيه المسائل الخلافية في الألفاظ الشاذة في الإعلال والإبدال والتي كانت علة شذوذها علة دلالية، والمبحث الثاني: العلل المعنوية. وذكرت فيه مسائل الإعلال والإبدال التي اختلفت في توجيه علتها توجيهاً دلالياً، ثم الخاتمة ومن أهم نتائجها: أن السبب الرئيس للخلاف بين المتقدمين والمحدثين في حروف المد، يكمن في التسمية؛ فقد أسماها المتقدمون (حروفاً)؛ وأعطوها أحكام الحروف، وأسماها المحدثون (حركات)؛ وأعطوها أحكام الحركات وحكم المحدثين هذا كان له أثر في الصرف العربي، وخاصة في باب الإعلال والإبدال، وكذلك أن المتقدمين عرّفوا كثيراً من أسرار المقطع الصوتي، وعملوا به وإن لم يصطلحوا له على منوال ما اصطلاح عليه المتأخرون، ويمكن أن نفسر ذلك من خلال ظاهرة التقاء الساكنين في الكلام العربي، وكذلك ظهر جلياً اهتمام المتقدمين الواضح بالمعنى، الأمر الذي أدى إلى وضوح دلالة الكلام عندهم، وما اختلافهم في مسائل الإعلال إلا تنوع في الفهم أدى إلى تنوع الدلالة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية المعنى عند المتقدمين ودلالته، ومعرفتهم التامة بأسرار لغتهم.

Abstract

The morphological difference in the issues of change and substitution

Prepared by: Mashael bint Naqaa al-Harbi

Message summary

In this research, I addressed the controversial issues in the section of change and substitution among the advanced linguists. I tried to explain this dispute from a modern voice point of view. The research came in an introduction, a preface and three chapters.

The introduction included the importance of the research topic, the reasons for choosing it, the research problem and its inquiries The objectives of the research , the previous studies and the methodology required by the nature of the research and the difficulties that faced me, and then described the plan.

And then the preface in which two topics: I spoke in the first section on the term of change and substitution and their letters between the ancients and modernists, and I spoke in the second section on Al harakat and letters of al mad between the ancients and modernists. And then the first chapter dealt with the controversial issues in the section of change and substitution of the advanced linguists, including four topics, the first topic: I mentioned the issues of disagreement in change by replacement. The second topic: Issues of disagreement in change by deleting, The third topic: Issues of disagreement connected with quotation, The fourth topic : Issues of disagreement in replacement and I mentioned most of the controversial issues that the purpose was achieved by it, but I did not count them; because the study is analytical descriptive rather than statistical; because in some issues the disagreement wasn't clear. I have followed the views in each controversial issue I tried to prefer between the opinions as much as I could,

And in the second chapter I talked about the efforts of the modernists in explaining of the issues disagreement in change and substitution, and I divided it into two sections:

The first topic: interpretation of the dispute from an audio perspective, in which I talked about the structure of the section in the ancient and modern, and included some issues of controversy in the change and substitution; and how the modernists interpretation depend on the structure of the audio syllable , and I talked about the vocal qualities of voices and how the difference among the ancients and modernists was. and then I talked about the relationship between the Hamzah and the vowels, and I included some issues of disagreement in change Hamza to vowel and vice versa, and how

the modernists explain these issues depending on their opinion on the nature of the relationship between Hamza and vowels.

And the second: the impact of controversy in the change and substitution in the case of calling for facilitation In which I spoke about the call to adopt the real measurement, and stripping Al Sarf (Grammar), from probable measure, and in the third chapter dealt with the impact of the dispute in change and substitution in significance, I have shown the impact of dispute by presenting controversial issues with semantic guidance .I divided it into two topics:

The first topic: interpretation of the odds. I mentioned the controversial issues in the abnormal words in the change and substitution, in which the cause of the abnormality was a semantic cause, and the second topic: moral causes. I mentioned issues of change and substitution which were different in their semantic reasons.

Then the conclusion, and its main result is that The main reason for the dispute between the ancients and the modernists in letters of Mad lies in the name; it was called by the ancients (letters); and they gave it the provisions of the letters, and it was called by the modernists (movements) ; and gave them the provisions of the movements and the judgment of modernists this had an impact in the Arabic Sarf (Grammar), especially in the chapter of change and substitution,

As well as the ancients knew many of the secrets of the audio syllable , and use it, even if they did not put it in the way of the terms of modernists, and we can explain this through the phenomenon of the convergence of the consonants in the Arabic speech, as well as clearly appeared the interest of ancients in sense, which led to the clear of their speech significance.

The difference in change issues is a variety in understanding led to diversity of significance, and this indicates to the importance of meaning at the ancients and its significance, and their complete knowledge of the secrets of their language.





المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد:

فإن اللغة العربية لغة القرآن الكريم، ولسان الحضارة الإسلامية لقيت اهتماماً منقطع النظير من علمائها فدرسوا نحوها وصرفها وأدبها، وألّفوا في ذلك المؤلفات؛ بيد أن مؤلفاتهم اتصفت في بداية الأمر بالموسوعية والشمولية، وهذا ما نلاحظه في كتب التراث العربي .

ثم توسعت علوم اللغة العربية بشكل كبير، وانقسمت إلى فروع، كل فرع منها هو علم قائم بذاته، وبدأت المؤلفات بالتخصص فأصبح لكل علم مؤلفاته الخاصة به، ومن العلوم من بقي له ارتباطات بعلوم أخرى لا يمكن الفصل بينهما ، كعلم الصرف ؛ فالإعلال والإبدال بوصفه أحد موضوعات علم الصرف، له علاقة وطيدة بعلم الأصوات، الذي هو علم قائم بذاته.

والإعلال والإبدال من ظواهر اللغة التي ساعدت طبيعة اللغة في ظهورها، ويقصد بالإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه ، أو نقله ، أو حذفه. أما الإبدال : فهو جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً. وقد عرض العلماء المتقدمون والمتأخرون لمسائل هذا الباب، غير أن موقفهم حيالها كان خلافياً ، وهذا ما جعل من الخلاف في هذه الظواهر قضية لغوية جديرة بالدراسة ، فانبثقت من هنا فكرة هذا البحث الذي يعالج هذه القضية من زوايا مختلفة؛ صرفية ، وصوتية ، ودلالية ، معالجة تعتمد الوصف ، والتحليل ، ومناقشة الآراء .

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يقوم بدراسة الخلاف في ظاهرة لغوية من أهم ظواهر اللغة ، وهي ظاهرة الإعلال والإبدال، وفق ثلاثة مستويات من مستويات اللغة: الصرفي ، والصوتي، والدلالي، جامعاً بين آراء العلماء المتقدمين وبين الدراسات الحديثة .

ومن هنا وجدت أن بحث الخلاف في مسائل الإعلال والإبدال له أهميته؛ لأسباب منها:

- ١- إشكال بعض مسائل الإعلال والإبدال، والاختلاف حولها.
- ٢- اتجاه كثير من الباحثين إلى تيسير مسائل هذا الباب، دون التعرض للخلاف فيها وأثره.
- ٣- تنازع علمين من علوم اللغة لهذا الباب ؛ وهما علم الأصوات وعلم الصرف، فهو يربط بين أكثر من علم ؛ فأردت أن أبين العلاقة بين الإعلال والإبدال وبين علم الأصوات. ولتلك الأهمية كان اختياري للموضوع الذي لم أجد له دراسة تنصب على مسائل الخلاف فيه ، وتبين أثر بعض مسائله في المعنى .
- وكان باب الإعلال والإبدال مقصدا لدعاة تيسير اللغة ، ورأى بعضهم أن مسائله وعمله فيها قدر كبير من التكلف ، والبعد عن واقع اللغة ، فضلا عن كثرة الخلافات في مسائله، ومن هنا سيحاول البحث استكشاف ذلك ، من خلال تتبع آراء العلماء المتقدمين ، وما توصلت إليه الدراسات الحديثة في هذا المجال . وسيجيب عن الأسئلة التالية :
- ١- ما موقع أبواب الإعلال والإبدال من علم الصرف ؟
- ٢- ما قيمة الخلاف في مسائل الإعلال والإبدال وهل له أثر في الدلالة ؟
- ٣- ما موقف العلماء المحدثين من الخلاف في علل هذا الباب وأحكامه؟
- أما أهداف البحث فكانت في:
- ١- جمع المسائل الخلافية في هذا الباب ودراستها.
- ٢- بيان أثر الخلاف بين الصرفيين في مسائل الإعلال والإبدال.
- ٣- تقويم الخلاف ، هل كان اختلاف تناقض أو تنوع في الفهم وإثراء للمعنى؟
- ٤- إظهار دور الإعلال والإبدال في تطور اللغة العربية.
- ٥- بيان أثر الخلاف في الدلالة.
- ٦- توضيح أثر الخلاف عند المتقدمين على المحدثين الذين يرون أن هذا الخلاف مدعاة للنفور مما حدا ببعضهم أن يدعو إلى تيسير مسائل هذا الباب.

٧- إبراز اهتمام العلماء القدماء في وقت مبكر جدا بقضية الصوت اللغوي وتغيراته الذي يعد أهم عنصر في الدراسات الحديثة ، مما يدل على أن العرب دائما سباقون في ابتكار العلوم بشتى مشاربها.

وفيما يخص الدراسات السابقة فإنني بعد مراسلة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية والنظر في المواقع الإلكترونية لم أجد بحثا مستقلا عن الخلاف في مسائل الإعلال والإبدال وإنما كانت هناك بحوث متفرقة في مواضيع عامة من ذلك:

- ما اختلف فيه الخليل وسيبويه من مسائل التصريف.

- الإبدال بين اللغويين والنحويين.

- أثر التضعيف في تطور العربية والإبدال الذي غفل عنه علماء اللغة.

- نظرة في الإعلال الصرفي.

- الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق.

- تيسير الإعلال والإبدال.

- الإعلال والإبدال في بنية الكلمة .

- الإعلال والإبدال في الكلمة العربية.

تلك الدراسات السابقة غُيّت بدراسة قضية الإعلال والإبدال دون أن يكون موضوعها التفصيلي مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال ، سوى كتاب (الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق) للدكتورة :صباح بافضل ، فقد أوردت بعض الخلافات لكنها لم تستقص ، فقد جاءت في سياق معالجتها لموضوع الإعلال والإبدال . أما دراستي موضوعها الأساس مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال ، ومعالجتها من زوايا مختلفة : صرفية ، صوتية ، دلالية ، وبيان أثر الخلاف في الدراسات الصوتية الحديثة .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تعتمد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ويمكن تلخيص منهجي في تناول المسائل الخلافية بالآتي :

- ١- تتبع الآراء في كل مسألة من مسائل الإعلال والإبدال التي حدث فيها الخلاف.
 - ٢- عرض آراء الصرفيين في المسألة.
 - ٣- الترجيح بين الآراء ما أمكنني ذلك
 - ٤- توثيق المسائل الصرفية من مصادرها ومظاهرها.
 - ٥- ضبط الأمثلة.
 - ٦- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث النبوية، وأبيات الشعر، وأقوال العلماء من مصادرها.
- وقد انتظم هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.
- التمهيد، وقسمته إلى مبحثين: تناولت في الأول مصطلح الإعلال والإبدال وحروفه بين القدماء والمحدثين، وتناولت في الثاني الحركات، وحروف المد بين القدماء والمحدثين.
- ثم الفصل الأول، وكان في مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال عند علماء اللغة المتقدمين.
- وقد قسمته أربعة مباحث: تناولت في الأول مسائل الخلاف في الإعلال بالقلب، وفي الثاني مسائل الخلاف في الإعلال بالنقل، وفي الثالث مسائل الخلاف في الإعلال بالحذف، وفي الرابع مسائل الخلاف في الإبدال.
- ثم الفصل الثاني، وكان في جهود المحدثين في تفسير مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال. وقد قسمته إلى مبحثين: تناولت في الأول، تفسير الخلاف من منظور صوتي، وتناولت في الثاني أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في قضية الدعوة إلى التيسير.
- ثم الفصل الثالث، وكان في أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في الدلالة.
- وقد قسمته مبحثين: الأول في تفسير الشواذ؛ وتناولت فيه مسائل الخلاف في إعلال وإبدال الألفاظ الشاذة، والتي شذت لعل دلالية، والثاني في العلل المعنوية؛ وتناولت فيه مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال التي لها أثر بالدلالة.

ثم ختمت بخاتمة تضمنتها أهم النتائج.

ومن فضل الله عليّ أني لم أواجه صعوبات تُذكر، إلا عائقًا يسيرًا؛ وهو تفرُّق هذه المسائل في المؤلفات، وكذلك بعض الصرفيين في مسائل الخلاف يُعزى إليه رأي مخالف لرأي الجمهور، ولا أجد رأيه هذا في مصنفاته، مما يستنزف وقتي وجهدي، وفيما عدا هذا فصعوبات يواجهها كل باحث، تذلت - والله الحمد - بالعزيمة والصبر.



التمهيد

وقد قسمته إلى :

أولاً: مصطلح الإعلال والإبدال وحروفه بين القدماء والمحدثين.

ثانياً: الحركات وحروف المد بين القدماء والمحدثين.

توطئة

"الإعلال والإبدال" مصطلحان يكثر ورودهما في علم الصرف العربي باعتبارهما من أبواب الصرف الأساسية، وقد احتلا حيزاً واسعاً في كتب المتقدمين والمتأخرين؛ لما لهما من دور في تطور الأبنية الصرفية التي يظهر أثرها في المعنى الدلالي للفظة العربية. وقد تعارف على تسميتهما بـ"الإبدال والقلب" عند المتقدمين، و"الإعلال والإبدال" عند المحدثين، وهما يدلان على تغيير يطرأ على الكلمة العربية.

وقد عرض العلماء المتقدمون والمتأخرون لظاهرة الإعلال والإبدال، غير أن موقفهم حيالها كان خلافاً؛ وقد جاء هذا الخلاف في جانبين: جانب تأسيسي؛ متعلق بخلافهم حول علاقة الحركات بحروف المد، وآخر تفسيري؛ يرتبط بالخلافات التفسيرية التي تتعلق بوصف الظاهرة التي وقع فيها التغير، وتفسيره^(١)، وقبل الخوض في العلاقة بين الحركات و حروف المد، تجدر الإشارة إلى مصطلح كلٍّ من: الإعلال والإبدال، وحروفهما؛ ليُعلم قدرُ التقارب والتباين بين القدماء والمحدثين في تناولهم لهذه المصطلحات.

المبحث الأول

مصطلح الإعلال والإبدال وحروفه بين القدماء والمحدثين

مصطلح الإعلال وحروفه:

الإعلال لغةً: مصدر أَعْلَلَ، عَلَّ يَعْلُلُ وَاَعْتَلَّ. والعلة بالكسر: المرض^(٢).

وفي اصطلاح الصرفيين: ((تغيير حرف العلة؛ للتخفيف، ويجمعه: القلب، والحذف،

(١) ينظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، أبو أوس إبراهيم الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٦:، الرسالة: ١٨٦، (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

(٢) ينظر: القاموس المحيط، لمجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف مُجَدِّد نعيم العرقوسي، الطبعة الثامنة، ص: ١٠٣٥، (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

والإسكان))^(١).

فكل ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات؛ بحلول بعضها محل بعض هو الإعلال بالقلب، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها هو الإعلال بالحذف، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة هو الإعلال بالنقل أو التسكين^(٢).

وعند المحدثين هو: ((وضع حرف من أحرف العلة، ومعها الهمزة، مكان آخر))^(٣).

قال عباس حسن: الإعلال هو: ((تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و-ا-ي) وما يلحق بها -وهو: الهمزة- بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة، يجب مراعاتها))^(٤).

ويظهر من تعريف المحدثين للإعلال أنهم لم يخرجوا عما ذكره القدماء؛ فالإعلال عند الجميع هو تغيير يصيب حرف العلة.

والإعلال عند كثير من المتقدمين مختص بحروف العلة؛ وهي: الألف والواو والياء^(٥)، ويرى البعض أنه مختص بحروف العلة والهمزة؛ لما يعتريها من تغيير مثلها في ذلك مثل حروف العلة^(٦)، وعند الرضي (ت ٦٨٦هـ) لا يقال للهمزة بحسب ما يعتريها من تغيير بقلب أو حذف أو إسكان: إعلال؛ وإنما هذا تخفيف^(٧).

وخلاف المتقدمين حول أمر الهمزة وما يعتريها من تغيير يعود إلى اختلافهم فيها هل هي

(١) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد

محي الدين عبد الحميد، (٣/ ٦٦)، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص: ١٦٧ (مؤسسة الرسالة، لبنان ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

(٣) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، الطبعة الثانية، ص: ٥١ (مكتبة لبنان، ١٩٨٤م).

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثالثة، (٤/ ٧٥٧)، (دار المعارف، مصر، ١٩٧٤م).

(٥) شرح الشافية، للرضي، (٣/ ٦٧).

(٦) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (٣/ ٨٢٠)، (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).

(٧) ينظر: شرح الشافية، للرضي (٣/ ٦٦، ٦٧).

حرف صحيح أم حرف علة؛ فمن المتقدمين من يرى أن الهمزة حرف صحيح، ويؤيد هذا الرأي ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)^(١)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٢).

ومنهم من يرى أن الهمزة حرف علة؛ لأنها تتعرض للتغيير، مثلها في ذلك مثل الألف والواو والياء في تعرضها للتغيير، ويؤيد هذا الرأي الخليل (ت ١٧٥هـ)^(٣)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٤). وأصحاب هذا الرأي يجعلون الهمزة من حروف المد التي ستعرض لها في المبحث القادم من هذا التمهيد.

ومنهم من يرى أن الهمزة حرف ملحق بالمعتل؛ لأنها تُلَيَّن فتلحق بها، ويؤيد هذا الرأي الفارابي (ت ٣٣٩هـ)^(٥)، ونقل ابن منظور (ت ٧١١هـ) عن ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) أن إلحاق الهمزة بالمعتل مشروط بالتخفيف^(٦).

وانتقل الخلاف في حروف الإعلال إلى المحدثين، فيرى بعضهم أن الإعلال مختص بحروف اللين وهما الواو والياء دون الألف^(٧)، وربما يعود استقصاؤهم للألف؛ لأنه من حروف العلة التي لا تكون أصلاً في المتمكن ولا في الفعل، بل منقلبة عن واو أو ياء^(٨)، ومنهم من يرى

(١) ينظر: الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي (١٢/١)، (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان مُجَد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (١٩/١)، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

(٣) ينظر: العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، (٤٣٧/٨)، (دار ومكتبة الهلال).

(٤) ينظر: التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فريهود، ص: ٥٦٧، (جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب (١٩/١)، المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق وتعليق: مُجَد كامل بركات، (٢٤٧/٤)، (جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة).

(٥) معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، (٧٦/١)، (مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

(٦) ينظر: لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور الأفيقي، (١٤٢/١) (دار صادر، بيروت).

(٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، دكتور تمام حسان، ص: ٢٧٦، (دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م).

(٨) ينظر: شرح الشافية، للرضي (٦٦/٣).

أن الهمزة من حروف الإعلال؛ لأنها يعتريها القلب، والقلب من أبواب الإعلال^(١). ومنهم من يرى أن وضع الهمزة مع حروف العلة غير صحيح؛ لأن حروف العلة حركات طويلة في حين أن الهمزة صوت صامت^(٢). وهو برأيه هذا يُخرج الهمزة من أحرف الإعلال. وينقسم الإعلال إلى أنواع ثلاثة: قلب وحذف وإسكان (نقل)^(٣):

أولاً: الإعلال بالقلب:

تعريفه لغةً: ((تحويل الشيء عن وجهه، وَقَلَبَ الشيء وَقَلْبَهُ: حَوَّلَهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ))^(٤). وفي اصطلاح الصرفيين: ((إبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض))^(٥). وعند المحدثين: ((تحويل أحد الحروف الأربعة^(٦) السالفة إلى آخر منها؛ بحيث يختلفي أحدها؛ ليحل محله غيره من بينها؛ طبقاً لقواعد محددة يجب الخضوع لها))^(٧). وهو أهم وأوسع أنواع الإعلال، وأكثرها شيوعاً وانتشاراً؛ ((لأنه يخضع لقواعد عامة يجري على مقتضاها))^(٨).

وللصرفيين في تفسير القلب ثلاث طرق:

الأولى: أن تحل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، نحو: سماء، أصلها: سماو، فقلبت الواو همزة، ورضى أصلها: رضو، فقلبت الواو ياء، ومائل أصلها: مايل، فقلبت الياء همزة، وصام أصلها: صَوَمَ، فقلبت الواو ألفاً، ومثلها قال أصلها: قَوَلَ فقلبت الواو ألفاً.

(١) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، ص: ٣٥٧، (دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م).

(٢) علم اللغة العام (الأصوات العربية)، كمال مُجَدِّد بشر، ص: ١١٣، مكتبة الشباب.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي (٦٧/٣).

(٤) لسان العرب، لابن منظور (٦٨٥/١).

(٥) شرح الشافية، للرضي (٦٧/٣).

(٦) يقصد حروف العلة الثلاثة ومعها الهمزة.

(٧) النحو الوافي، (٧٥٧/٤).

(٨) النحو الوافي، (٨٥٧/٤).

الثانية: أن يحل مكان حرف العلة حرف، فالمقلوب هنا حرف علة. نحو: قلب حرف العلة تاء، في: اتعد واتسر، وقلب حرف العلة همزة، في: أوصل، وغيرهما من الحروف الصحيحة، ويدخل هذا النوع في الإبدال.

الثالثة: أن تحل حروف العلة مكان بعضها البعض دون الهمزة^(١).

وكل طرق القلب أخضعها الصرفيون لمواضع، وما يخالف هذه المواضع حكموا بشذوذه، وخروجه عن القاعدة^(٢).

ثانياً: الإعلال بالحذف:

وهو نوعان: قياسي، وغير قياسي. ويسميه البعض: المقيس والشاذ^(٣).

القياسي: ((وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف، كالاستثقال والتقاء الساكنين))^(٤)، ويكون في حروف العلة، وله مواضع ذكرها النحاة^(٥) نجملها فيما يأتي:

١- حذف همزة "أفعل" من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله. نحو: يُكْرِم، ومُكْرِم، ومُكْرَم وأصله قبل الحذف: يُأْكْرِم، مُأْكْرِم، مُأْكْرَم.

٢- حذف فاء المثال الثلاثي مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع، نحو: وَعَدَ يُوْعَد بعد الحذف تصبح: يَعد.

٣- حذف عين المضعف الثلاثي مكسور العين، نحو: ظَلَلت، بعد الحذف تصبح: ظَلَّت

(١) ينظر: هامش شرح الشافية، للرضي (٦٩/٣)، وشذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، ص: ١٦٠، (المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

(٢) لمعرفة مواضع الإعلال بالقلب في جميع صوره، ينظر على سبيل المثال: المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، (٢/ ١-١٨٤)، (إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م)، شرح الشافية للرضي، (٣/ ٧١-١٩٦). وينظر أيضاً: شذا العرف في فن الصرف، ص: ١٦٢-١٧٢.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣/ ٨٨٤).

(٤) شذا العرف، ص: ١٧٦.

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، (٣٣٠/٤)، (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، شرح الشافية، للرضي، (٣/ ٨٧، وما بعدها)، ارتشاف الضرب، لأبي حيان (١/ ٢٣٩، وما بعدها)، النحو الوافي، (٤/ ٨٠٠، وما بعدها).

أو ظلت.

ولبعض النحاة رأي في هذا الحذف؛ حيث يروونه شاذاً، منهم سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(١)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٢).

٤- حذف عين "مفعول"، نحو: (قال يقول) اسم المفعول منه: مَقُول، تنقل الضمة إلى الساكن الصحيح قبلها، فيجتمع ساكنان فيجب حذف أحدهما، فيصبح اسم المفعول بعد الحذف: مَقُول.

والحذف غير القياسي: ما لم يأتِ لعلّة تصريفية، وليس له قاعدة؛ نحو: حذف الياء من دم ويد، وأصلهما: دمي ويدي^(٣).

((والحذف على غير قياس يكون في: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والنون، والباء، والحاء، والخاء، والفاء، والطاء))^(٤)؛ أي أنه يكون في غير حروف العلة أو في حروف العلة لكن في خلاف المواضع التي حددها الصرفيون في الحذف القياسي^(٥).

الإعلال بالإسكان (بالنقل) :

يُقصد به عند الصرفيين المتقدمين: ((إذا كان عين الفعل واوا أو ياءً وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه؛ لاستثقالها على حرف العلة، نحو: يَقوم ويَبين، الأصل: يَقوم ويَبين))^(٦).

وعند المحدثين يراد به: ((مايجري في الألفاظ المعتلة التي تنقل فيها حركة حرف العلة إلى

(١) ينظر: الكتاب، لسبويه (٤/٤٢١ - ٤٢٢).

(٢) ينظر: الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، (٢/٦٦١)، (دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٣) ينظر: شرح الشافية، للرضي (٣/٦٧).

(٤) الممتع، (٢/٦١٩).

(٥) ينظر: المصدر السابق، (٢/٦١٥).

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣/٨٦١).

الساكن الصحيح قبلها، ويحل السكون محل الحركة للتخفيف^(١).

ويظهر من تعريف المحدثين للإعلال بالنقل أنهم لم يخرجوا عما ذكره القدماء؛ فالإعلال بالنقل عند الجميع نقل حركة الحرف المعتل المتحرك إلى الساكن قبله.

وعند الإعلال بالنقل، قد يبقى حرف العلة كما هو إذا كانت حركة حرف العلة المنقولة إلى الصحيح الساكن قبله تجانس الحرف المعتل، نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أو ينقلب حرفاً آخر إذا كانت الحركة المنقولة لا تجانس الحرف المعتل، نحو: مُقِيمٌ، أصله: مُقْوِمٌ، حركة الواو المنقولة إلى الصحيح الساكن قبلها لا تجانس الواو فقلبت الواو ياءً لمجانسة الحركة المنقولة^(٢).

وهذا النوع من الإعلال يحدث في ((مضارع كل فعل اعتلت عينه))^(٣) ولا يشمل حروف العلة الثلاث، وإنما خاص بالواو والياء لتحركهما، بخلاف الألف التي لا تتحرك مطلقاً^(٤).

ويكون في أربعة مواضع^(٥):

١- أن يكون حرف العلة (الواو أو الياء) عيناً متحركة لـ"فعل"؛ نحو: "يَصُولُ وَيَغِيبُ"، وأصلهما: "يَصُولُ وَيَغِيبُ".

٢- أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع في وزنه فقط دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه، بشرط أن يكون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين، نحو: "مَقَامٌ" أصله: "مَقْوَمٌ"، وهو على وزن المضارع: "يَعْلَمُ"، هذا في الحالة الأولى. أما الحالة الثانية فنحو: بناء صيغة من البيع على مثال: تَحْلِي، وهي صيغة خاصة بالاسم. فيقال: تَبِيع.

(١) المذهب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، ص: ٢٩١، (مطابع بيروت الحديثة، بيروت، لبنان، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٨٦١/٣)، النحو الوافي (٧٩٤/٤)، الإعلال والإبدال عند اللغويين، عثمان مُجَدِّد آدم عبد الحمود، ص: ١٩٤، (جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

(٣) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ص: ٤٤٤، (المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

(٤) ينظر: النحو الوافي، (٧٩٤/٤).

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي، (١٤٣/٣-١٥١)، النحو الوافي، (٧٩٦/٤)، وما بعدها.

٣- أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، كفَعَلِه، بشرط أن يكون فَعَلُه على وزن: أَفْعَل أو اسْتَفْعَل، نحو: "أقام، واستقام"، وأصلها قبل التغيير: "أَقَوْم، واستَقَوْم".

٤- أن يكون حرف العلة المتحرك عيناً في صيغة "مفعول" من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء أو الواو، كصوغ مفعول من "قال، وباع".

مصطلح الإبدال وحروفه:

الإبدال لغة: ((أبدل الشيء من الشيء وبَدَلَه: اتَّخَذَ منه بدلاً، وتبديل الشيء تغييره))^(١).

وفي اصطلاح المتقدمين: ((إقامة حرف مكان حرف في موضعه في اللفظ))^(٢).

قال ابن جني (ت ٣٩٢): الإبدال ((أن يقام حرف مكان حرف؛ إما ضرورةً أو استحساناً وصنعاً))^(٣)؛ أي أن يحل حرف مكان حرف آخر لعلاقة ما.

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥): ((من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مدحه ومدَّهه، وفرس رفل ورفن، وهو كثير مشهور، قد أُلِّف فيه العلماء))^(٤).

ويتضح من تعريف القدماء للإبدال أنه يشمل الإعلال بالقلب؛ لأن قولهم (إقامة حرف مكان حرف) شامل للحروف الصحيحة والمعتلة، والإعلال بالقلب مختص بالحروف المعتلة، وعلى هذا فالإعلال بالقلب يعد إبدالاً.

فالمقدمون خلطوا مفهوم الإبدال بمصطلح القلب كما اتضح من تعريفهم للإبدال^(٥)، حيث أرادوا ((بالإبدال: ما يشمل القلب؛ إذ كل منهما تغيير في الموضع، إلا أن الإبدال إزالة،

(١) لسان العرب، (٤٨/١١) "بَدَلَ".

(٢) شرح الشافية، للرضي، (٣/١٩٧).

(٣) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي، الطبعة الثانية، (١/٦٩)، (دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

(٤) الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تعليق: أحمد حسن بسج، ص: ١٥٤ (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

(٥) ويظهر ذلك الخلط في وصفهم لمسائل الإعلال بالقلب، حيث استخدموا لفظ (تبدل)، (ثقلب) بنفس المعنى، ينظر على سبيل المثال: الكتاب، (٤/٢٣٨، وما بعدها)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق وتقديم، مُجَدِّد كامل بركات، (٤/٨٨)، (دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م). وفي تسمية ابن السكيت لكتابه (القلب والإبدال).

والقلب إحالة^(١)، ولم يفرقوا بينهما إلا بالحروف؛ فالقلب مختصٌ بحروف العلة والهمزة، بينما الإبدال يكون في حروف العلة والحروف الصحيحة.

ومصطلح الإبدال عند المحدثين هو: ((حذف حرف، ووضع آخر مكانه، بحيث يختلفي الأول، ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة، أم كانا صحيحين، أم مختلفين))^(٢).

وعند المحدثين: الإبدال يشمل القلب، ولكنه أوسع منه، كما اتضح من تعريفهم للإبدال.

وشرط حدوث الإبدال عند المتقدمين: هو تقارب وتداي الحروف؛ كما نص على ذلك الفارسي، قال ابن جني ناقلاً عنه: ((أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والتاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه))^(٣)

وعند المحدثين "ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابة"^(٤).
والإبدال نوعان^(٥):

أ- الإبدال الصرفي:

تعددت مسميات هذا النوع من الإبدال، فيطلق عليه القدماء: الإبدال الشائع^(٦)،

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٢٠/٣).

(٢) النحو الوافي، (٧٥٧/٤).

(٣) سر صناعة الإعراب، (١٨٠/١).

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٦٨.

(٥) وجعله بعضهم أربعة أنواع، ينظر: شرح التصريح، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود،

(٦٨٩/٢)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

(٦) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (٢٥٦/٦)، (دار

البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

والإبدال الضروري^(١)، والإبدال الشائع لغير إدغام^(٢). وقد كثرت آراء المتقدمين وتغايرت فيما يخص عدد حروف هذا النوع من الإبدال؛ لكنهم اتفقوا على أنه لا يحدث في حروف العربية كلها، فقد عدها البعض أحد عشر حرفاً^(٣)، جُمعت في قولك: (أجد طويت منها)، بينما عدها بعضهم اثني عشر حرفاً جُمعت في قولك: (طال يوم أنجذته)^(٤)، وبعضهم عدها ثلاثة عشر حرفاً جُمعت في: (استنجدته يوم طال)، ومنهم من جعلها أربعة عشر حرفاً مجموعة في: (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ)^(٥)، بينما عدها ابن مالك تسعة أحرف يجمعها (هَدَأْتُ مُوطِيًّا)^(٦)، وعدها السيوطي ثمانية أحرف مجموعة في قولك: (طويت دائماً)^(٧).

ويفهم من قول الصرفيين بأن الإبدال الصرفي لازم وضروري في التصريف؛ أنه يحدث لضرورة صوتية، موجبة للإبدال، وهو قياسي، استعملاته مطردة شائعة، كما في فاء صيغة "افتعل" ونائها ومشتقاتها؛ لأن له قواعد صرفية صوتية، غرضها التخفيف، بسبب ثقل الأصوات المتجاورة غير المنسجمة في صفاتها^(٨).

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، (٦٨٩/٢)، تسهيل الفوائد، ص: ٣٠٠، ارتشاف الضرب، ص: ٢٥٥.
(٢) ذكر ابن هشام: أن الأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً من غير إدغام تسعة، يجمعها (هَدَأْتُ مُوطِيًّا)، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣٧٠/٤)، (المكتبة العصرية، صيدا- بيروت)، بينما ذكر ابن مالك أن حروف البديل الشائع في غير إدغام يجمعها (لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته)، ينظر: تسهيل الفوائد، ص: ٣٠٠، وعند خالد الأزهرى البديل الشائع لغير إدغام قسمان: ضروري وحروفه تسعة، وغير ضروري وحروفه اثنان وعشرون حرفاً، وبتقسيمه هذا أزال اللبس الذي أحدثه قول ابن هشام وابن مالك. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، (٦٨٩/٢).

(٣) ينظر: المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (١٩٩/١)، (وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب، (٢٥٥/١).

(٥) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (١٩٩/٣).

(٦) ينظر: أوضح المسالك، (٣٧٠/٤). وقد عدها في غير هذا الكتاب ثمانية أحرف. ينظر: تسهيل الفوائد، ص: ٣٠٠.

(٧) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، (٢٥٦/٦).

(٨) ينظر: في اللغة العربية؛ دراسة وصفية تحليلية بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة، نسرين عبد الله شنوف، مجلة جامعة بابل، المجلد ٢٠، العدد ٢، ص: ٤٠١، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ٢٠١٢).

ومواضع الإبدال الصرفي القياسية قسّمها الصرفيون إلى قسمين:

١- الإبدال بين الأحرف الصحيحة والمعتلة: كإبدال فاء الافتعال إذا كانت واوا أو ياء تاء، ومثال ذلك في الواو: اتّصل، على وزن افْتِعال، وأصلها اوتصل، جاءت فاء الافتعال واواً أصلية فوجب إبدالها تاء، فأصبحت: اتّصل، ثم أدغمت التاء في تاء الافتعال، فأصبحت: اتّصل.

ومثال ذلك في الياء: اتّسار، على وزن افتعال، وأصلها ايتسار، جاءت فاء الافتعال ياءً أصلية فوجب إبدالها تاء، فأصبحت: اتّسار، ثم أدغمت التاء في تاء الافتعال، فأصبحت: اتّسار .

٢- الإبدال بين الأحرف الصحيحة، وذلك إذا كانت فاء الافتعال (صاداً أو ضاداً أو طاءاً أو ظاءاً) فإن تاءه تبدل طاء، ومثال ذلك: اصطبار، أصلها استبار، على وزن افتعال، وقعت فاء الافتعال صاد فأبدلت تاءه طاء، فأصبحت: اصطبار.

أما إذا كانت فاء الافتعال (دالا أو ذالا أو زايا) فيجب أن تبدل تاءه دالا، ومثال ذلك: ازدجار، أصلها ازتجار، على وزن افتعال، وقعت فاء الافتعال دالا فأبدلت تاءه دال فأصبحت: ازدجار^(١).

ب - الإبدال اللغوي:

وهو إبدال غير ضروري، ويسمى بالإبدال الشاذ أو القليل^(٢)، ويسمى كذلك بـ(الإبدال غير الشائع) ((غير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف))^(٣)، وهناك من علماء اللغة من يرى

(١) ينظر: المنصف، (٣٢٤/٢ وما بعدها)، شرح الشافية، للرضي، (١٩٩/٣)، الإعلال والإبدال في بنية الكلمة،

ناجي عبد العال حجازي، ص: ١٥٨-١٦٠، (مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٧هـ).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطبعة العشرون، (٢١٠/٤)، (دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

(٣) ينظر: همع الهوامع، (٢٥٦/٦).

أن الإبدال اللغوي يقع في كل الحروف حتى الألف^(١). وقيل: إن حروفه اثنان وعشرون حرفاً، جُمعت في قول: ((لَجِدَّ صُرْفٍ شَكِسٌ آمَنْ طِيَّ ثَوْبٍ عَزَّتْ))^(٢)؛ لذا هو يشمل حروف الإبدال الصرفي وغيرها؛ وعليه فإن حروف الإبدال الصرفي قد يحدث فيها إبدال لغوي؛ لأن اللغوي أعم من الصرفي.

ومن أمثلة هذا الإبدال، ((قولهم في اضْطَجَعَ: الطَّجَعَ، وفي أُصَيِّلَان: أُصَيِّلَال))^(٣).



(١) ينظر: إبدال الحروف في اللهجات العربية، سليمان بن سالم السحيمي، ص: ٧٨، (مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٩٩٥م).

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، (٦٨٩/٢).

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢١٠/٤-٢١١).

المبحث الثاني

الحركات وحروف المد بين القدماء والمحدثين

نالت اللغة العربية عناية فائقة من قبل علماء العربية، وأُلفت حولها كثير من الدراسات؛ باعتبارها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، الذي يحوي أسرار هذه اللغة وإعجازها، خاصة الجانب الذي يمس الحروف وصفاتها التي أثبتتها علم التجويد، الذي يساعد على القيام بالنطق الصحيح عند تلاوة القرآن الكريم، وكان الحرص على النطق السليم للقرآن له الأثر الكبير في ظهور الحركات، ومن هذا المنطلق اندفع القدماء يدرسون الحركات؛ بصفاتها تساعد وتراعي النطق الصحيح للحروف؛ وهذا من شأنه أن يجنبنا اللحن في التلاوة^(١).

ومع بداية ظهور اللحن في قراءة القرآن بدأت الدراسة جادة حول الحركات، فقد وضع أبو الأسود (ت ٦٩هـ) الشكل الأول للحركات، والتي انحصرت في الناحية الإعرابية من حيث الكتابة^(٢)، قال ابن النديم (ت ٣٨٠هـ): ((...فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف. وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف))^(٣).

ويتبين أن صورة الحركات عند أبي الأسود قائمة على موضع النقطة من الحرف، حيث تم اعتبار النقطة فوق الحرف للدلالة على الفتحة حين يتم فتح الفم، وبين يدي الحرف للدلالة على الضمة حين يتم ضم الفم، ونقطة تحت الحرف للدلالة على الكسرة حين يتم كسر الفم.

وعند الخليل بن أحمد صورة أخرى للحركات: ((الضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف؛ لثلاثا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق

(١) ينظر: الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، دكتور سعيد شواهنة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٦، ص: ١٨٨، (جامعة الخليل، فلسطين، حزيران ٢٠٠٩م).

(٢) ينظر: الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، ص: ١٨٨.

(٣) الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، ص: ٦١-٦٢، (دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).

الحرف))^(١).

ومن حيث عدد الحركات فهي عند القدماء ثلاث حركات، يقول ابن جني: ((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث؛ وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو))^(٢).

وقال أيضاً: ((ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف التي هي بعضه ... فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها))^(٣).

وقال ابن سينا (ت ٤٢٨هـ): ((ولكني أعلم يقيناً أن الألف الممدودة المصوّتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوّتة إلى الضمة، والياء المصوّتة إلى الكسرة))^(٤).

ويستشف من نصوص القدماء أن الحركات عندهم حركات قصيرة وحركات طويلة وإن لم يذكروا ذلك صراحة، إلا أن هناك ما يدل على أنهم أدركوا الحركات الطويلة؛ فقد أشاروا إلى أن الياء والواو ((حرف مد في نحو: "أدعو، أرمي"، الأمر الذي ينبئ عن إدراكهم أنهما حركتان طويلتان... حيث بينوا أن بينهما وبين الضمة والكسرة علاقة الكلية بالجزئية، ولكنهم لم يعرضوا عرضاً مناسباً لدلولهما الآخر، وهو كونهما من الأصوات الصامتة))^(٥).

بالرغم من إشارتهم إلى الحركات الطويلة، إلا أنهم اصطَلَحُوا لها بحروف المد وخلطوا بينها وبين حروف اللين، وهذا محور اختلافهم مع المحدثين.

(١) المحكم في نقط المصاحف، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني، تحقيق: عزة حسن، الطبعة الثانية، ص: ٧، (دار الفكر، دمشق، ١٩٦٠م).

(٢) سر صناعة الإعراب، (١٧/١).

(٣) سر صناعة الإعراب، (١٨/١).

(٤) رسالة أسباب حدوث الحروف، لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: مُحمَّد حسان الطيان، ويحيى مير علم، ص: ٨٥، (مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق).

(٥) دراسات في علم اللغة، دكتور كمال بشر، ص: ٩٨، (دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م).

فالقدمات لم يميزوا بين المد واللين، قال سيبويه في (باب الوقف في الواو والياء والألف):
((وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف مد ولين...))^(١).

وكذلك حروف المد هي حروف اللين عند ابن جني^(٢).

أما المحدثون: فقد انقسموا بين مؤيد لفكرة المتقدمين من حيث المزج بين حروف اللين والمد، من هؤلاء إبراهيم أنيس؛ فيقول: ((هناك صوتان بين الأصوات اللغوية يستحقان دائماً أن يعالجا علاجاً خاصاً؛ لأن موضع اللسان معهما قريب الشبه بموضعه مع أصوات اللين، ومع هذا فقد دلت التجارب النطقية على أننا نسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وهذان الصوتان هما ما اصطلاح علماء العربية على تسميتهما بالياء والواو في مثل: "يسر، ينع، ولد، دلو")^(٣). وبين مميّز بينهما؛ مثل: عبد الصبور شاهين، الذي يرد شأن صوت الواو والياء إلى أنهما من الناحية الصوتية إنما هما نتيجة تتابع الحركات المختلفة، طويلة كانت أم قصيرة، فإذا تتابعت - على سبيل المثال - حركتا الفتحة والكسرة نتجت الياء، وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضممة نتجت الواو^(٤)؛ ((أي أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء والواو))^(٥).

وينفي كمال بشر هذه الطبيعة الانزلاقية لهذين الصوتين؛ قال متحدثاً عن الواو والياء في مثل "حَوْضٌ وَبَيْتٌ": ((إن الواو والياء في هذا الموقع ونحوه ليستا جزءين من حركتين (ولا حركتين بالطبع)، بل هما صوتان صامتان Consonants، أو ما يسميان بالاسم (أنصاف حركات)؛ لشبهتهما الواضح بالحركات في النطق. وهذا الذي ندعيه مبني على أساس الخواص النطقية والوظيفية للصوتين... والحكم بأن الواو والياء في نحو "حوض وبیت" جزءان من حركة

(١) ينظر: الكتاب، (١٧٦/٤).

(٢) ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، (١٢٤/٣)، (دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية).

(٣) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: ٤٤، (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر).

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٣٠.

(٥) المصدر السابق، ص: ٣٠.

مركبة؛ خطأً مشهور، وقع فيه المستشرقون منذ زمن طويل))^(١).

وعليه يتبين أن الخلاف بين القدماء والمحدثين يتركز في جعل حروف المد ساكنة عند الأقدمين، بينما هي حركات عند المحدثين، والحركة لا تكون ساكنة، يقول كمال بشر: ((فهذه الأحرف في نظرهم مدات، وهي في الوقت نفسه ساكنة، وهذه المدات كذلك مسبقة بحركات مجانسة؛ حكمان لا صحة لأحدهما، ويدلان على اضطراب في فهم حقائق الأشياء؛ فكونها مدات يعني بدهة كونها حركات طويلة، وذلك يبطل كونها ساكنة؛ إذ السكون عدم الحركة))^(٢).

ومن مواطن الخلاف أيضاً بين المتقدمين والمحدثين فيما يخص الحركات وحروف المد؛ إقرار القدماء بوجود حركة قبل حرف المد من جنسه، وهذا أمر لا تُقرُّه الدراسة الصوتية الحديثة، فلا وجود لهذه الحركات القصيرة قبل أصوات المد، يقول كمال بشر في هذا الشأن: ((أما أن هذه المدات مسبقة بحركات من تجانسها فهو وهم، لا أساس له من الصحة؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة، وإنما المدات نفسها هي الحركات، وهي حركات طويلة))^(٣).

((فالتاء في (كتاب) محركة بألف المد وحدها، والراء في (كريم) محركة بياء المد وحدها، والقاف في (يقول) محركة بواو المد وحدها))^(٤).

كما أن (الواو والياء) اللينتين لا تلحقان حروف المد عند المحدثين؛ بل يُلحقونهما من حيث النوع بالواو والياء المتحركتين، وحجتهم في ذلك: أن هناك فروق أساسية بين حروف المد من ناحية الواو والياء المتحركتين أو اللينتين من ناحية أخرى؛ حيث إن حروف المد لا يصاحب نطقها أيُّ احتكاك أو اعتراض لمجرى الهواء، ولا يتم بها فتح المقاطع ولا إغلاقها، كما

(١) دراسات في علم اللغة، ص: ٣٩-٤٠.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٦١.

(٣) المصدر السابق، ص: ١٦١.

(٤) الأصوات اللغوية، ص: ٣٩.

يسمى المقطع المنتهي بها مفتوحًا، ولا تكون من حروف المادة الأصلية^(١)، فحروف المد عند المحدثين هي حركات طويلة خالصة؛ فالألف هي الفتحة الطويلة، كما أن واو المد هي الضمة الطويلة، وياء المد هي الكسرة الطويلة؛ وذلك بسبب الطبيعة الإنتاجية لهذه الأصوات^(٢).

ويتضح مما سبق: أن الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في حروف المد يكمن في التسمية وفي الأحكام؛ حيث سُمِّيت عند المتقدمين حروف مد ولين، فأعطوها أحكام الحرف وحكموا عليها أنها ساكنة، ومسبوقة بحركات من جنسها، في حين سُمِّيت عند المحدثين حركات طويلة، فأعطوها أحكام الحركة، والحركة لا تكون ساكنة.

ونظرة المحدثين لحروف المد لها آثار في الصرف العربي، وخاصة في باب الإعلال والإبدال، وهذه الآثار تحدّث عنها الدكتور: عبد الله اللحياني^(٣)، سأذكر منها ما يخص البحث؛ وهي الآثار المتعلقة بالإعلال والإبدال؛ نجملها في الآتي:

١ - اختلال وزن الألفاظ التي أصولها تشتمل على حروف مد؛ لأن الحركة الطويلة عند المحدثين لا تكون أصلًا، فمثلاً: (قال) الألف فيها ليست حرف مد، وإنما حركة طويلة، وعلى هذا وزنها: "فال"، وليس "فَعَلَ" كما عند المتقدمين. وعلى هذا سيعاد النظر في كل أبنية اللغة العربية، وسينشأ عن ذلك أوزان جديدة غيرها^(٤).

واعتبارهم حروف المد حركات طويلة لا يجعل الأوزان تختل فحسب؛ بل سيضطدمون بقضية الأصل التي يقوم عليها الميزان الصرفي، فإذا رفضوا أن المد حرف أصلي سيرفضون الأصل، وهذا ما نادوا به في قضية التيسير التي سنتطرق لها في الفصل الثاني من هذا البحث.

٢ - ظهور آراء جديدة في حروف المد الأصول؛ منها: أن الأصل في حروف المد هو الهمز، فمثلاً: (فَتَى) وزنها: "فَعَى"؛ لأن أصلها (فَتَأَ)، على "فَعَلَ"، حذفت منه الهمزة، ومُدَّت

(١) ينظر: التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، جعفر نايف عابنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٦، ص: ٤٨، (الجامعة الأردنية).

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص: ٤٩.

(٣) ينظر: حروف المد بين القدماء والمحدثين، عبد الله اللحياني، ص: ٧، وما بعدها.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص: ٨.

الفتحة القصيرة التي قبلها؛ فأصبحت طويلة، فقليل: فثي. وهذا رأي السحيمي منكراً فيه قول المتقدمين بأن وقوع حرف العلة بعد مد زائد موجب لقلبها همزة^(١).

٣- خلط الحذف بالإشباع؛ فلا يُعلم أيهما الأصل، نحو: "صيارف، وصياريف"؛ حيث تقصر حركة الراء في "صيارف"، وتطوّل حركة الراء في "صياريف"؛ فهل تكون الأولى هي الأصل أم الثانية؟

٤- تسمية الظواهر اللغوية بأسماء جديدة؛ نحو تسمية "البدل" باسم "الحذف والتعويض" إذا أُبدِل حرف علة بحرف صحيح؛ لأن الحركة الطويلة لا تكون أصلاً، ولا بدلاً من أصل.



(١) ينظر: الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، سلمان سالم رجاء السحيمي، ص: ٣٤٢، (مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ).

الفصل الأول

مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال عند علماء اللغة المتقدمين

وقد قسمته أربعة مباحث:

المبحث الأول: مسائل الخلاف في الإعلال بالقلب.

المبحث الثاني: مسائل الخلاف في الإعلال بالنقل.

المبحث الثالث: مسائل الخلاف في الإعلال بالحذف.

المبحث الرابع: مسائل الخلاف في الإبدال.

المبحث الأول

مسائل الخلاف في الإعلال بالقلب

الخلاف في إعلال اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام

الفعل الثلاثي الأجوف عند صياغته على وزن فاعل تُبدل العين منه همزة، فتقول في (قام): (قائم)، أما اسم الفاعل من المهموز اللام فهو يخالف اسم الفاعل من (قام) في أنه إذا أبدلت عينه همزة، وكانت لامه همزة؛ التقت همزتان؛ الأولى: بدل من عين الكلمة، والثانية هي لام الفعل، وذلك نحو: ساء يسوء، وناء ينوء، وشاء يشاء، وجاء يجيء، إذا بنيت منه اسم الفاعل فإنك تقول: ساء، وناء، وشاء، وجاء^(١)، وقد اختلف فيما حدث فيه على مذهبين:

المذهب الأول: القلب المكاني بتقديم اللام وتأخير العين، فيكون أصل (جاء): (جائي)، ثم يقلب اللام في موضع العين فتصير: (جائي)، ثم صارت (جاء) على وزن (فال)، بمنزلة: (قاضي)، فلا تلتقي همزتان، والذي أدى إلى وجوب القلب أمران:

١- أن عدم القلب يؤدي إلى إعلالين، وهذا نادر إلا في الضرورة الشعرية.

٢- كثرة القلب في الأجوف الصحيح اللام نحو: (شاك، ولاث)، والأصل فيهما (شائك، ولاث)، وهذا مذهب الخليل^(٢).

فالخليل دغم رأيه بدليلين من السماع؛ فقاس كلمة (جاء) على كلمة (شاك) في قول الشاعر^(٣):

(١) ينظر: المنصف، (٥١/٢).

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٧٦-٣٧٨/٤)، المقتضب، (٢٥٣/١)، التكملة، ص: ٢٦٤، المنصف، (٥٢/٢)، الممتع، (٥٠٩/٢)، شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (٤٤٩/٥)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، شرح الشافية للرضي (٢٥/١)، ارتشاف الضرب، (٣٣٥/١).

(٣) البيت لطريف بن تميم العنبري، وقد ورد منسوباً له في: الكتاب (٤٦٦/٣)، وشرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، (٣٣٦/٢)، (مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م)، والأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السابعة، (١٢٨/١)، (دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م)، ومنسوباً إلى عنترة في: التفسير =

فَتَعَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ

الشاهد فيه: أنه أراد (شائك)، فلما التقت همزتان قلب فأصبحت: (شاك)^(١).

وعلى كلمة (لاث) في قول الشاعر^(٢):

لاث به الأشاء والعُبريُّ

الشاهد فيه: أنه أراد (لائث)، ولكنه أحرّ الواو وقَدَّمَ الثاء فأصبحت: (لاث)^(٣).

ورجح أبو علي الفارسي مذهب الخليل، وهو القلب المكاني بتقديم اللام وتأخير العين، مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْأَجُوفَ الصَّحِيحَ اللَّامُ - مثل: (شاك، ولاث) - ليس فيه اجتماع همزتين، وعدم القلب فيه لا يؤدي إلى توالي إعلالين على الكلمة، ومع ذلك قلبوا، فمن الأولى أن يكون القلب فيما لو لم يقلبوه للزمهم إعلالان، وهو باب (ساء، وشاء، وجاء)^(٤).

واستحسن ابن عصفور ترجيح الفارسي^(٥)، في حين رده ابن جني بقوله: ((إن الذي قال (شاء) قد قدم اللام وقلب العين ياءً، وأصله (شائو)، فهذان أيضاً إعلالان. والقولان متقاربان، إلا أن هذا لا يلزم أبا علي في (جئت) ونحوه من ذوات الياء))^(٦).

المذهب الثاني: أن تبدل الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، لأنه لا يلتقي همزتان في كلمة واحدة إلا لزم الآخرة منها البديل، فتصير (جائي)، ثم عُوْمِلَت معاملة: (قاضٍ)، فصارت

اليسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، (٥٧٤/٥)، (عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ)، وبلا نسبة في: المقتضب، (٢٥٣/١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي اسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلي، (٤٠٢/٢)، (عالم الكتب ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، التكملة، ص: ٢٦٤، المنصف، (٥٢/٢).

(١) ينظر: الكتاب، (٤٦٦/٣).

(٢) البيت للعجاج، وقد ورد منسوباً له في: الكتاب، (٤٦٦/٣)، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٤٧٠/٢). وبلا نسبة في: المقتضب، (٢٥٣/١)، المنصف، (٥٢/٢).

(٣) ينظر: الكتاب، (٤٦٦/٣).

(٤) ينظر: التكملة، ص: ٢٦٤.

(٥) ينظر: الممتع، (٥١١/٢).

(٦) المنصف، (٥٤، ٥٣/٢).

(جاء) على وزن (فاعل) ومثلها: (ساء، ونا، وشاء)، وهذا مذهب سيبويه^(١). ورجحه ابن مالك (ت ٦٧٢)، والرضي، وابن عقيل (ت ٧٦٩)؛ لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة.

قال ابن مالك: ((وليس جاء، وخطايا مقلوبين، خلافاً للخليل))^(٢).

وقال الرضي: ((إن الخليل يعرّف القلب بهذا، ويحكم به، وهو أن يؤدي تركه إلى اجتماع همزتين، وسيبويه لا يحكم به، وإن أدى تركه إلى هذا... وليس ما ذهب إليه الخليل بمتين))^(٣).

وقال ابن عقيل: ((ما ذهب إليه الخليل هو المشهور؛ لأنه أقل عملاً، لكن الأرجح قول سيبويه؛ لأن كثرة العمل مع اتباع القاعدة أولى من القلب مع المخالفة))^(٤).

وذهب بعض النحويين - وهو الراجح عندي - إلى أن كلا القولين حسن جميل، ومن هؤلاء: سيبويه، والمبرد (ت ٢٨٥)، وابن جني، وابن عصفور، وأبو حيان (ت ٧٤٩)، وغيرهم^(٥).

الخلاف في إعلال جمع اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي المهموز اللام على (فواعل):

اختلف الصرفيون في اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي المهموز اللام - كما تبين في المسألة السابقة -، واختلفوا أيضاً في جمع اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام على فواعل نحو: (جواء، وسواء)، جمع: (جائية، وسائية)، على مذهبين:

الأول: أن أصل جواء: (جوائ)، قلبت اللام في موضع العين؛ لئلا تلتقي همزتان، فصار: (جوائي)، على وزن فوالع، فالهمزة التي تلي الألف هي لام الجمع، قُدمت على العين

(١) ينظر: الكتاب، (٣٧٦-٣٧٨)، المقتضب، (٢٥٣/١)، التكملة، ص: ٢٦٤، المنصف، (٥٢/٢)، المتع

(٢) (٥٠٩/٢)، شرح المفصل، (٤٤٩/٥)، شرح الشافية، للرضي، (٢٥/١)، ارتشاف الضرب، (٣٣٥/١).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد، ص: ٣١٦.

(٤) شرح الشافية، للرضي، (٢٥/١).

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد (٢١٣/٤).

(٦) ينظر: الكتاب، (٣٧٨/٤)، المقتضب، (٢٥٤/١)، المنصف، (٥٣/٢)، المتع، (٥١٠/٢)، ارتشاف الضرب

(٧)، (٣٣٥/١).

التي تهمز إذا كانت جانب الألف، ثم عومل الجمع معاملة قاضٍ، فصار: جواءٍ، على وزن: فوالٍ، وهذا مذهب الخليل^(١).

الثاني: أن أصل (جواءٍ): (جوائٍ)؛ أبدلت الياء التي هي عين الجمع همزة؛ لوقوعها بعد الألف، فصارت (جوائٍ)، فاجتمعت همزتان، فأبدلت الهمزة الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها فصارت: جوائٍ، على وزن فواعل، ثم عومل الجمع معاملة قاضٍ، فصار: (جواءٍ)، على وزن فواعٍ، وهذا مذهب سيبويه^(٢).

فالواضح أن سيبويه لا يرى القلب، وإن أدى ذلك إلى اجتماع همزتين في الطرف، وهو ما احترز منه الخليل، ودعاه إلى القول بوجوب القلب؛ لأن تركه يؤدي إلى اجتماع إعلايين هما: قلب العين همزة، وقلب الهمزة التي هي لامٌ ياءً، قال سيبويه: ((وإذا قلت: فواعل من جئت قلت: (جواءٍ)، كما تقول من شأوت: شواءٍ، فتجربها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد؛ لأنك أجريت واحدها مجرى الواحد من شأوت))^(٣).

ورجّح جماعة من النحويين - كالمازني^(٤)، والفارسي^(٥)، والرضي^(٦) - مذهب سيبويه؛ لسببين:

الأول: أن همزة (جواءٍ) ثابتة في المفرد منه (جائية)؛ فهي ليست عارضة في الجمع؛ فلا تتغير.

الثاني: أن الجمع الذي مفرده ليس مهموزاً قد تجتلب الهمزة فيه؛ نحو: (قبيلة) عند جمعها

(١) ينظر: الكتاب، (٣٧٧/٤)، المقتضب، (٢٥٣/١)، المنصف، (٦٣/٢)، الممتع، (٥١١/٢)، ارتشاف الضرب، (٣٣٥/١ - ٣٣٦).

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٧٧/٤)، المقتضب، (٢٥٣/١)، المنصف، (٦٣/٢)، الممتع، (٥١١/٢)، ارتشاف الضرب، (٣٣٥/١ - ٣٣٦).

(٣) الكتاب، (٣٧٧/٤).

(٤) ينظر: المنصف، (٦٣/٢).

(٥) ينظر: التكملة، ص: ٢٦٥. ويستشف من كلام الفارسي أنه يؤيد مذهب سيبويه، لكنه لم يذكر ذلك صراحة، وصرح بذلك ابن جني بقوله: «قال لي أبو علي: هذا هو القياس». ينظر: المنصف، (٦٣/٢).

(٦) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (٢٥/١).

على فواعل فإنك تقول: (قبائل)، فجلبها في الجمع الذي مفرده مهموز أجدر وأولى.

الخلاف في إعلال الجمع الذي على وزن (فعائل)، ولام مفرده همزة أصلية قبلها حرف مد:

كل مفردة على وزن (فعيلة) الأصل فيها أن تجمع على (فعائل)؛ نحو: صحيفة: صحائف، وثيقة: وثائق، كتيبة: كتائب، وقعت ياء (فعيلة) - كما تبين من الأمثلة السابقة - بعد ألف الجمع، وقبل الطرف بحرف، فقلبت همزةً، لكن إذا كانت لام (فعيلة) همزة أصلية مثل: (خطيئة)، فإنه عند جمعها على (فعائل) نقول: (خطائي)؛ فتلتقي همزتان: الهمزة الأولى ياء (خطيئة)، وقعت في الجمع بعد ألف فقلبت همزة، والهمزة الثانية أصلية هي لام الكلمة، واجتماع همزتين مرفوض عند الصرفيين؛ لذلك اختلفوا في وزن (خطايا) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن أصل (خطايا): (خطائي) على وزن (فعائل)، قُدمت الهمزة التي هي لام الكلمة على الياء؛ فتصبح (خطائي)؛ هروباً من اجتماع همزتين، فلو بقيت مكانها لقلبت إلى همزة؛ لأنها بعد ألف الجمع وقبل الطرف بحرف، ولأدّى ذلك إلى اجتماع همزتين في كلمة واحدة، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة؛ للتخفيف؛ فأصبحت (خطائي)، ثم قلبت الياء ألفاً لتحرك ما قبلها فأصبحت (خطاءا) والهمزة شبيهة بالألف فاجتمع ما يشبه ثلاث ألفات؛ فقلبت الهمزة ياءً فأصبحت (خطايا)، وهذا مذهب الخليل^(١).

والذي دعاه إلى القول بوجوب القلب: أن عدمه يؤدي إلى اجتماع همزتين، وبالتالي اجتماع إعلالين في كلمة واحدة، كما أنه قاس على النظر مما لاهم صحيحة^(٢)؛ نحو قول الشاعر^(٣):

(١) ينظر: المقتضب، (٢٧٧/١) وما بعدها، المنصف، (٥٦/٢)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢١٤/٤)، شرح

التصريح، (٧٠٢/٢).

(٢) ينظر: المنصف، (٥٧/٢).

(٣) البيت ورد منسوباً للأجدع بن مالك بن مسروق، في: ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن مُجَدَّ المعروف بابن عصفور،

تحقيق: إبراهيم مُجَدَّ، ص: ١٩٠، (دار الأندلس، ١٩٨٠م)، لسان العرب (٢٣٦/١٣). وبلا نسبة في: المقتضب،

(٢٧٨/١)، المنصف، (٥٧/٢)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين المعروف

بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد مُجَدَّ الخراط، (٤٣٥/٤)، (دار القلم، دمشق).

وكان أولاهـا كـعـابُ مـقـامـرٍ ضُـرِبتَ عـلـى شُـرْنٍ فـهُنَّ شَوَاعِي

الشاهد فيه: قوله: (شواعي) والأصل (شوائع)؛ فقُدِّمت اللام على العين^(١).

فحجة الخليل: أنهم إذا كانوا قد قلبوا في (شوائع) وهي صحيحة اللام، فالقلب في ما كانت لامه معتلة أولى.

وقول الخليل بأن القلب واجب في (خطايئ) لئلا يُجمع بين إعلايين؛ مردود ((بأنه إذا كانت العين تعتل اعتلالاً مطرداً، واللام تعتل اعتلالاً آخر ليس من جنس ذلك الإعلال؛ لم يمتنع، وإنما الممتنع من جمع إعلايين: أن تسكن العين واللام جميعاً، من جهة واحدة في الإعلال مثل شَوَى...))^(٢).

وكذلك قوله بأن القلب واجب فراراً من اجتماع همزتين؛ مردود لأنه لا وجود لاجتماع همزتين أصلاً، فالهمزة الثانية في (خطايئ) يجب قلبها ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وهذا هو الأصل^(٣).

المذهب الثاني: أن أصل خطايا: (خطايئ)، على وزن: فعائل؛ لأن خطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة تُجمع على فعائل^(٤)، ثم تقلب الياء همزة على حد قلبها في صحيفة و صحائف؛ فتصبح (خطايئ)، ثم تقلب الهمزة التي هي لام الكلمة ياءً؛ لأن ما قبلها مكسور؛ فتصبح خطايئ، ثم يتفق مع الخليل في بقية الخطوات؛ من قلب الكسرة فتحة لتصبح (خطايئ)، ثم تقلب الياء ألفاً فتصبح (خطاءا)، ثم تقلب الهمزة ياءً فتصبح (خطايا)^(٥)، وهذا مذهب سيبويه^(٦).

(١) ينظر: المنصف، (٥٧/٢).

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد، (٢١٥/٤).

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك مُجَدِّد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، ص: ٦٤٩، (مكتبة الخانجي، القاهرة).

(٤) وعند ابن عقيل: أصل (خطايا): (خطايئ) على وزن (فعاليل)؛ لأن خطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة تجمع على فعائل. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، (٢١٤/٤).

(٥) ينظر: الكتاب، (٥٥٣/٣)، التكملة، ٢٦٥، المنصف، (٥٦/٢).

(٦) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (٥٩/٣)، وما بعدها، شرح التصريح، (٧٠٢/٢).

وقيل: مذهب البصريين^(١)، وقيل: مذهب عامة النحويين^(٢).

قال سيبويه: ((وأما خطايا فكأنهم قلبوا ياءً أبدلت من آخر خطايا أَلَفًا؛ لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها أَلَفًا، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً، وفتحت للألف كما فتحوا راء مدارى... فلما أبدلوا من الحرف الآخر أَلَفًا استثقلوا همزة بين ألفين .. أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً...))^(٣).

ورجَّح ابن جني مذهب سيبويه، ووصفه بأنه أقوى من مذهب الخليل؛ لوجود دليل سماعي يقويه؛ وهو أن العرب قد نطقوا باجتماع الهمزتين على الشذوذ؛ فقال بعضهم: غفر الله له خطائمه، على وزن: خطاعه^(٤)، والقياس خطايا^(٥).

وكقول الشاعر^(٦):

فإنَّكَ لا تَدْرِي مَتَى المَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنْ أَقْصَى مَدَّةِ المَوْتِ عَاجِلُ

الشاهد فيه: قوله: (جائي) أصلها: (جائي)، قلبت الياء همزة، فصار: (جائي)، اجتمعت همزتان فقلبت المتطرفة ياء، فصار جائي^(٧).

الثالث: أنَّ أصل خطايا على وزن (فَعَالَى)؛ لأن خطيئة يكثر الجمع فيه بدون الهمز؛ فتقول في خطيئة: خطيئة، على وزن (فَعِيلَة) من ذوات الياء والواو، وكل فَعِيلَة من ذوات الياء والواو تجمع على (فَعَالَى) نحو: وَصِيَة و وَصَايَا، وَمَطِيَة و مَطَايَا، وهذا مذهب الكوفيين^(٨).

(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٤٦، المساعد على تسهيل الفوائد، (٢١٤/٤).

(٢) ينظر: المنصف، (٥٦/٢).

(٣) الكتاب، (٥٥٣/٣).

(٤) ينظر: المنصف، (٥٧/٢).

(٥) شرح التصريح، (٧٠٤/٢).

(٦) البيت ورد بلا نسبة في: الإنصاف، ص: ٦٤٦، و المساعد على تسهيل الفوائد، (٢١٤/٤).

(٧) ينظر: هامش المساعد على تسهيل الفوائد، (٢١٤/٤).

(٨) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٤٦ وما بعدها، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي

بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، ص: ٨٥، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)،

شرح الأشموني على الفية ابن مالك، (٨٣٠/٣)، وما بعدها.

وقيل: إنه نُسب إلى الفراء^(١).

وهذا المذهب أبطله ابن الأنباري؛ لأن الهمزة أصلية في المفرد غير عارضة في الجمع، فالأصل يجمع على الأصل، والشائع جمعها بالهمز^(٢).

والراجع عندي مذهب سيويه؛ وهو أن الأصل في (خطيئة) أن تجمع على فعائل؛ لوجود دليل من السماع يدل عليه، وهو الدليل الذي ذكره ابن جني، ولأنه لا يخالف القياس في شيء، على العكس من مذهب الخليل؛ فهو يخالف الأصل بقوله باجتماع الهمزتين في (خطائي)، فالأصل أن الهمزة إذا سبقت بكسرة قلبت ياء، وبالتالي لا وجود لاجتماع همزتين، كما ذكر ابن الأنباري سابقاً. وعلى العكس أيضاً من مذهب الفراء الذي يرى أن جمع (خطيئة) يكثر على ترك الهمزة قياساً على (فعيلة) من ذوات الواو والياء، فهذا خلاف للأصل، فالأصل أن تجمع (فعيلة) على (فعائل)^(٣).

الخلاف في إعلال (أشياء):

وردت كلمة (أشياء) في القرآن الكريم مرة واحدة ممنوعة من الصرف في قوله تعالى: **ثُمَّ لَئِكَ كُؤُورٌ**^(٤)، وقد منعت من الصرف على غير قياس، فهي لا تنطبق عليها شروط المنع من الصرف، وتادباً مع القرآن الكريم لم يصف النحويون ذلك بالشذوذ، بل حاولوا أن يتأولوا للتوصل إلى علة منع هذه الكلمة من الصرف، وتوصلوا إلى أن هذه الكلمة ذات باطن يقتضي المنع، لكن حصل في بنيتها تغيير (إعلال بالقلب، أو حذف، أو ما شابه)، فأصبحت ذات ظاهر لا يقتضي المنع^(٥)، واختلفوا في كيفية تغير اللفظ عن أصله الباطن على مذاهب:

المذهب الأول: أن (أشياء) منعت من الصرف؛ لأنها مختومة بألف التأنيث الممدودة،

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، (٤/٢١٥).

(٢) ينظر الإنصاف، ص: ٦٥١.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص: ٦٥١.

(٤) سورة المائدة، آية: ١٠١.

(٥) ينظر: أقوال العلماء في صرف أشياء، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، ص: ٢١٥ - ٢١٦، مجلة جامعة الملك سعود،

المجلد: ١٣، الآداب (١)، (الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

والأصل: (شيء)، ثم قدمت لام الكلمة - الهمزة التي بعد الياء - في أولها فأصبحت (أشياء)، فالهمزة في نهاية (أشياء) للتأنيث، أما الهمزة التي في أولها فهي لام الكلمة الأصل من (شيء) لكنها قُدمت، وأن الكلمة اسم مفرد يراد به الجمع؛ نحو: (القُصباء والحلفاء)، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، وجميع البصريين إلا الزيادي^(١). قال سيبويه: ((وكان أصل أشياء (شَيْئَاء)، فكَرَهُوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو))^(٢)؛ يريد أنهم كرهوا الياء وبعدها الهمزة مثلما كرهوا الواو وبعدها الهمزة في (مساوئة) فقلبوها إلى (مَسَائِيَة) على وزن (مَقَالَعَة)، فكذلك (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلَاء)؛ كرهوا الياء وبعدها الهمزة؛ فقلبوها فقالوا: (أَشْيَاء) على وزن (لَفْعَاء)^(٣).

وذكر بعض النحويين تفسيراً آخر لمذهب الخليل وهو كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف؛ فقلبوها؛ فصارت اللام التي هي همزة في أول الكلمة؛ أي في موضع الفاء، مثلما قلبوا الهمزة واوًا في (ذوائب) وأصله (ذَائِب)، ومثلما كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة فقلبوها الهمزة ياءً في (خطايا)^(٤).

قال أبو علي الفارسي مؤيداً قول الخليل بأن (أشياء) ليست جمع تكسير ل(شيء)، وإنما اسم جمع لفظها مفرد ومعناها جمع: ((وهو واحد بمعنى الجميع ك(رَهْطٍ وَنَفَرٍ)؛ لأن (فَعْلَاء) ليس مما يكسر عليه الواحد))^(٥).

واستدل بعض الصرفيين بأدلة تؤيد قول الخليل بأن (أشياء) اسم جمع لا جمع تكسير:

(١) ينظر: الكتاب، (٣٨٠/٤)، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢/٢١٢)، إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، ص: ٢٤٨، (دار المعرفة، بيروت، لبنان)، التكملة، ص: ١٠٨ - ١٠٩، المنصف، (٢/٩٤)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٧٦.

(٢) الكتاب (٣٨٠/٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٣٨٠/٤).

(٤) ينظر على سبيل المثال: المقتضب (١/١٦٨)، الإنصاف، ص: ٦٥٧، التكملة، ص: ١٠٨، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٧٧.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، (٨٦/٥)، (مكتبة الأسكندرية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

الأول: أن (أشياء) صُغرت على لفظها ولم تصغر على المفرد منها، وهو (شيء)، فقالوا: ((أشياء، فحقروه على لفظه كما قالوا في قَصَباء: قُصَيَّاء، وفي طرفاء: طُرَيْفاء. ولو كان أفعلاء - كما ظن أبو الحسن والفراء - لُرِدَّ في التحقير إلى واحده، فقليل: شَيْئَات))^(١)، وتصغير أشياء ليس دليلاً على أنها اسم جمع فحسب، بل دليل أيضاً على أنها لا يمكن أن تكون على وزن أفعلاء؛ ((لأن أفعلاء من أبنية الكثرة، فيرد إلى واحده في التحقير، كما يرد أنصباء في التحقير إلى نُصَيَّات، وشعراء إلى شُؤيعرون))^(٢).

الثاني: أن (أشياء) جمعت جمع تكسير على فَعَالَى، فقليل: (أشَاوى) على غير قياس، فقياسه (أشَايا) بالياء؛ لأن الياء عين الفعل ظاهرة في أشياء، وقلبت واوًا شذوذاً، مثل ما قلبت شذوذاً في (جَبَيْت الخراج جِبَاوَةً، ورجاء بن حَيَّوة)، والقياس فيهما: (جِبَاية، وحَيَّية). ف(أشياء) جمعت جمع الأسماء من مثل: صَحَارَى في جمع صحراء^(٣)، ((وكأنهم إنما فعلوا ذلك كراهية للياء بين ألفين في أشايا))^(٤).

ويذكر المازني جمعها على (أشَاوى) عن العرب فقال: ((وأخبرني الأصمعي قال: سمعت رجلاً من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر: (إن عندك لأشَاوى)))^(٥).

ويرى الزجاج (ت ٣١١) أن جمعها على (أشَاوى) دليل قوي على صحة مذهب الخليل قال: ((وَيُصَدَّق قول الخليل جمعهم أشياء على أشَاوى، وأشَاياه))^(٦).

أما ابن جني فيرى أنه ((ليس بعلّة قاطعة، وإنما فيه ضرب من التعلل))^(٧).

الدليل الثالث: ذكره ابن الأنباري (ت ٥٨٧) بقوله: ((والذي يدل على ذلك أيضاً: أنهم قالوا في جمعه: أشياوات، كما قالوا في جمع فَعَلَاء: فَعَلَّاءات، نحو: صحراء وصحراوات،

(١) شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص: ٣٧٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص: ٣٧٨.

(٤) المنصف، (٩٩/٢).

(٥) المصدر السابق، (٩٤/٢).

(٦) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٢١٢/٢).

(٧) المنصف، (٩٩/١).

وما أشبه ذلك؛ فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع^(١).

وكما أن للخليل مؤيدين، أيضاً له مخالفون، فقد ذكر ابن جني أنَّ الفراء (ت ٢٠٧) أنكر قول الخليل للقلب؛ إذ جعلها (لفعاء)؛ لما في القلب من ثقل على الكلمة، وللجمع؛ إذ جمعها جمع ما واحده محرك العين مؤنث بالهاء؛ نحو: طَرْفة وطُرْفاء، وقَصْبة وقُصْباء^(٢).

ورجَّح ابن جني رأي الخليل على رأي الفراء الذي يقول بحذف الهمزة؛ فقال: ((وهذا غير لازم له؛ لأنه ليس عنده أن أشياء جمع كسّر عليه شيء بمنزلة (كلب وكلاب، وكعب وكعاب)، وإنما أشياء عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنزلة (الجامل، والباقر)، فهذان لم يكسر عليهما (جُمْل، ولا بُقْر)، إنما هما اسمان للجمع بمنزلة (نَقْر، ورَهْط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة)، فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء إياه... فليس تقديم اللام بأشنع من حذفها))^(٣).

المذهب الثاني: أن أصل أشياء (أشْيَاء)، على وزن (أَفْعَاء)، اجتمعت همزتان، الأولى لام الكلمة، والثانية للتأنيث، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة؛ طلباً للخفة، على حد حذفها في (سوائية)، حيث قالوا: (سواية)، فجاءت الياء المكسورة الألف فقلبت كسرتها إلى الفتحة فأصبحت: أَشْيَاء، وهي جمع لشيء (فعل) من لفظه شذوذاً؛ تشبيهاً لها بشاعر شعراء، وسمَّح سَمَحَاء؛ إذ جُمع شاعر على (فُعَلَاء)، فقالوا: شعراء، خلافاً للقياس، فالفاعل لا يجمع على فُعَلَاء، وكذلك سمَّح جمعت على (فُعَلَاء) فقالوا: سَمَحَاء، خلافاً للقياس؛ لأن ما كان على وزن (فَعْل) لا يجمع على (فُعَلَاء)، وهذا مذهب الأخفش (ت ٢١٥)^(٤)، وتابعه من البصريين الزيايدي^(٥).

ويعلل ابن جني مذهب الأخفش فيقول: ((لأنه هرب من القلب لم يجعلها (لَفْعَاء)،

(١) الإنصاف، ص: ٦٥٩.

(٢) ينظر: المنصف، (٩٨/٢). لم أجد قول الفراء في كتابه، بل إنه لم يذكر مذهب الخليل أصلاً، ينظر: معاني القرآن (٣٢١).

(٣) المنصف، (٩٨/٢).

(٤) ينظر: المنصف، (٩٤/٢، ٩٥)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٧٧، الإنصاف، ص: ٦٥٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للزجاج (٢١٢/٢).

ورآها غير مصروفة فلم يجعلها (أفعلاً)، فذهب إلى أنها (أفعلاء) محذوفة اللام^(١).

فالأخفش جعل أشياء على بناء (أفعلاء)، وهو بناء من أبنية الجموع الدالة على الكثرة، وهذه الجموع عند تصغيرها ترد إلى مفردها ثم تصغر؛ كما ترد أنصباء في التصغير إلى نصيبات، وشُعراء إلى شُويعرون، فإذا سلمنا برأي الأخفش فإنه يقال في تصغير أشياء: شَيْئَات، إلا أنه لم يسمع عن العرب إلا تصغيرها على لفظها، فقليل: أُشْيَاء^(٢). وهذا دليل على أن أشياء ليست على وزن أفعلاء كما زعم الأخفش. وقد تنبه المازني لذلك وسأل الأخفش عن تصغير أشياء ((قال أبو عثمان: فسألته - يعني أبا الحسن - عن تصغيرها، فقال: العرب تقول: أُشْيَاء، فاعلم؛ فيدعوها على لفظها. فقلت: فلم لا ردت إلى واحدتها كما رد شعراء إلى واحدته؟ فلم يأت بمقنع))^(٣).

وساق أبو علي أدلة على سبب تصغير (أفعلاء) في هذا الموضع، فقال: ((لأنها قد صارت بدلاً من (أفعال)، بدليل استجازتهم إضافة العدد القليل إليها؛ كما أضيف إلى أفعال، ويدل على كونها بدلاً من أفعال تذكيرهم^(٤) العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أشياء))^(٥).

أما ابن الشجري (ت ٥٤٢) فلم يقبل قول أبي علي، ورد أدلته، وذكر تفسيراً آخر وهو: أن أفعلاء اعتراه نقص بحذف لامه، فصار أفعاء؛ فأشبهه أفعال فصُغِر^(٦)، ثم ذكر أن الأدلة التي ساقها أبو علي لا تقوم بها دلالة؛ ((لأن أمثلة القلة وأمثلة الكثرة يشتركن في ذلك، ألا ترى أنهم يضيفون العدد إلى أبنية الكثرة إذا عدم بناء القلة، فيقولون: ثلاثة شُئوع، وخمسة دراهم. وأما إلحاق الهاء في قولنا: ثلاثة أشياء، وإن كان أشياء مؤنثاً؛ فلأن الواحد مذكر، ألا ترى أنك تقول: ثلاثة أنبياء، وخمسة أصدقاء، وسبعة شعراء؛ فتلحق الهاء وإن كان لفظ الجمع مؤنثاً؛

(١) المنصف: (٩٥/٢).

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٧٩.

(٣) المنصف، (١٠٠/٢).

(٤) هكذا في المطبوع، ويبدو أن الصحيح: تأنيثهم.

(٥) التكملة، ص: ١٠٩.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن مُجَدِّد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود مُجَدِّد الطناحي،

(٢٠٨/٢)، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).

وذلك لأن الواحد نبي، وصديق، وشاعر، كما أن واحد أشياء شيء^(١).

واحتجاج أبي علي بأن العدد من الثلاثة إلى العشرة لا يضاف إلا لأبنية القلة كدليل على أن أشياء صغرت لأنها بدل من أفعال؛ رده ابن الشجري بأن ذلك ليس حصراً على جموع القلة، فجموع الكثرة تشاركها في ذلك؛ أي أنها قد تضاف إليها الأعداد القليلة إذا عدت جموع القلة، واحتججه أيضاً بتأنيث الأعداد المضافة إلى أشياء كدليل على أنها بدل من أفعال رده ابن الشجري؛ على اعتبار أن تذكير الأعداد وتأنيثها بالنظر إلى المفرد من المعدود، ومفرد أشياء: شيء؛ أي أنه مذكر، لذلك أثبت الأعداد المضافة إلى أشياء، والاستدلال بقرينة إضافة العدد، وقرينة الجنس قد ذكرها ابن الأنباري كأدلة على أن أشياء جمع وليست اسم جمع، وأجاب عليها^(٢).

المذهب الثالث: موافق لمذهب الأخفش بأن أصل أشياء (أشياء)، على وزن (أفعلاء)، اجتمعت همزتان، الأولى لام الكلمة، والثانية للتأنيث، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة؛ طلباً للخفة، فجاءت الياء المكسورة الألف فقلبت كسرتها إلى الفتحة فأصبحت: أشياء، مخالفاً له بأن أشياء جمع (شيء) بالتشديد، بزنة (فَيْعِل)، نحو: مَيّت، وهَيّن، وَلَيّن، وهذا مذهب الفراء^(٣)، وقيل: مذهب الكوفيين^(٤)، وينسبه النحاس (ت ٣٣٨) ومكي القيسي (ت ٤٣٧) إلى الأخفش، والفراء، والزيادي^(٥)، وينسبه غالبية المصنفين إلى الأخفش والفراء^(٦). قال الفراء: ((ولكننا نرى أن أشياء جمعت على أفعلاء كما جُمع لَيّن وألَيّن، فحذف من وسط أشياء همزة، وكان ينبغي لها أن تكون (أشياء) فحذفت الهمزة لكثرة))^(٧). وفسر مكّي

(١) أمالي ابن الشجري، (٢/٢٠٧).

(٢) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٥٦ - ٦٦٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الطبعة الثالثة (١/٣٢١)، (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م)، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٢/٢١٢)، الإنصاف، ص: ٦٥٤، الدر المصون، (٤/٤٣٥).

(٤) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٥٤.

(٥) إعراب القرآن، للنحاس، ص: ٢٤٨، مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم

صالح الضامن، (١/٢٧٧)، (دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

(٦) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٢/٢١٢).

(٧) معاني القرآن، للفراء، (١/٣٢١).

مذهب الفراء تفسيراً آخر فقال: ((أشياء وزنها أفعلاء، وأصلها أشيَاء؛ كهَيِّن وأهَوْناء، فمن أجل همزة التأنيث لم ينصرف لكنه حُفِّف، فأبدل من الهمزة الأولى وهي لام الفعل ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم حذف استخفافاً لكثرة الاستعمال))^(١).

ومذهب الفراء قد رده بعض النحويين، قال الزجاج: ((وهذا غلطٌ أيضاً؛ لأن شَيْئاً فَعْلٌ، وفَعْلٌ لا يجمع على أفعلاء، فأما هَيِّن فأصله: أهين، فجمع على أفعلاء كما يجمع فَعِيل على أفعلاء، مثل نَصِيب وأنصِباء))^(٢).

وقال ابن جني: ((والذي ادَّعاه من أنَّ شَيْئاً محذوف من شَيْء لا أعلم له دلالة تدل عليه؛ لأنَّ لم نسمعهم قالوا: شَيْء، كما قالوا: هَيِّن، ولو كان أصله شَيْئاً لنطقوا به؛ كما قالوا: هَيِّن: هَيِّن))^(٣).

ويتضح من نص ابن جني السابق أنه لا دليل من السماع على أن شَيْئاً محذوف من شَيْء، كما أن (شَيْئاً) لو كان أصلها (شَيْئاً)، لكثير استعمال شيء قياساً على (هَيِّن، ولَيْن)؛ فإنهما أكثر استعمالاً من هَيِّن ولَيْن.

ورد ابن جني مذهب الفراء بدليل آخر، فقال: إن كانت (شَيْء) على وزن (فَعْل) الذي أصله (فَعِيل) كما يدعي الفراء؛ فإن (فَعِيل) محال أن يجمع على (أفعلاء وفَعِيل)^(٤).

المذهب الرابع: أن (أشياء) على وزن أفعال، وهي جمع ل(شَيْء)، ومنعت من الصرف لكثرة استعمالها، ولأنها تشبه (فعلاء) مثل (حَمراء)، وهذا مذهب الكسائي (ت ١٨٩)^(٥)، وقيل: مذهب الكسائي، وأبي عبيد^(٦)، وقيل: مذهب الكسائي، وأبي حاتم (ت ٢٥٥)^(٧)، ونسبه الفراء إلى بعض النحويين دون أن يحدد أحداً بعينه، قال: ((وقد قال فيها بعض

(١) مشكل إعراب القرآن، (١/٢٧٧).

(٢) معاني القرآن، للزجاج، (٢/٢١٢).

(٣) المنصف، (٢/٩٦، ٩٧).

(٤) المصدر السابق، (٢/٩٧).

(٥) على سبيل المثال، ينظر: إعراب القرآن، للزجاج، (١/٢١٢).

(٦) على سبيل المثال، ينظر: مشكل إعراب القرآن، (١/٢٧٧).

(٧) ينظر: الدر المصون، (٤/٤٣٨).

النحويين: إنما كثرت في الكلام، وهي أفعال، فأشبهت فعلاء، فلم تصرف كما لم تصرف حمراء، وجمعها: أشاوى - كما جمعوا عذراء: عذارى، وصحراء: صحارى - وأشياوات، كما قيل: حمراوات^(١).

وذكر ابن الأنباري تفسير مجيء أشياء على أفعال عند الكسائي، على لسان الكسائي: ((إنما قلنا: إن وزنه أفعال؛ لأنه جمع شيء، وشيء على وزن فعل، وفعل يُجمع في المعتل العين على أفعال، نحو: بَيَّتْ وأبَيَّتْ، وسَيَّفَ وأَسَيَّفَ، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح على أنهم قد قالوا فيه: (زَنَدَ وأَزْنَدَ، وفَرَّخَ وأَفَرَّخَ، وأَنَفَ وآنَفَ)، وهو قليل شاذ. وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئاً مطرداً؛ فدل على أنه أفعال، إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التانيث^(٢).

أما ابن جني ففسر قول الكسائي بأن أشياء أشبهت أحياء جمع حي، فكما أن أحياء أفعال لا محالة؛ فكذلك أشياء عنده أفعال^(٣).

وقد استحسن بعض النحويين مذهب الكسائي، قال السخاوي (ت ٦٤٣): ((فأحسن هذه الأقوال كلها وأقربها من الصواب قول الكسائي؛ لأنه فعل جُمع على أفعال، مثل: سَيَّفَ وأَسَيَّفَ^(٤).

واحتجاج الكسائي بأن أشياء مُنعت من الصرف لجمعها على أشياوات؛ رَدَّه الفراء، بأنه قد جُمعت أسماء وأبناء هذا الجمع ولم تُمنع من الصرف، فقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأعيذك بأسماء الله؛ فلو مُنعت (أشياء) من الصرف لكونها جمعت على أشياوات لمنعت أيضاً أسماء، وأبناء؛ لكونها جمعت على أسماء، وأبناوات^(٥).

(١) معاني القرآن، للفراء، (٣٢١/١).

(٢) الإنصاف، ص: ٦٥٥، ٦٥٦.

(٣) المنصف، (٩٦/٢).

(٤) سفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية، (٦٩/١)، (دار صادر بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء، (٣٢١/١).

وخطأه الزجاج بقوله: ((وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء))^(١).

وضَعَفَه ابن جني بقوله: ((ثم احتال لامتناعها من الصرف فشبَّهها بفعلاء، وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صح أنها أفعال))^(٢).

ومن خلال عرض أقوال الصرفيين في هذه المسألة؛ اتضح أنهم أجمعوا على المنع من الصرف، لكنهم اختلفوا في الأصل والوزن على مذاهب، ولكل مذهب ثغرة تضعفه، فمذهب الخليل مما قوي فيه هو جمع أشياء، على أشياءوات؛ ((لأن فعلاء الاسمية تُجمع على فعلاوات مطردًا، نحو: صَحْرَاء على صَحْرَاوات، وجمع الجمع بالألف والتاء: كَرَجَالَات، وبُيُوتَات غير قياس))^(٣)، لكنه يخالف القياس من وجه واحد، وهو القلب؛ فلا دليل على أن أشياء دخلها القلب؛ تلافياً لاجتماع همزتين بينهما ألف، فصارت لفعاء؛ ((لأن اجتماع همزتين بينهما ألف واقع في كلام الفصحاء، قال الله تعالى: رَّعِي رَّعِي رَّعِي^(٤)، وفي الحديث: ((أنا وأتقياء أمتي برآء من التكلف))^(٥). ولا دليل على الحذف كما هو مذهب الأخفش، والفراء؛ ((لأنَّ حذف الهمزة في مثلها غير جائز؛ إذ لا قياس يُؤدِّي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف))^(٦).

أما إن كانت (أشياء) على وزن (أفعال) كما هو مذهب الكسائي؛ فأفعال جمع قلة لا

(١) معاني القرآن، للزجاج، (٢١٢/٢).

(٢) المنصف، (٩٦/٢).

(٣) شرح الشافية، للرضي، (٣٠/١).

(٤) سورة الممتحنة، آية : ٤.

(٥) أورده الغزالي في إحياء علوم الدين، وأخرجه الدارقطني في الأفراد من حديث الزبير بن العوام مرفوعاً: «ألا إني بريء من التكلف وصالحوا أمتي»، قال النووي: «ليس بثابت». ينظر: إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (١٢٠/٣)، (دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، المقاصد الحسنة، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ص: ١٧١، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

(٦) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، (١٧٢/١)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١ م).

يُمْتَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَشْيَاءٌ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، فَكَيْفَ يَكُونُ لَفْظٌ غَيْرُ مَصْرُوفٍ عَلَى وَزْنِ مَصْرُوفٍ؟!

والراجح عندي مذهب الخليل والبصريين، وهو أن وزن أشياء: (لَفْعَاء)؛ لأنه لم يخالف القياس إلا في أمر القلب، والقلب استعمل كثيراً في اللغة؛ كالجاء والحادي والقسي وغيرها^(١).

الخلاف في وزن هَيْنَ وَلَيْنَ وَمَيْتَ:

اختلف العلماء في وزن الألفاظ المشتقة من أصول ثلاثية معتلة الوسط، على شاكلة: (هَيْنَ)، و(سَيِّدَ)، و(مَيْتَ)، وقد دارت معظم أقوالهم في هذه المسألة حول ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن هَيْنَ، وسَيِّدَ، ومَيْتَ على وزن (فَيْعِلَ)، وأصلها: هَيَّوْنَ وسَيَّوْدَ ومَيَّوْتٌ؛ فلَمَّا اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن؛ قلبوا الواو ياءً، فأصبحت ياءً واحدة مشددة؛ لأن الظاهر من بناء هذه الكلمات وما شاكلها على هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن. ومما يؤكد هذا التعليل أن هذه الكلمات معتلة، والمعتل قد يختص بأبنية ليست للصحيح، منها: (فُعْلَةٌ) في جمع (فاعِل) من المعتل، نحو: قاضٍ وقُضَاةٌ، فإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح؛ كان حمل سَيِّدَ، وهَيْنَ، ومَيْتَ على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره. وفي هذه الحجة ردٌّ على من قال: أن وزن (فَيْعِلَ) لا وجود له في الصحيح، وبالتالي لا وجود له في المعتل؛ لأن المعتل محمول على الصحيح والعدول عنه إلى فَيْعِلَ أو فَعِيلَ. وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وقد عُرِفَ بأنه مذهب البصريين عامة^(٢).

المذهب الثاني: أن وزن هَيْنَ، وسَيِّدَ، ومَيْتَ هو (فَيْعِلَ)، وقد عُذِلَ عنه إلى (فَيْعِلَ) حملاً على نظائرها في الصحيح، نحو: ضَيَّرَ، وحَيَّفَ، وصَيَّرَ، ثم إن فتحة العين في (فَيْعِلَ) انقلبت إلى كسرة قياساً على أمثلة أخرى في العربية تغيَّرت فيها حركة الأصل، نحو قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ: (بِصْرِي) بكسر الباء، وفي النسبة إلى أُمِّيَّةٍ: (أَمْوِي) بفتح الهمزة، وقد ذكر

(١) ينظر: الدر المصون ، (٤/٤٣٤).

(٢) ينظر: الكتاب، (٤/٣٦٦)، ائتلاف النصرة، (٨٤)، المنصف، (٢/١٥-١٦)، الإنصاف، ص: ٦٣٩، ٦٤٠.

وقد ذكر ابن الأنباري أن مذهب البصريين: فَيْعِلَ، والصحيح: فَعِيلَ.

سيبويه هذا الرأي دون أن ينسبه لأحد، وكذلك فعل ابن الأنباري، ونسبه ابن جني صراحة إلى البغداديين^(١).

واعترض القائلون بـ(فيعِل) على هذا المذهب، فقالوا: لو كان الوزن (فَيَعَلًا) لكان ينبغي أن يُقال: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن، كما قالوا: عَيِّن، وتَيَّحان، ثم إن الكسرة مطردة في هذه الكلمات وما شاكلها، ولما كانت الكسرة ملازمة لها؛ لم يبقَ لهؤلاء حجة في أن أصلها (فَيَعِل)، ثم استعاضوا بالكسرة عن الفتحة. وما استشهدوا به من كسر الباء في المنسوب إلى البصرة، وجميع ما استشهدوا به؛ هو احتكام إلى خلاف القياس، فلا يقاس عليه، وكذلك ما استشهدوا به من مجيء (عَيِّن) على (فَيَعِل) فلا يعتد به؛ لشذوذه في المعتل تمامًا، كما لا يعتد بمجيء (صَيِّقِل) في الصحيح؛ لشذوذه حسب ما رواه الأصمعي. ثم إن بعض الأبنية تأتي في المعتل ولا تأتي في الصحيح، وفي هذا رد على قولهم: أن بناء (فيعِل) لا وجود له في الصحيح بخلاف (فيعِل)^(٢).

المذهب الثالث: أن وزن: هَيِّن، وسَيِّد، ومَيِّت هو (فَعِيل)، وأصلها: هَوَيْن، سَوِيد، ومَوِيَّت؛ لأن لها نظيرًا في كلام العرب، مثل: كَرِيم، وَرَحِيم، ولكن أصابه من الإعلال ما غيَّر صورته الظاهرة، حيث أُعْلِت عين الفعل كما أُعْلِت في سَاد يسُود، مات يموت؛ فقدمت الياء الساكنة (أي ياء فَعِيل) على الواو (التي هي عين)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكون الياء قبلها، ثم أُدْغِمَت الياءُ ان يبعضهما. وقد زاد من تمسكهم بقولهم هذا؛ أنهم رأوا بعض الكلمات من هذا القبيل تُجمع على أفْعِلَاء، مثل: هَيِّن وأهوناء، وأفْعِلَاء جمع فَعِيل.

ومنهم مَنْ ذَكَرَ سببًا آخر للإعلال، وهو أنهم أرادوا أن يعلُّوا الواو (التي هي عين) كما أعلوها في: (سَاد)، و(مَات)، وبالتالي لزمهم أن يقبلوها أَلْفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ثم أسقطوا الألف؛ لسكونها وسكون الياء بعدها. ولكن سقوط الألف الساكنة يؤدي إلى اللبس؛ فكَرِهوا التباس فَعِيل بفَعْل، مثل: سَيِّد، وهَيِّن، ومَيِّت (وهو مخفف فَعِيل حسب زعمهم)، فزادوا ياءً على الياء؛ ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل، ومن ثمَّ أدغمت الياء. وهذا

(١) ينظر: الكتاب، (٣٦٦/٤)، المنصف، (١٦/٢)، الإنصاف، ص: ٦٤٠.

(٢) ينظر: المنصف، (١٦/٢)، الإنصاف، ص: ٦٤٤، ٦٤٥.

مذهب الكوفيين^(١).

وقد رد ابن الأنباري على أصحاب (فَعِيل) بأن في تعليلهم القاضي بتقديم الياء الساكنة (ياء فَعِيل) على الواو تقديمًا وتأخيرًا لا نظير له في الصحيح، ذلك أن ياء (فَعِيل) لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح، فكيف يُجيزون أن يكون في المعتل من التأخير والتقديم بما لا يوجد مثله في الصحيح، ثم ينكرون مع ذلك أن يكون للمعتل بناء لا يوجد مثله في الصحيح كَفَعِيل!

واعترض أيضًا على تعليلهم الثاني القاضي بقلب الواو أَلْفًا ثم حذفها وتعويض ياء مكانها؛ لئلا يلتبس فَعِيل بِفَعْل، محتجًا بأن التخفيف جائز في (فَعِيل) بالإجماع، فلو كان تعليلهم صحيحًا لكان ينبغي منعًا للالتباس ألا يجوز في (فَعِيل) التخفيف، فيقال: سيّد، وميّت، وهين (على وزن فَعْل). أما استدلالهم بالجمع على أفعلاء، كأهوناء؛ فلا حجة لهم فيه؛ لأن جمع التكسير في الألفاظ التي تدور حولها المسألة لم يلزم طريقة واحدة؛ لأنه لا نظير له في الصحيح، فجمع (سيد): (سادة) على وزن (فَعْلَة)، و(فَعْلَة) جمع (فاعل)، وجمع (ميّت): (أموات) على وزن (أفعال)، و(أفعال) من جمع (فَعْل)، ثم إن الشيء قد يجمع على غير بابه؛ كجمع فاعل وفَعَال على (فعلاء)، حملاً على (فَعِيل)؛ كشاعر وشعراء، وجبان وجبناء، فكذلك هاهنا^(٢).

وبعد أن ذكرت آراء الصرفيين حول هذه المسألة، وحججهم واعتراضاتهم على بعضهم البعض؛ أرجح رأي الخليل، وهو وزن (فَعِيل)؛ لأن الدلائل ترجحه على (فَعْل) و(فَعِيل)، فاطراد الكسرة في سيّد ونحوها، دلالة قوية على أن وزن سيّد: فَعِيل^(٣)، كما أنّ اطرادها - أي الكسرة - دليل على أنها أصل في هذه الكلمات.

(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٣٩، ٦٤٠.

(٢) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٤٣، ٦٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب، (٤/٣٦٦).

الخلاف في الإعلال في (مصيبة):

من مواضع قلب الياء والواو همزة وجوباً: إذا وقعتا في الجمع بعد ألف (مفاعل) وشبهه، بشرط أن تكونا مدة زائدة في المفرد، نحو: (صحيفة) وجمعها (صحائف) وشبهها، فإن لم تقع في الجمع على حسب ما اعتلت عليه في المفرد، ولا اكتنف الجمع حرفاً علة فإن الواو والياء تبقيان على أصلهما ولا تقلبان همزة، نحو: معيشة تجمع على: معاش، إلا لفظة واحدة شذت فيها العرب، وهي: (مصيبة) جمعوها على (مصائب)، وكان ينبغي أن تجمع على (مصابوب)^(١)؛ لأصالة المدة في المفرد. واختلف الصرفيون في سبب قلب عين (مصيبة) وهو الواو إلى همزة، على مذهبين:

المذهب الأول: أن جمع مصيبة على مصائب شاذ؛ لأن الياء في مصيبة أصلية وهي مُنْقَلِبَةٌ عن واو، وأصلها مصُوبَةٌ، وجمعها مصَابُوبٌ، وُجِّعَتْ على مصائب توهماً بأن الياء في مصيبة وإن كانت عيناً للكلمة - أي أنها أصلية - تشبه الياء الزائدة في: صحيفة وصحائف، وهذا مذهب سيبويه^(٢).

قال سيبويه: ((فأما قولهم: مصائب؛ فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مصيبة (فَعِيلَةٌ)، وإنما هي (مُفْعَلَةٌ). وقد قالوا: مصَابُوبٌ))^(٣).

المذهب الثاني: يوافق المذهب الأول في أنَّ القياس في جمع مصيبة: مصابوب. لكن يخالفه في وجه قلب الواو همزة؛ فلهزمة في مصائب مُبْدَلَةٌ من الواو المكسورة في: مصوبة ومصابوب؛ تشبيهاً لها بـ إِسَادَةٍ في جمع وسادة، وأَقَائِمٍ في جمع أَقْوَامٍ. وهذا مذهب الزَّجَّاج، ويوافقه ابن عصفور^(٤).

(١) ينظر: الممتع، (٥٠٧/٢).

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٥٦/٤)، المنصف، (٣٠٩/١)، الخصائص، (٢٧٧/٣)، الممتع، (٣٤٠/١)، شرح الشافية، للرزي، (٢٩/١)، تهذيب اللغة، لأبي منصور مُجَدِّد أحمد الأزهرى، تحقيق: أحمد عبد العليم البروني، (٢٥٣/١٢)، (الدار المصرية، القاهرة).

(٣) الكتاب (٣٥٦/٤).

(٤) ينظر: المنصف، (٣٠٩/١)، الممتع، (٣٤٠/١). تهذيب اللغة، (٢٥٣/١٢). لم أجد للزجاج في كتابه إعراب

وأنكر أبو علي الفارسي على الزَّجَّاج تشبيهه (مصائب) بإسادة في جمع وسادة؛ لأن الواو المكسورة جاءت في (وسادة) أولاً، أما في (مصاوب) فجاءت وَسَطًا، والواو لا تقلب همزة إذا جاءت وسطاً^(١).

وذكر ابن جني السبب وراء تشبيههم ياء مصيبة بياء صحيفة على لسان أبي الحسن^(٢)، فقال: ((الذي شجعهم على أن شبهوا مصيبة بصحيفة حتى همزوها في الجمع؛ أنها قد اعتلت في الواحد بأن قُلبت الواو ياءً، فتوهَّنت العين بالقلب فأشبهت الياء الزائدة؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل، وإنما هي من البدل من العين، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد؛ فقلبت بالجمع همزة. وأنكر عليه أبو إسحاق^(٣) وقال: يلزمه في (مَقَام: مَقَائِم). يريد أبو إسحاق: أن أصلَ مَقَام: مَقُومٌ، كما أن أصلَ مُصِيبَةٍ: مُصُوبَةٌ، وكلاهما قد قُلب، فلو جاز لذلك أن يهمز جمع مصيبة؛ لجاز أيضاً أن يهمز جمع مَقَام))^(٤).

والمذهب الأول هو المرجح عندي؛ لأنهم قاسوا على التوهّم. والقياس على التوهّم كثير في اللغة، فمثلاً (أشياء) مُنعت من الصرف توهماً أنها (كَحَمراء)، مع أنها (كَأَسْمَاءُ وَأَبْنَاءُ)؛ كما توهّم في (مَسِيل) أن ميمه أصلية، فجمع على (مُسِلان) - كما جمع (فَفِير) على (فَفَران) - وحقه (مَسَائِل)، وكما توهّم في (مُنْدِيل) و(مُسْكِين) أصالة ميمهما، فقل: (تَمْدِل) و(تَمْسَكْن)^(٥).

الخلاف في قلب الواو همزة في منتهى الجموع إذا توسط الواو والياء

ألف مفاعل:

من مواضع قلب الواو أو الياء همزة وجوباً: إذا كان في صيغة منتهى الجموع (مفاعل)

= القرآن رأياً حول هذه المسألة.

(١) ينظر: المنصف، (٣٠٩/١).

(٢) يقصد الأخفش.

(٣) يقصد الزجاج.

(٤) المنصف، (٣٠٩/١، ٣١٠).

(٥) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (٢٩/١).

قبل ألف المد وبعدها حرفا علة، وجاور حرف العلة الذي بعدها الطرف فُلب إلى همزة وجوبًا. واختلف النحويون في القلب: هل هو خاص بالواو والياء جميعًا أم بالواو فقط؟ على مذهبين:

المذهب الأول: تُقلب الواو أو الياء همزة إذا وقعت ثاني حرفين لّين بينهما ألف مفاعل، ويكون حرف العلة الثاني مجاورًا للطرف. سواءً كان اللّينان ياءين مثل: (نيائف) جمع (نَيْف) والأصل (نيَاف)، أو واوين مثل (أوائل) جمع (أَوَّل) والأصل (أَواول)، أو مختلفين؛ كأن تكون إحداهما ياءً والأخرى واوًا، مثل: سيائد جمع سيّد، والأصل سيّاود. والعلة في قلب الياء أو الواو همزة هو منع الاستثقال لتوالي ثلاث أحرف لينة مجاورة للطرف. أما إذا فُصل بين حرف العلة الأخير والطرف بحاجز؛ فلا يُقلب حرف العلة إلى همزة، مثل: طواويس ونواويس حيث اكتنف ألف الجمع واوان، لكنّ الواو الثانية لم تُجاور الطرف، فبقيت صحيحة ولم تُعل. ومثله أيضًا قول الشاعر^(١):

(وكحلّ العينين بالعواور)

لم تُقلب الواو الثانية همزة؛ لأنها لم تكن مجاورة للطرف، فأصلها العواوير، لكن حذفت الياء؛ للضرورة الشعرية. وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور^(٢).

ويرجح المازني مذهب الخليل وسيبويه بدليل من السّماع، بقوله: ((سألت الأصمعي عن عيّل كيف تكسر العرب؟ فقال: عيائل يهمزون، كما يهمزون في الواوين))^(٣).

أما الأزهري (ت ٩٠٥) فاستدلّ على صحة مذهب الخليل وسيبويه بدليلين من القياس والسّماع؛ ((أما القياس، فلأن الإبدال في أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو، وكذا هاهنا، وأما السماع فحكى أبو زيد في سَيِّقة: سيائق بالهمز، وهي (فعيلة) من ساق، وحكى الجوهري (ت ٣٩٨)

(١) البيت من الرجز، وقد ورد منسوبًا للعجاج في: الخصائص، (٣/٣٢٦)، ومنسوبًا لجنّدة بن المنثري الطّهوي في: شرح

أبيات سيبويه، (٢/٤٢٩)، وشرح التصريح، (٢/٣٦٩)، وبلا نسبة في: الإنصاف، (٢/٧٨٥).

(٢) ينظر: الكتاب، (٤/٣٧٠-٣٧١)، المخصص، (١/١٠٩)، شرح الملوكي في التصريف، (٤٨٦-٤٨٧)، شرح

التصريح على التوضيح، (٦٩٦-٦٩٧)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣/٨٢٨).

(٣) ينظر: المنصف (٢/٤٤).

في تاج اللغة: جيّد وجيّايد بالهمز^(١).

المذهب الثاني: أن الهمز لا يكون إلا إذا اكتنف ألف الجمع واوان فقط لثقلهما؛ فلا همز في الياءين ولا الواو والياء، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش^(٢). واحتج لمذهبه بحجتين:

١- قولهم في تكسير (ضَيّون): (ضَيّاون) صحّ في الجمع من غير همز، بالرغم من وجود سبب للهمز. وقد رد ابن يعيش حجته هذه بقوله: «وأما (ضَيّون) و(ضَيّاون) فهو شاذ. كأنه خرج مُنبَهَةً على الأصل ك(القُود والحَوَكَة)، مع كونه صحّ في الواحد وهو (ضَيّون)، فلمّا صح في الواحد صحّ في الجمع»^(٣).

٢- القياس على النظير، وهو إذا اجتمعت الواوان في أول الكلمة؛ فإن الأولى منهما تُهمَز. أما إذا اجتمعت في أول الكلمة ياءان، مثل: (يَيْن)، أو اجتمعت ياء وواو، مثل: (يَوْم)؛ فلا همز فيها^(٤).

والمرجح عندي مذهب سيبويه؛ لأن هناك أدلة من القياس والسّماع تُؤيِّده وتُقيِّيه، وهي الأدلة التي ساقها الأزهري.

الخلاف في أصل همزة صحراء وما شابهها:

المذهب الأول: أن أصل الهمزة في (صحراء، وصَفراء)، ونحوهما؛ هي ألف التأنيث، كالتي في حُبلى، وسَكْرَى. فهي على هذه الصيغة: صحراى، جاءت ألف التأنيث بعد ألف المد الزائدة، فالتقى ألفان زائدان؛ فلا بد من حذف أحدهما، أو تغيير حركته. أما الحذف فلا

(١) ينظر: شرح التصريح، (٦٩٧/٢). ونص قول الجوهري هو: ((جيّد على فيعل، والجمع: جيايد وجيّايد، بالهمز على غير قياس)). الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، (٤٦١/٢) (جود)، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٤٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص: ٤٨٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص: ٤٨٨، شرح التصريح (٦٩٧/٢).

يجوز؛ لأن الألف الأولى علامة المد، فلو حذفت لتغيرت بنية الكلمة؛ لأنّ بنيتها ممدودة فلو حذفت لزال المد، والألف الثانية هي علامة التأنيث فلو حُذفت لزالَت العلمية. أما تغيير الحركة فهي للألف الأولى غير جائزة؛ لأنّ حرف المد زائد، وإذا حُرِّك أصبح غير زائد؛ فوجب تحريك الثانية، فلمّا تحركت انقلبت إلى همزة فأصبحت: صحراء. وهذه الهمزة منقلبة عن ألف ولا يمكن أن تكون منقلبة عن ياءٍ أو واو؛ لأنّ الألف قد ثبتت للتأنيث نحو: حُبلى. أمّا الياء والواو فلا نظير لاسم كانت فيه علامة التأنيث مبدلة عن واو أو ياء. وهذا مذهب سيبويه^(١).

ومما يؤكد صحة مذهب سيبويه؛ أن صحراء عند جمعها تنقلب همزتها، فنقول: (صحاري) فلو كانت الهمزة أصلية لثبتت في الجمع، فنقول: (صحاري) على نحو: رجل قُرّاء ورجال قَراري، جاؤوا بالهمز في الجمع؛ لما كانت أصلاً^(٢).

المذهب الثاني: أن الألف الأولى في (صحراء) وما شابهها هي ألف التأنيث، والألف الثانية زائدة للتفريق بين مؤنث (أفعل) نحو: أحمَر حمراء، وبين مؤنث (فعلان) نحو: سكران سكرى. ولم يُنسب هذا المذهب إلى أحدٍ من العلماء^(٣).

المذهب الثالث: أن الألفين في صحراء كليهما للتأنيث. ولم ينسب هذا المذهب أيضاً إلى أحدٍ من العلماء^(٤).

ورد ابن يعيش هذين المذهبين الأخيرين ونعتهما بأنهما واهيان، فالقول بأنّ الألف الأولى للتأنيث واهٍ؛ لأنّ علامة التأنيث لا يمكن أن تكون وسطاً أبداً، وأما القول بأنّ الألفين كليهما للتأنيث، فهو واهٍ أيضاً؛ فلا نظير لعلامة تأنيث على حرفين في كلمة واحدة، أمّا ابن جني فيقول: لو كانت الألف الأولى علامة تأنيث لوجب قلبها في الجمع كما وجب قلب الهمزة، فتركُّهم للألف على وضعها والاقتصار على تغيير الهمز؛ دلالة قاطعة على أن الهمزة وحدها

(١) ينظر: الكتاب، (١٥٤/١)، المنصف، (١٥٥/١-١٥٦)، سر الصناعة، (٨٣/١-٨٤)، شرح الملوكي في

التصريف، ص: ٢٦٧-٢٦٨، الممتع، (٣٢٩/١).

(٢) ينظر: المنصف، (١٥٦/١).

(٣) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٦٩.

(٤) ينظر: المنصف، (١٥٤/١)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٧٠.

علامة تأنيث، كما أن (صَحْرَاء) إذا جُمعت بالألف والتاء تقول: (صَحْرَاوَات)؛ تغيرت الهمزة وحدها وبقيت الألف على حالها، وهذا دليلٌ أيضًا على أن الهمزة وحدها للتأنيث^(١).

واستدلًّا بهذه الأدلة؛ فالمرجح عندي هو مذهب سيبويه.

الخلاف في أصل الألف في (حَاحِيَّت) ونحوها:

اشتقت العرب أفعالًا من الأصوات، من ذلك قولهم في زجر الإبل: (حَاحِيَّتْ، وَعَاعِيَّتْ، وَهَاهِيَّتْ)، إذا صحت بها: (حَا، وَعَا، وَهَا)^(٢). وقد اختلف العلماء في أصل الألف في هذه الأفعال على مذهبين:

المذهب الأول: أن أصل الألف في هذه الأفعال الياء، فتقول: (حَاحِيَّتْ، وَعَاحِيَّتْ، وَهَاحِيَّتْ)، وهي من مضاعف الياء، ونظيره: (قَوَّيْتُ، وَضَوَّيْتُ)^(٣) من مضاعف الواو، وقد قُلِبَت الياء أَلْفًا للأسباب التالية:

- قرب الألف من الياء وشبهها بها.

- تكرار الياء وليس بينهما إلا حرف واحد يؤدي إلى اجتماع الأمثال، وهذا مكروه في العربية.

ووزن هذه الأفعال: (فَعَلَّلْتُ) وليس (فَاعَلْتُ)، بدليل أن المصدر من (حَاحِيَّتْ): (حَاحَا، وَحِيحَاء) ك (زَلْزَلَة، وَزَلْزَال)، وكذلك (عَاحِيَّتْ، وَهَاهِيَّتْ)، ولو كانت على (فَاعَلْتُ) لما جاز ذلك؛ لأنه لا يقال: (قَاتَل قَاتِلَة)، ولكن المصدر فِعَالًا؛ نحو قَاتَل قِتَالًا. وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٤).

(١) ينظر: المنصف، (١٥٥/١)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، (٢٣٤/١)، تاج العروس من جواهر القاموس، مُجَدِّ مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق:

حسين نصار، (٣٥٨/٦) (حيح)، (مطبعة حكومة الكويت، ١٣٦٩ هـ - ١٩٦٩ م).

(٣) (قَوَّيْتُ) من القوفاة، وهو صوت الدجاجة، قَوَّيْتُ الدجاجة قِيَاءً، وَقَوَّاءً، ينظر: تهذيب اللغة، (٣٧١/٩)

قَوَّيْتُ، وَ(ضَوَّيْتُ) المصدر من الضَّوْءِ، وهي الضَّجَّة والصَّيْح، ينظر: تهذيب اللغة، (٩٧/١٢)، ضَوْصَى.

(٤) ينظر: الكتاب، (٣٩٣/٤)، المنصف، (١٧٠/٢)، الممتع، (٥٩١/٢)، شرح الشافية، للرَّضِي، (٣٦٩/٢).

قال سيبويه: ((... وكذلك حَاحِيتٌ وَعَاعِيتٌ وَهَاهِيتٌ. ولكنَّهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء، فصارت كأَنَّها هي. يدلُّك على أَنَّها لَيْسَتْ (فَاعَلْتُ) قولهم: الحِيحاء، والعِيعاء، كما قالوا: السِّرْهَاف، والفِرْشَاط))^(١).

واستدل الخليل وسيبويه ومن أيَّدهما^(٢) بأنَّ ذوات الواو من هذا الباب تجئ على أصلها، أمثال: (ضَوْضِيَّت، وَقَوَّقِيَّت)، أمَّا ذوات الياء من هذا الباب نحو: (حَاحِيت) فلم تجئ على أصلها، والدليل الآخر أن الألف ليست أصلية وإنما منقلبة عن أصل، وانقلابها عن الياء أولى؛ لوجود النظير، كما قالوا: يَاجِل، والأصل: يَيجِل^(٣)، وطَائِي، وحَارِي، يريدون: طَيَّيَّ، وَخَيَّرِيَّ، ولا يوجد نظير لهذه الأفعال استعمل فيه الواو بدل الياء فيحمل عليه^(٤). وحكى الرُّضِي: اطراد قلب الياء الأولى ألفاً كراهية اجتماع ياءين بعد مثليين لو قيل: عَيَّعِيَّت^(٥).

المذهب الثاني: أن أصل الألف في (حَاحِيت، وَعَاعِيت، وَهَاهِيت) الواو منقلبة عنها قياساً على (قَوَّقِيَّت) وبابه، فالألف لما لم ينطق لها بأصل لا من ياء ولا من واو؛ حُمِلت على ما نُطِق له بأصل وهو (قَوَّقِيَّت)، ولم يقولوا في (قَوَّقِيَّت): (قَاقِيَّت) كما قالوا في (حَيَّحِيت): (حَاحِيت)؛ لأنَّ اللَّام في (قَوَّقِيَّت) وهي الواو قد انقلبت ياءً، كما انقلبت في (أَغْزِيَّت) فلم تكرر الواو ان كما تكررت الياء ان. وهذا مذهب المازني^(٦).

قال المازني بعد أن ذكر مذهب الخليل: ((والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأن (ضَوْضِيَّت، وَقَوَّقِيَّت) على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله - أعني: حَاحِيت وأخواتها - ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على

(١) الكتاب، (٣٩٣/٤).

(٢) على سبيل المثال: ابن جني، والرضي، ينظر: المنصف (١٧١/٢)، شلرح الشافعية، للرضي (٣٦٩/٢-٣٧٠).

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشمنتر، تحقيق: رشيد بلحبيب،

(٣٧٣/٣)، (وزارة الأوقاف، المملكة الأردنية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

(٤) ينظر: المنصف، (١٧١/٢).

(٥) ينظر: شرح الشافعية، (٣٦٩/٢-٣٧٠).

(٦) ينظر: المنصف، (١٧٠/٢)، الممتع، (٥٩٢/٢).

أصله))^(١).

وعلق ابن جني على كلام المازني بقوله: ((فكأنه يقول: الألف في (حاحيت) ونحوه بدل من الواو، استدلالاً بـ (قَوَّيْتُ) وبابه))^(٢).

والراجح عندي مذهب الخليل و سيبويه؛ لأنَّ فيه محسِّنًا لقلب الياء ألفًا، وليس في مذهب المازني ما يحسِّن القلب، وذلك لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، ومما يدل على صحة مذهب الخليل أيضًا قولهم: (دَهْدَيْت) أصلها: (دَهْدَهْتُ) أبدلوا الهاء ياءً كراهة توالي الأمثال، وليس بينهما فاصل إلا حرف واحد، كذلك الحال في (حَاحَيْت) ونحوه^(٣).

ومما يؤيد ذلك أيضًا؛ أن المازني وهو صاحب الرأي المخالف ذكر ما يُقَوِّي مذهب الخليل وسيبويه، إذ يقول: ((وقول الخليل مذهب؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفاً للفرق))^(٤). أي أن السبب في نطق ذوات الواو على الأصل بينما لم ينطق بذوات الياء على الأصل؛ للتفريق بين الياء والواو.

ومما يرجح مذهب الخليل - أيضًا - مجيئهم بالمصدر على وزن (فَعْلَال) يدل على أن الفعل (فَعَّلَ) كما أنَّ (الْقَلْقَالَ، وَالزَّلْزَالَ) كذلك. والياء في (حِحاء، وعِيعاء) عين الفعل وهي الألف التي كانت في (حَاحَيْت، وعَاعَيْت)، والهمزة فيها انقلبت عن الياء التي هي اللام الأخيرة^(٥).

الخلاف في حكم قلب الواو الأولى همزة إذا كانت الثانية عارضة بعد تسهيل همزتها:

إذا كانت الكلمة تتصدرها واوان، الثانية منهما مدَّة^(٦)، وهي بدل من همزة نحو: الوُولَى

(١) المنصف، (١٧٠/٢).

(٢) المنصف، (١٧١/٢).

(٣) ينظر: المتع، (٥٩٢/٢).

(٤) المنصف، (١٧٠ /٢).

(٥) المنصف، (١٧٢/٢).

(٦) معنى مدَّة: يعني أن تكون ساكنة قبلها ضمة، وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف. المنصف،

مؤنث الأوَّل - بمعنى الأجلأ من واليت؛ أي لجأت، والأصل: وألى^(١) - فإن الواو الأولى تقلب همزة^(٢)، وللعلماء ثلاثة مذاهب حول حكم هذا القلب:

المذهب الأول: وجوب قلب الواو الأولى همزة، فإذا بنيت من (الوَأَى) اسمًا على (فُعَل) فإنك تقول: (وُؤَي)، فإذا خففت الهمزة بالإبدال واوًا، قلت: (أوي)، وكذلك تقول: (رجل وعود للبنات)، ثم تجمعها علي (وُؤُد) كـ(صُبُر)، فإذا أسكنته تخفيفًا، ثم سهَّلت؛ قلت: (أود)^(٣). وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه. قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن (فُعَل) من (وأيت)، فقال: وُؤَي. كما ترى. فسألته عنها فيمن خفف الهمز، فقال: أوي. كما ترى، فأبدل من الواو همزة، فقال: لا بد من الهمزة؛ لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف))^(٤).

واحتج الخليل وسيبويه لمذهبهما بأن الهمزة لما حُقِّفت صارت صورتها صورة الواو، وذلك مُوجِبٌ للاستثقال باجتماع الواوين، وإذا كان كذلك وجب قلبُ الأولى همزة اعتبارًا بظاهر اللفظ^(٥)، فكأنهما حكما للواو العارضة في نحو: (وُوي) بما حكما به في الواو الأصلية؛ كالأولى مؤنث (الأول)، وكالأول جمع (الأولى)^(٦).

المذهب الثاني: جواز قلب الواو الأولى همزة. هذا مذهب المازني، ووافقه ابن مالك^(٧).

(٢١٨/١).

(١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، (١٠٨٢/٣)، (المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، (٥٠١٨/١٠)، (دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم موسى الشاطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، (٦٩/٩)، (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

(٤) الكتاب، (٣٣٣/٤).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، (٦٩/٩).

(٦) تمهيد القواعد، (٥٠١٨/١٠ - ٥٠١٩).

(٧) ينظر: المنصف، (٢١٨/١)، وشرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، (٢٠٨٩/٤)، (دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)، ارتشاف الضرب، (٢٥٦/١).

قال المازني: ((فإذا كانت الواو الثانية مدّة؛ كُنْتُ في الأولى بالخيار: إن شئت همزت الأولى، وإن شئت لم تهمز))^(١).

وردّ الفارسي مذهب المازني ووصفه بعدم الاستقامة؛ لأن الواو الثانية من (ووي) لو لم يكن أصلها الهمزة لوجب قلب الأولى همزة مع كون الثانية مدّة، حتى لو لم يتوجّب إبدال الواو الأولى في (ووي) همزة، فالواو الثانية من (ووي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عين الكلمة، وبهذا يلزم قلب الواو الأولى همزة؛ لأن الثانية تكون أصلاً لازماً^(٢).

المذهب الثالث: أنّ قلب الواو الأولى في (ووي) لا يجوز. وهذا مذهب المبرد^(٣).

والمرجح عندي مذهب الخليل وسيبويه، وهو أن البدل في نحو: (ووي) لازم إذا حُقِّقَت الهمزة، فيقال فيها: (أوي)؛ لأنّهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطرّداً: إن شئت أبدلت وإن شئت لم تُبدل، نحو قولهم في وجوه: أجوه. لم يجعلوا في الواوين إلا البدل؛ لأنّهما أثقل من الواو والضمة. فكما اطرّد البدل في المضموم؛ كذلك لزم البدل في هذا^(٤).

الخلاف في قلب الواو المكسورة في أول الكلمة همزة:

الواو المكسورة المتصدرة تقلب همزة على لغة بعض العرب، نحو: (وشاح: إشاح)، (وفادة: إفادة)، وقد اختلف النحويون في هذا القلب: هل هو سماعي غير مطرد أم قياسي مطرد؟ على مذهبين:

المذهب الأول: أنّ قلب الواو المكسورة في أول الكلمة همزة غير مطرد، موقوف على السّماع. وهذا مذهب سيبويه، ووافقه ابن يعيش والرّضي^(٥).

(١) المنصف، (٢١٨/١).

(٢) ينظر: المسائل المشكّلة (البغداديات)، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السيكاوي، ص:

٩٣، (مطبعة العاني، بغداد)، التعليقة، (١١/٥-١٢).

(٣) ينظر: المقتضب، (٢٣٣/١)، ارتشاف الضرب، (٢٥٦/١).

(٤) ينظر: الكتاب، (٣٣٣/٤).

(٥) ينظر: الكتاب، (٣٣١-٣٣٢)، شرح المفصل، (١٠/١٤)، شرح الشافية، (٧٨/٣).

ولم يصرح سيبويه في كتابه بهذا المذهب، ولكنَّ النَّحاة استشفوا رأيه ومذهبه من أن القلب موقوف على السماع من هذا النص: قال سيبويه: ((وسمعناهم يُنشدون - البيت لابن مقبل^(١) -:

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَوَلَتْ رِكَائِبُنَا عند الجباير بالبأساء والنعيم^(٢))

ومن أن القلب غير مطَّرد من هذا النص: قال سيبويه: ((ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة؛ فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولًا، كرهوا الكسرة فيها... فمن ذلك قولهم: إِسادة، وإِعاء^(٣)).

وفسّر أبو علي قول سيبويه: (ناسًا كثيرًا) بـ ((أن فيه دلالة على أنه ليس ذلك عند الكل^(٤))).

في حين نجد العكس عند أبي حيّان، الذي يرى أنَّ ظاهر كلام سيبويه القياس، والاطِّراد^(٥).

واستدلَّ أصحاب هذا المذهب بأنَّ الواو المكسورة تشبه الواو المضمومة في أنَّ الواو المضمومة إذا جاءت أولًا أشبهت الواوين؛ لأنَّ الضمَّة تجري مجرى الواو، واجتماع الواوين مكروه عندهم؛ فيبدلون الواو الأولى همزة، وعليه فإنَّ الواو المكسورة تشبه اجتماع الواو والياء؛ لأنَّ الكسرة تجري مجرى الياء نحو: (وَيْح، وَيْس) فالقلب فيها غير مطَّرد، فكما كان حكم

(١) البيت من البسيط، وقد ورد منسوبًا لابن مقبل في: الكتاب، (٣٣٢/٤)، شرح أبيات سيبويه، (٤٢١/٢) لسان العرب، (٤٦٤/٣) (وفد)، تذكرة النحاة، لأبي حيان مُحمَّد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ص ٣٢٩، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد مختار الشريف، (٢٨٤/٣)، (مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب، (١٠٢/١)، المنصف، (٢٢٩/١)، شرح المفصل (١٤/١٠).

(٢) الكتاب، (٣٣٢-٣٣١/٤).

(٣) الكتاب، (٣٣١/٤).

(٤) الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: عبد الله عمر الحاج إبراهيم، (٢٤٦/٢)، (المجمع الثقافي - دبي - مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث).

(٥) ينظر: الارتشاف، (٢٥٩/١).

الضمة مع الواو قريباً من حكم الواو مع الواو، كذلك لا بد أن يكون حكم الكسرة مع الواو قريباً من حكم الياء مع الواو، وعليه فإنَّ همز الواو المكسورة إذا وقعت أولاً غير مطَّرد كاطَّرده في الواو المضمومة^(١).

المذهب الثاني: أنَّ قلب الواو المكسورة همزة في نحو: (وشاح: إشاح) قياسيٌّ مطَّرد، وهذا مذهب المازني^(٢)، والمبرد، وابن عصفور^(٣).

واحتجَّ أصحاب هذا المذهب بكثرة ما ورد عن العرب من همز الواو المكسورة إذا كانت فاءً مع ما فيه من المعنى، وقد ذكر بعضاً منها المازني بقوله: ((واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطَّرداً فيها، فيقولون في وسادة: إسادة، وفي وعاء: إعاء، وفي الوفادة: إفادة))^(٤).

ويرى ابن مالك أنَّ همز الواو المكسورة المصدَّرة ليس مطَّرداً عند العرب جميعاً، وإنما محصور على لغة من لغاتهم، ويكون ذلك مطَّرداً فيها^(٥)، واعترض عليه أبو حيان في الارتشاف بقوله: ((ولا أعلم أحداً نص على أن ذلك لغة))^(٦)، ووافقه في البحر المحيط بقوله: ((وذلك مطرد في لغة هذيل، يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة))^(٧)، ووافقه القول أيضاً أبو

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٧٤-٢٧٥، شرح المفصل، (١٤/١٠).

(٢) اختلف النقل عن المازني، من العلماء من نقل عنه القول بعدم القياس؛ كابن عصفور في: الممتع (٣٣٣/١)، ومنهم من نقل عنه القولين من غير ترجيح، مثل: أبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢٥٩/١)، والسمين الحلبي في الدر المصون (٤٨٠/١٠)، ومنهم من نقل عنه القول بالاطراد والقياس مثل: أبي علي في التكملة ٢٤٨، وابن يعيش في شرح المفصل (١٤/١٠)، والرضي في شرح الشافية (٧٨/٣).

(٣) ينظر: المقتضب، (٢٣٢/١)، المنصف، (٢٢٨/١-٢٢٩)، الممتع، (٣٣٢/١-٣٣٣).

(٤) المنصف، (٢٢٨/١-٢٢٩). ومما ورد عن العرب أيضاً يقولون في (الورث): (الإرث)، وفي (الوكاف): (الإكاف)، وفي (الوشاح): (الإشاح)؛ ينظر: دقائق التصريف، لأبي القاسم بن مُجَدِّد بن سعيد المؤدب، تحقيق: الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، ص ٢٤١، (دار البشائر، دمشق ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد ٣٠١.

(٦) ارتشاف الضرب، (٢٥٩/١).

(٧) تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُجَدِّد معوض، (٣٢٨/٥)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).

القاسم المؤدب حيث ذكر أنها لغة تميم^(١)، فيما نسب السمين الحلبي هذه اللُّغة إلى هذيل^(٢). وللتحقيق في نسبة هذه الظاهرة اللغوية إلى تميم أم إلى هذيل أحتاج إلى بحث مستفيض في شواهد هذه الظاهرة، وهذا ليس من صلب الخلاف الذي نحن بصدد، لكن تبين لي من خلال قراءتي للمواضع التي تتناول الخلاف في قلب الواو المصدرة المكسورة همزة في أمهات الكتب بعض المؤشرات التي قد تشير إلى أنَّ هذه الظاهرة تُنسب - والله أعلم - إلى هذيل:

١- أنَّ أمّهات الكتب التي عزت هذه الظاهرة إلى لغة معينة أغلبها تعزوها إلى هذيل^(٣).

٢- كثرة هذه الظاهرة في أشعار الهذليين^(٤).

٣- أنَّ همز الواو المكسورة المصدرة ورد في القرآن الكريم في كلمة (إِعاء) بدلاً من (وعاء)، في قوله تعالى: **رُكَّكْ كُكَّكُ**^(٥) على قراءة سعيد بن جبير^(٦)، وقد وردت (إِعاء) في شعر حبيب بن الأعلم أشهر شعراء هذيل^(٧).

والذي ظهر لي بعد عرض المذهبين؛ أنَّ الراجح مذهب سيوييه من أن قلب الواو المكسورة إذا وقعت فاءً همزة سماعي لا يقاس عليه؛ لأنَّ ما ورد عن العرب من همز الواو المكسورة المصدرة قليل بالنظر إلى الواو المضمومة المصدرة، إضافةً إلى أنَّه محصور في لغة معينة وليس في جميع لغات العرب.

الخلاف في النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره ياء متحركة قبلها ألف مختوم بتاء التانيث:

-
- (١) ينظر: دقائق التصريف ٢٤١.
- (٢) ينظر: الدر المصون (٥٣٢/٦).
- (٣) مثل: جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق وتقديم: الدكتور رمزي منير بعلبكي (١٦١/٢)، (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٨٧م)، البحر المحيط، (٣٢٨/٥)، الدر المصون، (٥٣٢/٦).
- (٤) ينظر: ديوان الهذليين، (٨٣/٢)، (٩/٣)، (٤٩/٣)، (٦١/٣)، (١١٦/٣)، (المكتبة العربية، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥).
- (٥) سورة يوسف، آية: ٧٦.
- (٦) ينظر: البحر المحيط، (٣٢٨/٥).
- (٧) ينظر: ديوان الهذليين، (٨٣/٢).

اختلف العلماء في النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره ياء متحركة قبلها ألف وحُتم هذا الاسم بناءً التأنيث ، نحو: (غاية، وراية، وآية)، على مذهبين:

المذهب الأول: عند النسب إلى هذه الأسماء تُقلب الياء فيها همزة فتصبح: (غائيّ، ورائيّ، وآئيّ). وهذا مذهب الخليل؛ قال سيبويه: ((وسألته عن الإضافة إلى (راية، وطاية، وثاية، وآية)، ونحو ذلك؛ فقال: أقول: (رائيّ، وطائيّ، وثائيّ، وآئيّ). وإنما همز لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تُشَبَّه بالياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات؛ فهمزوها استثقلاً، وأبدلوا مكانها همزة ؛ لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تُبدل بعد الألف الزائدة))^(١).

ومن رجع قول الخليل في قلب الياء في النسب إلى هذه الأسماء همزة: ابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي^(٢).

المذهب الثاني: مذهب سيبويه وجمهور النحاة، وله وجهان:

الأول: إبقاء الياء على حالها وإضافة ياء النسب فنقول في (آية، وراية، وغاية): (آييّ، وراييّ، وغاييّ). وهذا الوجه الأول والأقوى عند سيبويه؛ قال: ((ومن قال: (أميّيّ) قال: (آييّ، وراييّ) بغير همز؛ لأن هذه لامٌ غير معتلة، وهي أولى بذلك؛ لأنه ليس فيها أربع ياءات، ولأنها أقوى))^(٣).

واختار هذا المذهب ابن السراج، والرّضي^(٤).

والسبب في إبقاء الياء على حالها: ((أن هذه الياء صحيحة تجري بوجوه الإعراب قبل النسبة، كياء (ظي، ونحي)؛ فلما كانت النسبة إلى (ظي): (ظيّيّ) من غير تغيير الياء كان

(١) الكتاب، (٣/٣٥٠).

(٢) ينظر: التسهيل، (٢٦٤)، ارتشاف الضرب، (٢/٦٢٦)، المساعد على تسهيل الفوائد، (٣/٣٧٥)، مع الهوامع، (٦/١٦٩).

(٣) الكتاب، (٣/٣٥١-٣٥٠).

(٤) ينظر: الأصول في النحو، لأبي بكر مُجَدِّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (٣/٦٦)، مؤسسة الرسالة ، شرح الشافية، (٢/٥١).

(رأيي) كذلك^(١).

الثاني: قلب الياء واوا وإضافة ياء النسب؛ فنقول في (راية) ونحوها: (راوي). قال سيبويه: ((ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت: (ثاوي، وآوي، وطاوي، وراوي)؛ جاز ذلك))^(٢).

ومن رجح هذا الوجه المبرّد^(٣)، وحجتهم في قلب الياء واوا: استثقال الهمزة بين الألف والياء؛ ((لأن الهمزة من جنس الألف، والياء قريبة من الألف؛ فجعلوا مكانها حرفاً يقاربها في المد واللين ويفارقها في الموضع؛ وهي الواو))^(٤).

والراجع من هذه المذاهب مذهب الخليل، وهو قلب الياء في نحو (غاية، وراية) همزة عند إضافة ياء النسب إليها؛ لما فيه من يسر في النطق، وسلامة من تكرار الياءات. أما إبقاء الياء على حالها في هذه الأسماء وإضافة ياء النسب؛ فهذا يؤدي إلى الثقل، وصعوبة النطق الناتج عن اجتماع الياءات، وكذلك قلب الياء واوا يجتمع فيه الثقل والإبدال؛ فهو أبعد عن القبول.

الخلاف في أصل (كَيْنُونَة) وما شابهها من المصادر:

من السمات التي تتميز بها اللغة العربية: ظاهرة الاختصاص، التي تظهر جلية في اختصاص الفعل المعتل بأبنية لا يشاركه فيها الفعل الصحيح؛ من ذلك مصدر الفعل الأجوف؛ نحو: (كَيْنُونَة، وديمومة، وحيلولة، وقيدودة، وهيعوة). وقد اختلف العلماء في أصل هذه المصادر على مذهبين:

المذهب الأول: أن أصل هذه المصادر (كَيْنُونَة، وقِيدُونَة، وصَيُورَة): (فَيْعُولَة)؛ لأنها كانت في الأصل: كَيْنُونَة، قَيُودُونَة، صَيُورُونَة؛ حيث اجتمعت الواو والياء، وسُبِقَت الواو

(١) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق وتعليق: رمضان عبد التواب، (١٠٧/٤)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م).

(٢) الكتاب، (٣/٣٥١).

(٣) المقتضب، (١/٢٨٥).

(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، (١٠٧/٤).

بالسكون فقلبت الواو ياءً، ثم أُدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء الأولى؛ فصارت (كَيْئُونَة)، ثم حُذفت الياء الثانية المنقلبة عن الواو للتخفيف؛ فصارت (كَيْئُونَة).

وألزموها هذه المصادر الحذف؛ لأن فيها طولاً؛ حيث جاءت على ستة أحرف، وهذا البناء (فَيْعْلُولَة) مختص بالمصادر معتلة العين. هذا مذهب الخليل وسيبويه والجمهور^(١).

المذهب الثاني: أنّ هذه المصادر وزُّها: (فَعْلُولَة)؛ لأنها كانت في الأصل: (كُونُونَة) على وزن: (فَعْلُولَة)؛ فقلبت فيها الواو ياءً؛ فصارت: (كَيْئُونَة)، ثم قلبت الضمة فتحةً فصارت: (كَيْنُونَة). والغرض من قلب الضمة فتحة: لتصحح الياء؛ كراهية أن تقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها؛ حملاً على بنات الياء؛ لكثرتها نحو: صار صَيْرورة، وسار سَيْرورة، وطار طَيْرورة، وبان بَيْنونة؛ لأنّ مجيء المصدر على فَعْلُولَة أكثر ما يكون في ذوات الياء. وهذا مذهب الفراء^(٢).

وقد عُورِض هذا المذهب بشدّة، ووُصِف بأنه فاسد واوٍ باطل؛ لعدة أسباب:

- أنّ قلب الضمة فتحة لتصحح الياء مخالفٌ لكلام العرب، فالمطرّد عندهم أن الياء الساكنة المضموم ما قبلها تُقلب واوًا؛ نحو: (مُوقِن) من اليقين، و(عُوطَط) من التَّعْيِط^(٣) استدلالاً بهذا البيت:

مُظَاهِرَةٌ نِيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا فقد أَحْكَمَا خَلَقًا لَهَا مُتْبَانِيًا^(٤)

(عُوطَطًا) أصلها: (عُيْطَطًا)، جاءت الياء ساكنةً مضمومًا ما قبلها؛ فقلبت واوًا. ولم تأتِ

(١) ينظر: الكتاب، (٣٦٥/٤)، المنصف، (١٠/٢)، الممتع، (٥٠٢/٢)، شرح الشافعية، للرضي، (١٥٤/٣)، لسان العرب، (٣٦٨/١٣) "كون"، مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّ هارون، ص: ٢٣٧، (مكتبة الخانجي، القاهرة).

(٢) ينظر: المنصف، (١٢/٢)، الممتع، (٥٠٣/٢-٥٠٤).

(٣) (العُوطَط) عند سيبويه: اسم في معنى المصدر قُلِبَت فيه الياء واوًا...، والتَّعْيِطُ أن يَنْبُع حجر أو شجر أو عود فيخرج منه شبه ماء فيُصَمِّغ أو يَسِيل، والاسم العُوطَة، والعُوطَط. ينظر: لسان العرب، (٣٥٨/٧) "عوط".

(٤) البيت من الطويل، وقد ورد بلا نسبة في: الكتاب، (٣٧٦/٤)، والمنصف، (١٢/٢)، (٤٢)، ولسان العرب، (٣٥٨/٧) "عوط"،

(عَيْطَطًا) بفتح العين لتصح الياء^(١)، كما قال الفراء.

- إن كان أصل (طَيْرورة): (فُعْلولة)؛ فالواجب لسلامة الياء قلب الضمة كسرة لا فتحة؛ قياسًا على (بيض) جمع (أبيض).

- أن حمل ذوات الواو على ذوات الياء ليس قياسًا مطردًا، بل إن ذلك يُعتبر شذوذًا قياسًا على (فعالة)؛ فإن كثرته في المصادر من ذوات الياء نحو: (السَّقاية، والرِّمائية، والنِّكاية)، وقلته في المصادر من ذوات الواو لم تُخرج (جباوة) عن الشذوذ.

- أن بناء (فُعْلولة) في المصادر قليل جدًا، لا يُعبأ به، ولا يُلتفت إليه^(٢).

وأورد ابن جني في المنصف تساؤلات يتوقعها ويُجيب عليها؛ من أجل أن يقوي رأيه ويوهن رأي الفراء وهي:

- أن وزن (فَيْعْلولة) غير معروف في المصادر، ولم يُسمع إلا في (كَيْنونة)، ولو كان هو الأصل الصحيح ل(كَيْنونة) لسمعناه في نظم، أو نثر، أو سجع!

ويجب على هذا التساؤل بأنَّ المعتل له أبنية مخصوصة به، مثله مثل جمع اسم الفاعل المعتل الآخر؛ نحو: (قاضٍ) يُجمع على (قُضاة) على وزن (فُعْلَة)، وفي الصحيح يُجمع على: (فَعْلَة) نحو: (كاتب: كَتَبَة).

- إن كان (فَيْعْلولة) من الأبنية المخصوصة بالمعتل، فكذلك (فُعْلولة) يمكن القول بأنها مخصوصة بالمعتل!

أجاب بقوله: ((لو كان (فُعْلولة) لقالوا: بُنونة، وصُورورة. كما قالوا: (عُوطَط)، أو كانوا إذا أرادوا سلامة الياء أن يكسروا ما قبلها فيقولوا: (صِيرورة)؛ فلا دلالة له على أنه في الأصل (فُعْلولة)).^(٣)

(١) ينظر: المنصف، (١٢/٢).

(٢) ينظر: المنصف، (١٢/٢-١٣)، المتع، (٥٠٤-٥٠٥).

(٣) المنصف، (١٤/٢).

- ما الدليل على أن أصل (فَيْدُودَة): فَيْعْلُولَة؟

أجاب: الدليل القياس على النظر، فقد حذفوا من نظير (فَيْعْلُولَة) وهو قولهم: (هَيْن، وَمَيْت) وأصلها: (هَيْن وَمَيْت) على وزن (فَيْعِل)، وهو قريب من (فَيْعْلُول). والدليل الآخر على أن (كَيْنُونَة) فيعلولة: ما سمع عن العرب:

قد فارقـت قرينها القرينة وشحطت عن دارها الظعينة
يا ليت أنا ضـمنا سـفينة حتى يعود الوصل كَيْنُونَة^(١)

والذي أنتهي إليه: ترجيح مذهب الجمهور؛ لأنهم استدلوا بمسموع العرب، حتى وإن كان بيتاً واحداً يبقى كونه دليلاً قوياً. وكذلك مقيس النحويين؛ فقد ورد في «الإنصاف» أن (فَيْعْلُولَة) لها نظير من الأسماء والصفات؛ نحو: (خَيْتَعُور، وَعَيْطَمُوس)، بينما (فُعْلُولَة) لا نظير لها في كلام العرب، ولا في أقيستهم^(٢).

الخلاف في ألف اسم الإشارة (ذا):

لفظ (ذا) له أربعة أقسام: الأول: أن يكون اسم إشارة، والثاني: أن يكون موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه. والثالث: أن يكون مُلغًى. والرابع: أن يكون بمعنى صاحب^(٣). وقد اختلف الصرفيون في ألف (ذا) الذي هو اسم إشارة على مذاهب، وهي:

المذهب الأول: أن ألف (ذا) أصلية لا زائدة، وهي منقلبة عن أصل ، واختلفوا في هذا

(١) ينظر: المصدر السابق، (٢/١٤-١٥).

والبيت من الرجز، وقد ورد بلا نسبة في: المنصف (٢/١٥)، والإنصاف، ص: ٧٩٧، ، ولسان العرب، (٣٦٨/١٣) "كون"، الأشباه والنظائر، (٥/٢٠٥)، (٦/١٤).

(٢) الإنصاف، ص: ٦٤٢-٦٤٣.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي مُجَدِّ بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق: فخر

(٢) اللانظير في حروف المعاني، ص: ٢٣٨-٢٤١، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).

(٣) إيجاز السليوني في نظروهم في اللغات، (١/١١٠)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).

الأصل؛ ((فقال بعضهم^(١)): هي منقلبة عن ياء؛ لقولهم في التصغير: (دَيًّا)، ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان. وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم^(٢): عن واو، وجعلوه من باب طَوَّيْتُ))^(٣). وهذا مذهب البصريين^(٤).

المذهب الثاني: أنَّ اسم الإشارة (ذا) عبارة عن حرف واحد، وهو الذال وحدها، وأن الألف زائدة للتكثير، أو لبيان الحركة والتقوية، واستدلوا على زيادة الألف في اسم الإشارة (ذا) بسقوطها في التثنية؛ لأن (ذا) عند التثنية: (ذان) بحذف الألف، وكذلك استدلوا بقولهم: (ذه أمة الله). وهذا مذهب الكوفيين، ووافقهم السُّهيلي (ت ٥٨١)^(٥).

قال السُّهيلي: ((فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف، خلافاً لبعض البصريين))^(٦).

وقد ذكر مكي القيسي (ت ٤٣٧) أنَّ الاسم عند البصريين هو الذال وحدها، والألف زائدة، وعند الكوفيين الاسم هو: (ذا) بكماله^(٧). وهذا غير صحيح؛ فقد أجمعت نصوص العلماء على أن الاسم عند البصريين هو (ذا) بكماله، وأن ألفه منقلبة عن أصل، وعند الكوفيين الاسم هو: الذال وحدها، والألف زائدة. وقد تبين هذا من خلال عرض آراء

(١) يقصد سيبويه. ينظر: همع الهوامع، (٢٥٨/١).

(٢) تتبعت الكتب التي تناولت هذه المسألة؛ لأعرف من هم البعض الذين قالوا: إنها منقلبة عن واو. فلم تُشر الكتب إلى أحدٍ بعينه.

(٣) همع الهوامع، (٢٥٨/١).

(٤) ينظر: الجني الداني، (٢٣٨)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (٤٠٥/١)، (دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: مُحمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، (١٣٠/١) (دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

(٥) ينظر: الإغفال، (٣١٤/٢)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: يحيى بشير مصري، (٤٧٤/٢)، (جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، همع الهوامع، (٢٥٨/١).

(٦) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحمَّد معوض، ص: ١٧٧، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

(٧) مشكل إعراب القرآن، ص: ١٦.

الصرفيين في هذه المسألة.

وقد احتج البصريون بحجج هي بمثابة الرد على الكوفيين؛ لأنهم يرون أن مذهبهم ضعيف، لا حاجة إلى الانشغال بالرّد عليه، واحتجوا بالتالي:

١ - ((أن (ذا) لا يخلو من أن يكون اسمًا مضمّرًا أو مُظهرًا، فالذي يدل على أنه مظهر وليس بمضمّر: أنك تُكِنِّي عنه فتقول: هذا ضربته، كما تقول: زيدًا أكرمتُهُ، ولو كان مضمّرًا لم يُكَنَّنْ عنه. وأوضح من هذا في كونه مظهرًا: أنك تصفه في نحو: مررتُ بهذا الرجل العاقل. وتصف به في نحو: مررتُ بزيدٍ هذا. وعمرو ذاك، فلو كان مضمّرًا لم يوصف، ولم يوصف به، فإذا كان مظهرًا فالمظهر لا يكون على حرف واحد))^(١).

وهذا معنى قول سيبويه: ((واعلم أنه لا يكون اسمٌ مظهر على حرفٍ أبدًا؛ لأن المظهر يُسكت عنده، وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا يُججِحُوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل، وإنما يجيء لمعنى))^(٢).

فالبصريون احتجوا بأن (ذا) ((كلمة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا ومتحرّكًا، وذلك محال، فوجب أن يكون الاسم في (ذا) الذال والألف معًا))^(٣).

٢ - ((أن هذه الأسماء قد صُغِّرَتْ، وفي تصغيرهم إياها دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد، ألا ترى أن أقل ما يقع عليه التصغير إنما هو (فُعَيْلٌ)، فكذلك هذا الاسم لما صُغِّرَ عَلِمَتْ أنه على (فُعَيْلٍ)، وإنما استعمل في الواحد في قولهم: (هذا) محذوفًا كـ(يدٍ)، ونحوه، وألفه عندي منقلبة عن ياء، وإذا كان كذلك علمت أن اللام أيضًا ياء))^(٤).

٣ - الذي يدل على أن الألف في (ذا) أصليّة: ((قولهم في تصغير (ذا): (ذَيًّا)، وأصله:

(١) الإغفال، (٢/٣١٤-٣١٥).

(٢) الكتاب، (٤/٢١٨).

(٣) الإنصاف، ص: ٥٣٧.

(٤) الإغفال، (٢/٣١٥).

دَيَّيًّا، بثلاث ياءات، ياءان من أصل الكلمة، وياء للتصغير؛ لأن التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فكانت تتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ووزنه (فَيْكَلِي) لذهاب العين منه^(١).

وأما ما احتج به الكوفيين من أن سقوط ألف (ذا) في التثنية نحو (ذان) دليلٌ على زيادتها، وكذلك استدلالهم بقولهم: ذه أمة الله. فقد ردَّ عليه البصريون بقولهم:

إنَّ ألفَ ذا حُذفت في التثنية لالتقاء الساكنين، وعُوِّض عنها بتشديد النون، وأنها صيغة مرجحة لا صيغة حقيقية للتثنية، بدليل عدم جواز دخول (أل) التعريف عليها؛ فلا يقال: الذَّان والذَّان، كما يقال: (الزَّيدان والعَمَّان) مثني (زيد وعمرو). ثم إن التثنية تَرُدُّ الاسم المعرفة إلى التنكير، وأسماء الإشارة والموصولات والضمائر لا تقبل التنكير، وكذلك وجود حرف التثنية في (ذا) بمنزلة تاء التأنيث في (غرفة)؛ فهو تأنيث لفظي لا معنوي، فكذلك حال التثنية في (ذا) لفظية لا معنوية^(٢). وأمَّا قولهم: (ذه أمة الله)؛ فاحتمالٌ أن تكون الهاء بدلًا من الياء، وهي صيغة مرجحة للمؤنث^(٣).

المذهب الثالث: أن ألف (ذا) أصلية غير منقلبة عن ياء أو واو، وهي ثنائية الوضع؛ نحو (ما). وهذا مذهب السيرافي، والحُشَني^(٤).

والذي أراه: أن مذهب الكوفيين خارجٌ عن القياس؛ لأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد؛ كما قال سيبويه، ولعلمهم قد استندوا في مذهبهم إلى أنَّ ((أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين))^(٥)، ولكن (ذا) يخرج عن هذا الأصل؛

(١) الإنصاف، ص: ٥٣٨.

(٢) ينظر: الإنصاف، ص: ٥٣٩-٥٤٠.

(٣) توضيح المقاصد، للمرادي، ص: ٤٠٦.

(٤) الجنى الداني، (٢٣٨)، مع الهوامع، (١/٢٥٩).

(٥) مع الهوامع، (١/٢٥٩).

لأن (ذا) ((كلمة منفصلة عن غيرها، يغلب عليها أحكام الأسماء الظاهرة؛ نحو وصفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره، فلمَّا غلب عليه شَبَهُ الأسماء المتمكنة حُكِمَ عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة. وقد جعله بعضهم من الأسماء الظاهرة وهو القياس))^(١).

وعليه فإن مذهب البصريين ومذهب السيرافي والخشني موافقان لقياس بناء أسماء هذا الباب. والراجح عندي مذهب السيرافي والخشني وهو أن ألف (ذا) أصلية غير منقلبة عن ياء أو واو؛ قياساً على (ما) فهي ثنائية مثلها.

الخلاف في قلب ياء (شَيْخ) عند التصغير:

القاعدة العامة في التصغير، هي: ((يُصَغَّرُ الاسم المتمكن الخالي من التوغل في شبه الحرف، ومن صيغ التَّصْغِيرِ وشبهها، ومنافاة معناه، بضم أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ثانية بعده))^(٢)، نحو: حَجَرٌ، تصغيرها: حُجَيْرٌ، وإذا كان ثاني الاسم المراد تصغيره حرف لين - أَلِفًا أو ياءً أو واوًا - منقلَبًا عن حرف لين؛ وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه^(٣)، نحو: (شَيْخٌ)، تصغر على: شَيْيْخٌ، وهذا لا خلاف فيه، أو تصغر على: شَيْيْخٌ أو شُوَيْخٌ، وهذا محل الخلاف بين الصرفيين؛ وقد ذهبوا في ذلك مذهبين:

المذهب الأول: تُصَغَّرُ (شَيْخ) على: (شَيْيْخ) جرياً على قاعدة التصغير، والتي تُضْمُّ فيها الفاء، أو (شَيْيْخ) وهي لغة خاصة عند بعض العرب، فهم يكسرون الحرف الأوَّل بدل الضمة، والعلة في ذلك هي: كراحتهم مجيء الياء بعد حرف مضموم. وهذا مذهب البصريين^(٤).

قال سيبويه في باب تحقير كل اسم ثلاثي كان ثانيه ياءً تثبت في التصغير: ((وذلك نحو: بَيْتٌ، وشَيْخٌ، وسَيِّدٌ، فأحسنه أن تقول: شَيْيْخٌ وسَيِّيدٌ فتضم؛ لأنَّ التحقير يَضُمُّ أوائل الأسماء، وهو لازمٌ له كما أنَّ الياء لازمةٌ له. ومن العرب من يقول: شَيْيْخٌ وبَيْيْتُ وسَيِّيدٌ؛ كراهية الياء

(١) شرح المفصل، (١٢٦/٣).

(٢) التسهيل، لابن مالك (٢٨٤).

(٣) ينظر: الأصول، (٣٧/٣).

(٤) ينظر: الكتاب، (٤٨١/٣)، الأصول في النحو، لأبي بكر مُجَدِّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد

الحسين الفتلي، (٣٧/٣)، (مؤسسة الرسالة)، ارتشاف الضرب، ص: ٣٥٩.

بعد الضم))^(١).

وعَلَّلَ الرُّضِيّ هذا الكسر بقوله: ((وبعض العرب يكسر أوَّل المصعَّر في ذوات الياء، نحو: نَيْيَبٌ وشَيْيَخٌ، خوفاً على الياء من انقلابها واواً لضمّة ما قبلها، وتَفَصِّيّاً من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك، وهذا كما قيل في الجمع: بَيوت وشَيوخ - بكسر الفاء - وقرئ به في الكتاب العزيز))^(٢).

وقال المبرد: ((وفي بَيّت: بُيِّت وبَيِّت))^(٣).

وقال الجوهري: ((وتصغير الشَّيْخ: شَيْيَخٌ وشَيْيَخٌ أيضاً بالكسر، ولا تُقْل: شُويخ))^(٤). فالبصريون إذن يرون وجوب إقرار الياء، وضم الحرف الأول وهذا هو المستحسن، أو الأخذ بالسمع من كلام العرب، وهو كسر الحرف الأول عند التصغير.

المذهب الثاني: إما إقرار الياء عند التصغير، فتصبح (شَيْخ) بعد تصغيرها: (شَيْيَخ)، أو قلب الياء واواً لانضمام ما قبلها، فتصبح: (شُويخ)، وهذا مذهب الكوفيين^(٥). واستشهدوا بما سَمِعَ عن العرب من تصغير (بُيضة) على (بُويضة)^(٦)، ووافقهم ابن مالك.

قال ابن مالك في التسهيل: ((ويُجْعَلُ المفتوح للتصغير واواً وجوباً إن كان مُنْقَلَباً عنها، أو ألفاً زائدة أو مجهولة الأصل أو بدل همزة تلي همزة، وجوازاً مرجوحاً إن كان ياءً أو مُنْقَلَباً عنها))^(٧). وشرح ابن عقيل ذلك بالمثل، فقال: ((نحو: بَيّت وشَيْيَخ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بُيِّت وشَيْيَخ، وقلبها واواً نحو: بُويّت وشُويخ، وحكوا عن العرب: بُويضة. والتزم البصريون الأول، وجعلوا بُويضة شاذّاً))^(٨).

(١) الكتاب، (٤٨١/٣).

(٢) شرح الشافعية، للرضي، (٢٠٩/١).

(٣) المقتضب، (٢٧١/٢).

(٤) الصحاح، ص: ٤٢٥، (شيخ).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب، (٣٥٩/١)، المساعد، (٤٩٨/٣)، شرح الأشموني، (٧١٥/٣).

(٦) ينظر: المساعد، (٤٩٨/٣)، شرح الأشموني، (٧١٥/٣).

(٧) ص: ٢٨٤.

(٨) المساعد، (٤٩٨/٣).

فالكوفيون أجازوا إقرار الياء، والقلب وأوًا على السماع الذي ورد في تصغير (بيضة) على (بويضة).

وقد ضَعَفَ مذهبهم السيرافي^(١)، وردّه السيوطي^(٢)، وقال الفيروز أبادي إنّه قليل^(٣).

وخلاصة القول عندي أن تصغير (شَيْخ) على (شُوَيْخ) تخالف القياس؛ لأنّ القياس في الاسم الثلاثي الذي ثانيه حرف لين، ومنقلب عن حرف لين: أن يُرَدَّ ثانيه إلى أصله؛ وأصل شَيْخ من ((شَاخ يَشِيخُ شَيْخًا))^(٤)، فقياس تصغيره (شَيْخ) ، وتصغيره على (شُوَيْخ) يخالف القاعدة. وعليه فالراجح عندي مذهب البصريين.

الخلاف في الاسم المفرد الذي عينه ياء ووزنه (فُعْل):

إذا كان الاسم على وزن (فُعْل)، وعينه ياء، وكان جمعًا؛ ((قُلِبَتِ الضمة كسرة؛ لتصح الياء نحو: (أبيض وبيض) أصله: (بَيْض) كحُمْر، فقلبت الضمة كسرة، وذلك أنّ الياء لما كانت تلي الطرف غُوِملت معاملة الطَّرَف. فكما أنّ الياء إذا كانت طرفًا وقبلها ضمة تُقلِب الضمة كسرة - نحو: (أظب) في جمع (ظبي) أصله: (أظْبِي)، نحو: (أفْلُس) -، فكذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويين في ذلك))^(٥). أما إذا كان الاسم على وزن (فُعْل) وعينه ياء، وكان مفردًا؛ فإن النحويين اختلفوا فيه على مذهبين:

المذهب الأول: أنّ الاسم المفرد الذي عينه ياء، ووزنه (فُعْل)؛ حكمه كحكم الجمع، تُقلِب ضمة الفاء كسرة؛ لتصح الياء، وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٦).

قال ابن جني: ((كما قالوا: (بَيْض) وأصله: (بَيْض)، فأبدلوا من الضمة كسرة، لا

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، (٢٢٠/٤).

(٢) ينظر: همع الهوامع، (١٣٣/٥-١٣٤).

(٣) ينظر: القاموس المحيط، ص ٢٥٤ "شيخ".

(٤) لسان العرب، (٣٢/٣)، شيخ.

(٥) الممتع، (٤٦٨/٢)، (٤٦٩).

(٦) ينظر: الكتاب، (٣٦٠-٣٥٩/٤)، شرح المفصل، (٨١/١٠)، الممتع، (٤٦٩/٢)، توضيح المقاصد،

(١٥٨٨/١)، شرح الأشموني، (٨٤٧/١).

يفصل الخليل بين الواحد والجمع. وكذلك كان يُجيز في (ديك، وفيل) أن يكونا (فِعْلاً، وفُعْلاً) جميعاً؛ لأنهما من الياء؛ لقولهم: (فَيْوَل، وذَيْوُك)، وكان أبو الحسن يخالفه^(١).

ومما يؤيد قول سيبويه ويُقوّيه:

١ - قول العرب: (أَعْيَس بين العَيْسة)، فالعَيْسة^(٢) مصدر كالحُمْرة، ولم يقولوا: العُوسة.

٢ - قولهم: مبيع، أصله: مَبْيُوع؛ فنُقلت الضمة للياء، ثم كُسرت؛ لتصح الياء.

٣ - أنَّ العين حُكِم لها بِحُكَم اللام، فأُبدلت الضمة لأجلها كما أُبدلت لأجل اللام^(٣).

المذهب الثاني: أنَّ الاسم المفرد الذي عينه ياء ووزنه (فُعْل) تُقلب فيه الياء واوًا مع إقرار الضمة فيه، فتقول في (فُعْل) من البياض: (بُوض)، وذلك لأن ((قلب الضمة كسرة قد استقر في الجمع، نحو (بِيض) في جمع أبيض، ولم يستقر في المفرد، والقياس يقتضي التفرقة؛ لأن الجمع أثقل من الواحد، فهو أدعى للتخفيف، فلذلك قُلِبَت الضمة كسرة في الجمع؛ لتصح الياء، ولم تُقلب الياء واوًا؛ لأن الياء أخف من الواو، أما المفرد فلكونه أخف من الجمع يُحتمل فيه الواو))^(٤)، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش^(٥)، ووافقه ابن مالك^(٦).

و استدلل الأخفش لمذهبه بأدلة:

الدليل الأول: قولُ العرب: (مضُوفَة)^(٧)، قال الشاعر:

(١) المنصف، (٢٩٧/١).

(٢) البياض الذي يخالطه شيء من الشقرة. ينظر: لسان العرب، (١٥٢/٦)، عيس.

(٣) ينظر: الممتع، (٣٠١/١)، توضيح المقاصد والمسالك، (١٥٨٩/١)، شرح الأشموني، (٨٤٨/١).

(٤) الممتع (٤٦٩/٢).

(٥) ينظر: شرح المفصل، (٨١/١٠)، الممتع، (٤٦٩/٢)، توضيح المقاصد، (١٥٨٨/١)، شرح الأشموني، (٨٤٧/١).

(٦) ذكر بعض شراح الألفية أن ظاهر كلام ابن مالك الموافقة، ينظر: توضيح المقاصد، (١٥٨٨/١)، شرح الأشموني، (٨٤٧/١).

(٧) المضُوفَة: الأمر يُشمر فيه يُحاذَر، بمعنى: أن المضُوفَة نازلة أو نائبة من نوائب الدهر إذا نزلت يُشَمَّر فيها لمساعدة الجار. ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، صححه: سالم الكرنكوي، (١١١٩/١)، (دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، ١٨٧٢م - ١٩٥٣م).

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشْتَرَّ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مُؤَزَّرِي^(١)

الشاهد: (مَضُوفَةٌ)؛ والقياس فيه: (مَضِيْفَةٌ).

الدليل الثاني: أن المفرد لا يقاس على الجمع؛ لأننا وجدنا الجمع يُقْلَب فيه ما لا يقْلَب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يُقْلَبان ياءين في الجمع، نحو: جُثِّي جمع جاث، ولا يُقْلَبان في المفرد، نحو: عتو مصدر عتا.

الدليل الثالث: أن الجمع أثقل من المفرد؛ فهو أدعى للتخفيف^(٢).

وكما أنَّ له مؤيدين فإنَّ له معارضين، قال ابن جني: ((فإنَّ كان يقول: (مَعُوشَةٌ وَنُوع)، فيلزمه أن يقول في (مَبِيع: مَبُوع)؛ فيخالف العرب أجمعين، وإذا قال: (مَبِيع)، فقياسه (مَعِيشَةٌ، مَبِيعٌ) في (مَفْعَلَةٌ، وَفُعْلٌ) لا فصل بينهما؛ لأنَّ (مَفْعُولًا) واحد كما أن (مَفْعَلَةً، وَفُعْلًا) كل واحد لا جمع ((^(٣).

أي أن الأخفش يلزمه أن يُجْري حكم المفرد من (مَفْعَلَةٌ، وَفُعْلٌ) على المفرد من (مَفْعُولٌ)، فإذا بنيت (مَفْعَلَةٌ) من العَيْش؛ قلت على مذهبه: (مَعُوشَةٌ)، وإذا بنيت (فُعْلٌ) من البياض؛ قلت على مذهبه: (بُوض)، فيلزمه أن يقول في مفعول من البيع: (مَبِيعٌ)، وهذا مخالف لما قالته العرب، وإن قال: (مَبِيع)؛ فالأولى أن يقيس عليه في (مَفْعَلَةٌ وَفُعْلٌ)، فيقول: معيشة ويبض.

وأغلب الصرفيين صحَّحوا مذهب سيبويه وردوا الدليل الأول للأخفش؛ لعلتين:

الأولى: أنَّ (مَضُوفَةً) شاذ لا تبنى عليه القواعد، وليس له نظير؛ فينبغي ألا يقاس عليه.

الثانية: أنَّ (مَضُوفَةً) قد ذُكرت أنها من ذوات الواو^(٤)، بمعنى أن الواو أصلية وليست

(١) البيت من الطويل، وقد ورد منسوباً لأبي جندب في: ديوان الهذليين (٩٢/٣)، والمعاني الكبير (٧٠٠/١)، (١١١٩)، ولسان العرب (١٥٤/٤)، جور. وبلا نسبة في: المنصف، (٣٠١/١)، وشرح المفصل، (٨١/١٠)، والمنتع، (٤٧٠/٢).

(٢) ينظر: المنتع، (٣٠١/١)، شرح الأشموني، (٨٤٨/١).

(٣) المنصف، (٢٩٨/١).

(٤) ينظر: شرح الأشموني، (٨٤٨/١).

منقلبة عن ياء؛ فهي بالأصل (مضوفة) وليست (مضيفة).

وعن الدليل الثاني والثالث للأخفش قالوا: أنهما قياسٌ مُعارض للنص^(١).

أما ابن جني فالظاهر أنه يستحسنهما، قال ابن جني: ((وأما فصله بين الواحد والجمع في (فُعَل) مما عينه ياء، وأنه يقول في الواحد: (بُوع)، ويقول في جمع أبيض: (بيض)؛ فهو قولٌ))^(٢). ثم استشهد بقول أبي علي: ((ويُقويه أن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء، فهرب من الواو في الجمع وأقرها في الواحد، فلذلك قالوا: يَبِضُّ، ولم يقولوا: بوض))^(٣). يقصد في الجمع، أما المفرد فإنه يقول - أي الأخفش - : (بوض)، ولم يقل: (بيض). ثم قال: ((ألا ترى أنهم يقولون في الواحد: عتا عُتَوًا وَعُتِيًّا، وَعَسَا العُودُ عُسَوًا وَعُسِيًّا، فإذا صاروا إلى الجمع فكلهم يَثْلِب. ألا تراهم يقولون: عُصِي وَثْلِي، ولا يُجيزون التصحيح كما أجازوا في الواحد))^(٤).

ونخلص من أقوال ابن جني؛ أنه يستحسن حُجج الأخفش، لكنّه لا يؤيد مذهبه؛ لأنّ العرب اتفقت على (مَبِيع) بالياء دون (مَبُوع)، وعليه يُقاس (بِبيض) دون (بُوض). قال ابن جني: ((ولولا قول العرب: (مَبِيع) دون (مَبُوع)؛ لكان قول أبي الحسن في فُعَل ومَفْعَلَة: (بُوع) و(مَعُوشَة)؛ قولاً حسناً، ولكن قولهم: (مَبِيع) هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن))^(٥).

وخلاصة القول عندي: أن الأخفش أحكامه متناقضة، فالأولى أن يكون مذهبه في (فُعَل) من البياض: (بيض) وليس (بوض) كما هو مذهبه في (مبيع)؛ قال: ((إن أصله مَبِيعُوع، ثم نقل الضمة من الياء إلى الباء، ثم أبدل الضمة كسرة لتسلم الياء بعدها))^(٦)؛ لأن قياسه في (بوض) يُلزِمه أن يقول في مفعول: مَبُوع، وهذا خلاف كلام العرب، وعليه: فإن مذهب الخليل

(١) توضيح المقاصد، (١/١٥٩٠).

(٢) المنصف، (١/٢٩٩).

(٣) ينظر: التعليقة، (٥/٤٣)، المنصف، (١/٢٩٩، ٣٠٠).

(٤) المنصف، (١/٣٠٠).

(٥) المصدر السابق، (١/٣٠٠).

(٦) المصدر السابق، (١/٢٩٨).

وسيبيويه هو الراجح.

الخلاف في قلب الواو أو الياء ألفاً فيما لحقته زيادة تختص بالأسماء:

من شروط قلب الواو أو الياء ألفاً؛ ألا تكون إحداها عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء^(١) - كالألف والنون، وألف التأنيث - ولهذا لا تقلب الواو في نحو: الجَوْلَان، والصَّوْرَى^(٢)، ولا تُقلب الياء في نحو: الهَيْمَان، والحَيْدَى^(٣)؛ لأنَّ الاسم بزيادة الألف والنون وألف التأنيث، يبيِّن شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فما جاء من هذا النوع مُعلَّلاً عُذَّ شاذًّا، نحو: مَاهَان، وَدَارَان، والأصل: مَوْهَان وَدَوْرَان^(٤)، وقد اختلف النحويون في إعلال الواو أو الياء إذا وقعا عيناً لما لحقته زيادة تختص بالأسماء، نحو: صَوْرَى، وَحَيْدَى، على مذهبين:

المذهب الأول: أنَّ تصحيح الواو أو الياء في الاسم الذي فيه ألف التأنيث المقصورة، نحو: صَوْرَى، وَحَيْدَى، قياسي؛ لأنَّ ألف التأنيث مُختصة بالاسم فتُبَعِّده عن مشابهة الفعل، فهي كالألف والنون في (الطَّوْفَان). وهذا مذهب سيبويه، والمازني^(٥)، وابن مالك^(٦).

المذهب الثاني: أ- أنَّ تصحيح الواو أو الياء فيما لحقته ألف التأنيث المقصورة، نحو:

-
- (١) شروط قلب الواو أو الياء ألفاً؛ عشرة شروط. ينظر: شرح التصريح (٧٢٩/٢ - ٧٣٤).
- (٢) الصَّوْرَى: موضع أو ماء قرب المدينة. ينظر: معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الطبعة الثانية (٤٣٢/٣)، (دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م).
- (٣) الحَيْدَى: الذي يجيد، وحمار حَيْدَى؛ أي: يجيد عن ظله لنشاطه. ينظر: لسان العرب، (١٥٩/٣).
- (٤) ينظر: شرح الكافية، (٢١٣٢/١ - ٢١٣٣).
- (٥) ينظر: الكتاب، (٣٦٣/٤)، المنصف، (٦/٢)، شرح الشافية، للرضي، (١٠٧/٣).
- (٦) ينظر: الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، لجمال الدين مُحمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ص: ٦٥، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، وإيجاز التعريف في علم التصريف، مُحمَّد بن مالك الطائي، تحقيق: مُحمَّد عثمان، ص: ١٤٣، (مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، واختار في التسهيل مذهب الأخفش، وهو إعلال الواو وعدم تصحيحها. ينظر: التسهيل، ص: ٣١٠. واختارته في هذه المسألة مع مؤيدي سيبويه ولم أجعله مع مؤيدي الأخفش؛ لأنه أكثر ما ورد موافقته لسيبويه.

(صَوْرَى، وَحَيْدَى) شاذٌّ لا يقاس عليه؛ لأنَّ هذه الألف في آخر الاسم لفظاً كألف اتصلت بِفِعْلٍ دالَّةٍ على التثنية، نحو: (فَعَلَى)، فلم تخرجه من الزيادة عن صورة فَعَلَ. وهذا مذهب الأخفش^(١). فقد جعل الألف المقصورة بمنزلة التاء غير مُخْرِجَةٍ للكلمة عن وزن الفعل.

ب- أنَّ إعلال الواو أو الياء فيما كان محتوماً بألف ونون؛ قياسي، نحو: مَاهَانَ، وَدَارَانَ، لا شذوذ فيهما، وتصحيحهما في الجولان والهيمان شاذٌّ لا يقاس عليه، وهذا مذهب المبرد^(٢).

فعلى مذهب سيبويه والمازني إذا أردنا أن نبني من القول والبيع اسمًا، نقول: قَوْلَى، بَيْعَى، وعلى مذهب الأخفش تصحيح الواو شاذٌ ويجب أن يُعْلَ فتقول: قَالَى وَبَاعَى^(٣)؛ لأنَّ ألف صَوْرَى ونحوها عنده في اللفظ كألف فعلا إذا جُعِلَ علامة تثنية.

والراجح عندي هو مذهب سيبويه، وهو مذهب الجمهور، وهو أنَّ تصحيح الواو أو الياء في (صَوْرَى، وَحَيْدَى) قياسي؛ لأنَّ الواو والياء في (صَوْرَى، وَحَيْدَى) وقعت عيناً لاسم لحقته زيادة - وهي ألف التأنيث -، فأخرجت الاسم عن مشابهة الفعل؛ لأنَّ هذه الزيادة مما تختص به الأسماء دون الأفعال فيجوز على الأصل، فلا ينطبق عليه الشرط المذكور في بداية المسألة، فتصح واوه ولا تُعْلَ، ومثلها زيادة الألف والنون، نحو: (الجَوْلَان، والهَيْمَان)؛ فالعلة في امتناع القلب هي أنَّ الإعلال في الاسم يكون حملاً على الفعل الذي هو أصل في الإعلال، و(الجَوْلَان، والهَيْمَان) قد زيداً زيادة تختص بالأسماء، وبهذا بُعداً عن مشابهة الفعل؛ فلا وجه لحمله عليه.

الخلاف في أصل الألف من (واو):

اتفق الصرفيون على أن الواو لم تأت في كلام العرب فاءً ولا مماً إلا كلمة واحدة، وهي قولنا: واو^(٤)، واختلفوا في أصل (الألف) من (واو) هل هي منقلبة عن واو أم عن ياء؟ على

(١) ينظر: الارتشاف، (٢٩٩/١)، شفاء العليل، (١٠٩٩/٣ - ١١٠٠).

(٢) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (١٠٧/٣)، الارتشاف، (٢٩٨/١)، شرح التصريح، (٧٣٤-٧٣٥).

(٣) ينظر: شرح التصريح، (٧٣٥ / ٢).

(٤) المنصف، (٢١٣/٢)، سر الصناعة، (٥٩٦)، الممتع، (٥٦٢/٢).

مذهبيين، والخلاف في هذا كله يكون في الواو إذا كانت اسمًا، أما إذا كانت حرفًا فلا يقال في ألفها: أنها منقلبة؛ لأن الحروف لا يدخلها التصريف^(١).

المذهب الأول: أن الألف في قولنا (واو) منقلبة عن واو؛ لأن الألف لو كان أصلها ياءً لأصبحت الكلمة فاؤه واو ولامها واو، وهذا منعدم النظير، فليس في الكلام مثل: وعوت، ولو كان أصلها ياءً أيضًا لتقدمت الياء عينًا على الواو لامًا، وذلك أيضًا لم يجئ في كلامهم، والألف غالبًا ما تكون منقلبة عن واو، ولم يسمع عن العرب الإمالة فيها، ولذا عدم سماع الإمالة دليل على أن أصلها واو^(٢)، وهذا مذهب الأخفش^(٣).

ويرى ابن عصفور أن مذهب الأخفش هو الصحيح، وذلك لأن الألف في (واو) إذا جعلت منقلبة عن ياء؛ اجتمع فيها ثلاثة أمور: حمل الألف على الأقل فيها؛ لأن الألف لا تنقلب إلا عن ياء أو واو، وقلبها إلى واو هو الأكثر، مع حمل الكلمة على باب (وَعَوْتُ)، أي: ما كانت فاؤه ولامه واوًا، وهذا غير موجود في العربية إلا لفظة (واو)، مع حمل الكلمة على باب (حَيَوْتُ)، أي أن عين الكلمة إذا وقعت ياءً ولامها واو، فلا تتقدم الياء على الواو؛ لأن هذا منقطع النظير في كلام العرب^(٤).

المذهب الثاني: أن الألف في قولنا (واو) منقلبة عن ياء، فأصلها (ويو)؛ لكرهية بناء الكلمة على الواوات^(٥). وهذا مذهب أبي علي الفارسي، واحتج لمذهبه بأنه لو كانت الألف منقلبة عن واو لأصبحت أصول الكلمة كلها من لفظ واحد وهو الواو، وهذا غير موجود؛ لكرهية العربية لتوالي الأمثال، فالأولى قلبها إلى ياء حتى وإن جاء فاؤها ولامها من لفظ واحد؛ لأن ذلك موجود في الصحيح من كلام العرب نحو: (سَلِسَ)، (قَلِقَ)، ثم إن الياء قد جاءت فاءً ولامًا في لفظة واحدة: (يَدَيْتَ)، والياء أخت الواو، أما مجيء حروف الكلمة جميعًا من

(١) ينظر: المنصف، (٢/٢١٥).

(٢) المنصف، (٢/٢١٣).

(٣) ينظر: سر الصناعة، ص: ٥٩٦.

(٤) ينظر: الممتع، (٢/٥٦١-٥٦٢).

(٥) ينظر: شرح الشافية، للرضي (٣/٧٤).

لفظ واحد؛ فهذا لا نظير له^(١).

ويرى ابن جني أن المذهبين متعادلان أو قد قربا من التعادل^(٢).

والراجح عندي مذهب أبي الحسن لأنه يخالف القياس في حالة واحدة، فلا يوجد في العربية ما فاءه وعينه ولامه من لفظ واحد إلا كلمة (بَّه) و(دَدَد)، واستعمالهما قليل جدًا. وهو مما يجري مجرى حكاية الصوت^(٣).

أما مذهب أبي علي فيخالف القياس في حالتين؛ فلا يوجد في كلام العرب ما فاءه ولامه واو، وما استدل به أبو علي من أنه حمل ذلك على الصحيح نحو: (سَلَس)، و(قَلِق)؛ فذاك قليل وخاص في الأحرف الصحيحة، ولو سلمنا بحجته هذه؛ لحصل لفظ لا نظير له، فلا يصح تقدم الياء عينًا على الواو لأمًا، وما استدل به من أن الياء جاءت فاءً ولامًا في (يَدَيْت) والواو أختها، وعلى هذا تقلب ألف (واو) إلى ياء؛ نرد عليه بقول ابن جني: ((إنما استجازوا مجيء الياء في (يَدَيْت) فاءً ولامًا؛ لأن الفاء إذا كانت ياء جرت مجرى الصحيح))^(٤).

(١) ينظر: سر الصناعة، ص: ٥٩٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص: ٦٠٠.

(٣) ينظر: الممتع، (٢ / ٥٦١).

(٤) المنصف، (٢ / ٢١٥).

المبحث الثاني

مسائل الخلاف في الإعلال بالنقل

الخلاف في المحذوف من مصدر أقام واستقام:

الإعلال بالنقل هو: نُقل حركة العين المَعْتَلَّة إلى الصحيح الساكن قبلها، فإذا كانت العين مجانسة للحركة نكتفي بالنقل والتسكين فقط، نحو: (يَقُولُ)، والأصل: (يَقُولُ)، حيث نُقلت الضمة إلى الصحيح الساكن قبلها. أما إذا كانت الحركة المنقولة غير مجانسة للعين المَعْلَّة؛ قُلب حرف العلة بما يناسب الحركة، نحو: (يَخَافُ)، والأصل: (يَخُوفُ)^(١). وغالبًا ما يتبع هذا القلب إعلال بالحذف، وهذا موطن خلاف الصرفيين، نحو: (إقامة، واستقامة)؛ فقد اختلف الصرفيون في المحذوف منهما على مذهبين:

المذهب الأول: إذا كان مصدر (إفعال، أو استفعال) عينه مُعْلَّة؛ فهما يُعلان حملاً على فعليهما: (أفعل، استفعل) الأجوفين، بشرط أن يكون فعلاهما قد أُعْلَا، نحو: (إقامة، واستقامة) أصلهما: (إقَوَام، واستَقْوَام)، تُنقل فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصبح: (إقَوَام، واستَقْوَام)، تُقلب الواو أَلْفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فتصبح: (إقام واستقام)، توالى ألفان: الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال؛ فوجب حذف أحدهما وتعويض بقاء التأنيث، فتصبح: (إقامة، واستقامة)، ويكون المصدر على وزن (إِفْعَلَة)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٢). وتبعهم، ابن مالك^(٣)، والشاطبي^(٤)، والمرادي^(٥).

وقد احتجوا لمذهبهم بأدلة، منها:

١- أن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي، حتى لو كان الزائد ذا معنى؛ قياساً على

(١) ينظر: شرح التصريح، (٧٤٤/٢).

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٥٤/٤)، المنصف، (٢٩١/١)، شرح الشافية، للرضي، (١٥١/٣).

(٣) الألفية، ص ٦٤.

(٤) المقاصد الشافية (٣٢٦/٩).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك، (١٦٠٩/٣).

اجتماع الأصلي والزائد في التصغير، فإن المحذوف هو الزائد كان لمعنى أو لا.

٢- أن التاء لا تأتي عوضاً إلا عن حرف زائد، وإضافتها في (إقامة، واستقامة) دلالة على أن المحذوف الألف الزائدة.

٣- أن الساكنين إذا التقيا في كلمة حُرِّك الثاني منهما، وقياساً عليه إذا التقى ساكنان حذف الثاني منهما؛ لأن جميع ذلك تغيير لحق لأجل الساكنين^(١).

المذهب الثاني: يحدث في (إفعال، واستفعال) إعلال بالنقل، ثم القلب، ثم الحذف على منوال المراحل التي ذكرت في المذهب الأول، إلا أن المحذوف هو الألف التي هي عين الكلمة، ويكون وزن المصدر (إفالة)، وهذا مذهب الأخفش^(٢)، واختاره الفراء^(٣)، والرضي^(٤). واحتجوا بثلاثة أدلة أيضاً:

١- أن العين هي التي لحقها الإعلال في الفعل، والحرف الزائد لم يُعل في الفعل، ولم ينقلب عن شيء، لذلك ينبغي أن تُعل العين بالحذف ويترك الحرف الزائد.

٢- إذا التقى الساكنان في كلمة واحدة؛ فإن الأول هو الذي يُحذف، نحو: (قُلْ)، و(حَفْ)، وما أشبه ذلك؛ فكذا ينبغي أن يكون المحذوف في (إقامة) الساكن الأول.

٣- أن العين قد حذفت في: أقم، واستقم؛ فيُدعى أنها حذفت في: الإقامة، والاستقامة^(٥).

وقد تحذف التاء التي أضيفت وجوباً في كلا المذهبين عوضاً عن الحذف، ويقتصر على السماع، نحو: أجابه إجاباً. ويكثر ذلك مع الإضافة، نحو قوله تعالى: **ثَرِيبٌ**^(٦)^(٧)، الأصل:

(١) ينظر: المقاصد الشافية، (٣٢٧/٩-٣٢٩).

(٢) ينظر: المقتضب، (٢٤٣/١)، الممتع، (٤٩٠/٢).

(٣) معاني القرآن، (٢٥٤/٢).

(٤) شرح الشافية، (١٥١/٣).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، (٣٢٩/٩-٣٣١).

(٦) سورة البقرة، آية: ٧٣.

(٧) ينظر: شرح التصريح، (٧٤٨/٢).

إقامة الصلاة؛ قال سيبويه: ((إن شئت لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل))^(١)، واستشهد على قوله بالآية السابقة.

فعلى مذهب الخليل حذفت الثانية؛ لزيادتها، وقربها من الطرف، وعلى مذهب الأخفش حذفت الأولى؛ لأن الثانية جاءت لمعنى وهو المد، وهذا الاختلاف في المحذوف أدى إلى الاختلاف في الوزن؛ فعلى مذهب الخليل وزن (إقامة): (إفْعَلَة)، وعلى مذهب الأخفش: (إِفَالَة).

والراجح عندي قول الخليل وسيبويه، وهو حذف الحرف الزائد؛ لأن الحرف الأصلي أقوى من الزائد في الثبوت، ولأن الألف الزائدة قريبة من الطرف وهو ما يكون غالباً عرضة للتغيير.

الخلاف في المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي معتل العين:

من مواضع الإعلال بالنقل: اسم المفعول من الثلاثي المعلن العين، فإذا بُني مفعول من ثلاثي معتل العين؛ نُقلت حركة عينه، وحذفت مدته، نحو: (قَالَ)، و(بَاعَ)، إذا بُني مفعول فيهما قيل: (مَقُول)، (مَبِيع)، والأصل: (مَقُول)، (مَبِيع)؛ نُقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فأصبحت: مَقُول، مَبِيع. وفي (مَبِيع) قلبت ضمة الباء كسرة؛ لثلاث تنقلب الياء واوًا، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو، فأصبحت: (مَبِيع)، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة وهو في (مَقُول): (الواو)، وفي (مَبِيع): (الياء)، والثاني واو مفعول الزائدة؛ فوجب حذف إحداها^(٢). فاختلف الصرفيون في أيهما حُذف على مذهبين:

المذهب الأول: المحذوف واو مفعول؛ لزيادتها ولقربها من الطرف، ويكون الوزن: (مَفْعُل)، وهذا مذهب سيبويه والجمهور^(٣).

المذهب الثاني: المحذوف عين الكلمة؛ لأنَّ واو مفعول جاءت لمعنى، وهو المصدرية

(١) الكتاب (٨٣/٤).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد، (١٦١٠/٣).

(٣) ينظر: الكتاب، (٣٤٨/٤)، المقتضب، (٢٣٨/١)، الممتع، (٤٥٤/٢)، شرح الأشموني، (٨٦٦/٣).

والمفعولية، ويكون الوزن: (مُفُول). وهذا مذهب الأخفش، ورجَّحه المازني، والرضي^(١).

واحتجَّ كلا المذهبين بالحجج التي احتجوا بها في مسألة (أقام، واستقام).

ورغم اختلاف النحويين في أي الساكنين حُذِف، إلا أنَّ الصورة النهائية لاسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي، واليائي بعد الإعلال الذي طرأ عليه؛ واحدة، وهي: (مُفُول)، و(مَبِيع)، سواء قلنا: إن المحذوف هو الواو الثانية؛ كما هو مذهب سيبويه. أم قلنا: إن المحذوف هو الواو الأولى؛ كما هو مذهب الأخفش. ومع أن الصورة واحدة، إلا أن الوزن مختلف عند كلا المذهبين.

والاختلاف في الوزن هو ثمرة الخلاف بينهم^(٢)؛ فعلى رأي الأخفش يكون وزن (مُفُول): (مُفُول) بحذف العين من الميزان الصرقي؛ لأنه حذف العين من الاسم الموزون، ووزن (مَبِيع): (مَفِيل)، وعلى رأي سيبويه يكون وزن (مُفُول): (مُفَعْل) بحذف الواو من الميزان الصرقي؛ لأنه حذف واو مفعول الزائدة من الاسم الموزون.

ويكثر في لغة تميم إتمام اسم المفعول من الأجوف الثلاثي اليائي، فيقولون: مَبِئُوع، ومَحْيُوط؛ قال الشاعر:

قد كان قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وإِحَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ^(٣)

الشاهد: (مَعْيُون)؛ تم اسم المفعول من الأجوف اليائي، وهي لغة تميمية.

والقياس أن يقول: (مَعِين) من عنت الرجل؛ أي: أصبته بالعين، فهو (مَعِين) على

(١) ينظر: المنصف، (٢٨٧/١-٢٨٨)، شرح الشافعية، (١٤٧/٣)، الهمع، (٢٧٥/٦)، شرح الأشموني، (٨٦٦/٣).

(٢) ينظر: شرح الأشموني، (٨٦٦/٣).

(٣) وفي رواية أخرى: مغيون. البيت من الكامل، وقد ورد منسوباً للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه، جمعه وحققه:

يحيى الجبوري، ص: ١٥، (مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، وجمهرة اللغة، ص: ٩٥٦، ولسان العرب

(٣٠١/١٣) (عين)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني،

تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، (٢٠٩٩/٤)، (دار السلام، ١٤٣١هـ - ١٠١٠م)، وشرح التصريح، (٧٥٠/٢).

وبلا نسبة في: المفتضب، (٢٤٠/١)، والخصائص، (٢٦١/١)، وأوضح المسالك، (٤٠٤/٤)، وشرح الأشموني،

(٨٦٦/٣).

النقص قياساً، و(مَعْيُون) على التمام أصلاً^(١).

ويقل عندهم إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي، نحو: (مَصُون)؛ لاستثقالهم اجتماع ما يُشبه ثلاث واوات ما قبل الطرف^(٢)، ومنع سيبويه ذلك فقال: ((ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرّون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة))^(٣).

أما المبرد فأجاز الإتمام في ذوات الواو عند الضرورة الشعرية، خلافاً للبصريين الذين لا يُجيزون؛ قال: ((ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة))^(٤).

والراجح عندي مذهب سيبويه والجمهور، وهو حذف الواو الزائدة وهي واو (مفعول)؛ لأن الزائد أولى بالحذف من الأصلي، ولأن هذه الواو قريبة من الطرف فتكون عرضة للتغيير. ثم في حذف هذه الواو، وإبقاء العين؛ فرق بين الواوي واليائي من اسم المفعول من الثلاثي محل العين.

(١) ينظر: المقاصد النحوية، (٢٠٩٩/٤).

(٢) ينظر: الممتع، (٤٦٠/٢)، شرح الشافية، (١٤٩/٣)، شرح التصريح، (٧٤٩/٢).

(٣) الكتاب، (٣٤٩/٤).

(٤) المقتضب، (٢٤٠/١)، بالرغم من وضوح عبارة المبرد إلا أن بعض النحويين نقلوا عنه الجواز المطلق، ففي المنصف (٢٧٨/١، ٢٨٥) نقل ابن جني عنه الجواز، ورد عليه بأن هذا شاذ في القياس والسماع، وفي الهمع (٢٧٥/٦): ((وربما صحح مفعول، شُمع: فرس مقوود، وثوب مصوون. ولا يقاس على ما شُمع خلافاً للمبرد))، وفي الأشموني (٨٦٦/٢): ((وفرس مقوود، ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد)).

المبحث الثالث

مسائل الخلاف في الإعلال بالحذف

الخلاف في علة حذف عين الفعل استحي:

الفعل استحي فيه لغتان:

١ - لغة أهل الحجاز: اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي - بياءين - مُسْتَحْيٍ مُسْتَحْيَا منه.

٢ - لغة بني تميم: اسْتَحَى يَسْتَحِي، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين^(١).

واختلف الصرفيون في علة حذف إحدى الياءين في لغة بني تميم، على مذهبين:

المذهب الأول: أنَّ الفعل استحي القياس فيه (استحَى)، نُقلت حركة عين الفعل وهي الياء إلى الساكن قبلها وهو الحاء، وقلبوا الياء ألفًا؛ فصارت: (استحاي) فلما اعتلت العين سَكَنَتْ، وسَكَنَتْ اللام بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان؛ فحُذِفَتْ عين الفعل وهي الألف^(٢) فصارت: (استحَى)، وكذلك اسْتَحَيْتَ (اسْتَفْعَلْتَ)، أصله: حَاي، دخلت عليه السين والتاء فأصبح: (استحاي)، ثم اتصلت تاء المتكلم بياء (استحاي) فسَكَنَتْ الياء، فاجتمع ساكنان الألف والياء، فحذفت الألف؛ لعله اجتماع الساكنين. وهذا مذهب الخليل^(٣)، واختاره ابن جني^(٤).

قال سيبويه عن الخليل: ((وكذلك (اسْتَحَيْتُ) أسكنوا الياء الأولى فيها كما سكنت في (بَعُثْتُ)، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل؛ فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا هذا

(١) شرح الشافعية، للرضي، (١١٩/٣).

(٢) ينظر: الممتع، (٥٨٤/٢-٥٨٥).

(٣) ينظر: الكتاب، (٣٩٩/٤)، شرح الكتاب، للسرياني، (٣١٨/٥-٣١٩)، المخصص، أبي الحسين علي بن إسماعيل

المعروف بابن سيده، (١٠٦/١٣)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان)، الممتع، (٥٨٥/٢)، شرح الشافعية،

للرضي (١١٩/٣).

(٤) ينظر: المنصف، (٢٠٥/٢).

حيث كثر هذا في كلامهم^(١).

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأنَّ (اسْتَحَيْت) مثل (اسْتَبَعْتُ) في جميع تصرفاتها؛ فأصلها (حي) مثل باع، وفاعله (حائي) مثل بائع، ومضارعه (يَسْتَحِي) مثل يَسْتَبِيع؛ حيث أُعِلَّت الياء الأولى في (يستحي) كما أُعِلَّت في (يستبيع)، ثم سُكِّنَت الياء الثانية؛ لأنهم يسكنونها في موضع الرفع، فاجتمع ساكنان؛ فحُذِفَت الأولى منهما^(٢).

ووصف الرضي مذهب الخليل بالضعف؛ للارتكابات المكروهة^(٣). ولعله يقصد بالارتكابات المكروهة: اجتماع إعلالين في كلمة واحدة؛ لأن (استحي) على مذهب الخليل - كما ذكرنا - استحي ((فأعله من جهتين، أعلَّ الياء الأولى كما يقال: (استباع)، وأعلَّ الثانية كما يقال: (يرمي)، فحذف الأولى؛ لئلا يلتقي ساكنان))^(٤).

المذهب الثاني^(٥): أن الفعل (استحيت) أصله: (استحييت) بياءين، استثقلوا اجتماع الياءين فحذفت الأولى ونقلت حركتها إلى الحاء؛ لعله التخفيف، ونُظِّرَ لها بأفعال كثيرة قالوا فيها بالحذف، مثل: (أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ)؛ الأصل فيها: (أحسست، وظللت، ومسست)، فحذفوا أحد الحرفين تخفيفاً. وهذا مذهب المازني^(٦)، ورجحه ابن عصفور^(٧).

وللمازني رأي آخر ذكره الرضي، وهو: أن الياء الأولى في جميع تصرفات (استحي) حذفت على غرار: (أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ)؛ لأنَّ حق المثليين الإدغام، فلما امتنع الإدغام في (استحي) حذفت الياء الأولى لشبهها في الإدغام^(٨).

(١) الكتاب، (٣٩٩/٤).

(٢) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، (٣١٩/٥).

(٣) شرح الشافعية، للرضي (١١٩/٣).

(٤) إعراب القرآن، للنحاس، ص: ٢٩.

(٥) جميع المراجع التي وقفت عليها تنسب هذا المذهب إلى المازني، بخلاف (إعراب القرآن) للنحاس، فقد ذكر أن المذهب الأول للخليل والآخر لسيبويه، قال: ((والقول الآخر هو قول سيبويه، سمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره. فإنما يعني نفسه، ولا يسمى نفسه إجلالاً له)). ينظر: ص ٢٩-٣٠.

(٦) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، (٣١٩/٥)، المنصف، (٢٠٤/٢)، المخصص، (١٠٦/١٣).

(٧) ينظر: الممتع، (٥٨٥/٢).

(٨) ينظر: شرح الشافعية، للرضي، (١١٩/٣).

والحذف لعل امتناع الإدغام هو رأي الفارسي، فقد قال في هذه المسألة: ((إن المثلين المتقاربين إذا اجتمعا؛ حُفِّفَ بأحد ثلاثة أشياء: بالإدغام نحو (رُدَّ)، أو بالإبدال نحو: (أَمَلَيْتَ) في (أَمَلَّتْ)، فأما الحذف فهو على وجهين: أحدهما: أن يُحذف الحرف مع جواز الإدغام؛ نحو قولهم: (بَخٍ) في (بَخَّ)، والآخر أن يُحذف لامتناع الإدغام؛ لسكون الحرف المدغم فيه ولزوم ذلك له؛ كقولهم: علماء بني فلان وبلحرث، وقولهم: (اسْتَحَيْتَ) مما حُذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه))^(١).

واحتج المازني لمذهبه بحجتين:

- أنَّ عين (استحيا) لو حُذفت لعله التقاء الساكنين قياسًا على (استباع)؛ لوجب رجوعها في المضارع حين تحركت لام الفعل بالضممة وزال سكونها، فتصبح: (يستحي)، مثل: يستبيح.

- لو كان الحذف لالتقاء الساكنين؛ لوجب رد المحذوف في تثنية (استحيا)؛ لزوال علة التقاء الساكنين، فاللام قد تحركت، فالأوَّلَى أن يقولوا: (استحايا)، فلما لم يقولوا بذلك؛ دلَّ على أن الحذف للتخفيف^(٢).

وقد ردَّ عليه المحتجون لمذهب الخليل بأن الياء في (استحي) حُذفت في الماضي؛ لعله التقاء الساكنين، ولم تُرد هذه الياء في المضارع مع زوال العلة؛ لأنَّ الياء لو رُدَّت في المضارع لقالوا: (يستحيي) فرفعوا المضارع المعتل، وهذا محال؛ لأن الأفعال المضارعة إذا كانت معتلة الآخر بالياء لا يدخلها الرفع، لذلك لم تُردَّ الياء في المضارع كما رُدَّت في (يستبيح)^(٣).

وقد ذكر أبو حيان أنَّ خلاف النحاة يكمن في المحذوف من (استحي)؛ فقليل: المحذوفة لام الفعل، وقيل: المحذوفة العين^(٤).

وقول أبي حيان يخالف ما ذكرنا من أقوال للصرفيين في هذه المسألة، فالخلاف عندهم

(١) المسائل المشككة، ص: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ينظر: المنصف (٢/٢٠٥)، الممتع، (٥٨٥/٢-٥٨٦).

(٣) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، (٣١٩/٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط، (٢٦٥/١).

في علة الحذف؛ أما موطن الحذف فلا خلاف فيه، فهو عند كلا المذهبين عين الفعل، وهذا الحذف ليس مختصاً بالماضي فقط، بل في سائر تصريفات (استحي).

والراجح عندي مذهب الخليل، وهو أن الحذف جاء لعله التقاء الساكنين؛ لأنه علل الحذف بعله الكثرة في كلامهم، أما الأفعال التي استشهد بها المازني لكثرة الحذف فيها، نحو: (أحست، وظلت)؛ فهي أفعال الحذف فيها شاذ، وعدم الحذف فيها هو الأصل، وقد نصّ سيويوه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف، منها قوله في باب ما شذ من المضاعف: ((وذلك قولهم: أَحَسْتُ، يريدون: أَحَسَسْتُ))^(١).

الخلاف في حذف العين من الفعل المضعف الثلاثي المكسور العين:

إذا كان الفعل على وزن (فعل) مكسور العين، وكانت عينه ولامه من جنس واحد نحو: ظلّ ومسّ، وأسند إليه ضمير متحرك؛ جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ - أن يكون الفعل تاماً، نحو: ظلّت.

٢ - أو محذوف العين مفتوح الفاء، نحو: ظلّت.

٣ - أو محذوف العين مكسور الفاء، نحو: ظلّت^(٢).

واختلف العلماء في حذف العين من هذه الأفعال، أعني: ظلّ ومسّ، على مذهبين:

المذهب الأول: قالوا: إن الحذف في (ظلّ) و(مسّ) حذف مطرد، وهذا مذهب أبي علي الشلوبين^(٣)، وابن مالك^(٤).

المذهب الثاني: أن الحذف في هذه الأفعال غير مطرد، وهذا مذهب ابن عصفور^(٥) وابن

(١) الكتاب، (٢٢١/٤)، (١٢٢/٤)، (٤)، (٤٨٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، (٢١٧٠)، شرح التصريح (٧٥٤/٢).

(٣) ينظر: الارتشاف، (١٢١/١)، مع الهوامع، (٢٥٣/٦).

(٤) ينظر: شرح الكافية، لابن مالك، (٢١٦٩)، التسهيل، (٣١٤).

(٥) ينظر: الممتع، (٦٦١/٢).

الضائع^(١).

أما سيبويه فقد صرح بشذوذ الحذف، فقال: ((ومن الشاذ قولهم: أَحَسْتُ وَمَسْتُ وظَلْتُ؛ لما كثر في كلامهم تركوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ، الذي هو غير مضاعف، فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيع))^(٢).

والمحذوف من هذه الأفعال الثلاثة هو العين؛ كما صرح سيبويه بقوله: ((... حذفوا كما حذفوا العين من المضاعف، نحو: أَحَسْتُ وَمَسْتُ))^(٣). أي الحرف الأول من الحرفين المتماثلين؛ لأن الأصل في الحروف المتماثلة الإدغام، فلما تعذر إدغام الأول منهما في هذه الأفعال الثلاثة؛ حذفوا ما كانوا يدغمونه وهو العين، وقيل: المحذوف اللام^(٤)، وهو ثاني المتماثلين؛ لأن الثقل إنما حصل منه^(٥).

ويجوز في (ظل) و(مس) كسر أولهما بإلقاء حركة العين عليه أو إبقاء فتحه^(٦)، فتقول بعد الحذف: (ظَلْتُ، مَسْتُ) أو (ظَلْتُ، مَسْتُ)، وقيل: إن كسر الظاء في (ظَلْتُ) لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم^(٧).

والذي أراه أن الحذف مطرد؛ لأن العلة من الحذف هي قصد التخفيف وكراهية توالي

(١) ينظر: همع الهوامع، (٢٥٣/٦).

(٢) الكتاب، (٤٢١/٤، ٤٢٢، ٤٨٢).

(٣) ينظر: الكتاب، (٤٨٣/٤).

(٤) هذا قول ابن مالك، ولم أفق على كتاب ذكر أن المحذوف اللام غيره. وقد ذكر السيوطي أن ابن مالك يجزم بحذف العين، ينظر: همع الهوامع، (٢٥٣/٦). وهذا غير صحيح، فقد ذكر ابن مالك في (شرح الكافية) حذف اللام صراحة، وذكر في (التسهيل) حذف العين على أنها لغة سليم. ينظر: شرح الكافية، ص: ٢١٧٠، التسهيل، ص: ٣١٤.

(٥) ينظر: الكتاب، (٤٨٢/٤)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، الطبعة الثالثة، (٨٦/١)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

(٦) همع الهوامع، (٢٥٣/٦).

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، (١٦٣٦/٦).

الأمثال، والمتحدث عادة يميل إلى الاختصار والحفة في الكلام، وبالتالي سيكون الحذف للحروف المتماثلة مطردًا عنده، خصوصًا إذا تعذر إدغامهما.

الخلاف في حذف تاء مضارع تفعل وتفاعل:

اجتماع الحروف المتماثلة في اللغة العربية أمر مستثقل، ولا سيما إذا كانت في بداية الكلمة، فمثلاً: اجتماع التاءين في أول الفعل المضارع استثقله النحويون، فأوجبوا حذف أحدهما؛ فيما أن تحذف التاء الأولى وهي المزيدة، أو تحذف التاء الثانية وهي الأصلية. واختلفوا في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان؛ الأولى تاء المضارعة، والثانية تاء أصلية، نحو: تناول، وتتلون؛ حذفت منهما التاء الأصلية، فتصبح: تناول، وتلون. وهذا مذهب سيبويه والبصريين^(١).

قال سيبويه: ((وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: **ثَنَّتْ** **ثُثِرَ**^(٢)، وقوله: **ثُثِثَ ثُثِرَ**^(٣)، وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: **رُجِرَ**^(٤)، **رُدِرَ**^(٥)، وهي التي يفعل بها ذلك في (يَدَّكَّرُونَ). فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك))^(٦).

واحتج البصريون بأن حذف التاء الأصلية أولى؛ لأنها لم تدخل على الفعل المضارع لمعنى، بخلاف تاء المضارعة فقد زيدت على الفعل المضارع لمعنى المضارعة، والمزيد يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما، ولأن الثقل حصل من الأصلية فكان حذفها أولى^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٥١٨، شرح الشافعية، للرضي، (٢٩٠/٣).

(٢) سورة القدر، آية: ٣.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٤٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ٧٢.

(٥) سورة يونس، آية: ٢٤.

(٦) الكتاب (٤٧٦/٤).

(٧) ينظر: الإنصاف (٥١٨)، شرح الشافعية، للرضي، (٢٩٠/٣).

المذهب الثاني: أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان، الأولى تاء المضارعة والثانية تاء أصلية؛ فإن المحذوف منهما تاء المضارعة، فنقول: تلون، وتناول. وهذا مذهب الكوفيين^(١). واحتجوا بأن حذف التاء الزائدة أولى؛ لأن الحرف الزائد عادة يكون أضعف من الأصلي، فحذف الأضعف أهون من حذف الأقوى^(٢).

وقد ردّ حجتهم الأنباري بأن الحرف الزائد يجيء لمعنى وقد لا يجيء لمعنى؛ فأما ما جاء لمعنى فلا تُسَلَّم بأن الأصلي أقوى منه، وأما ما جاء لغير معنى فمسلم أنه الأقوى، وفي (تفعل وتفاعل) التاء زیدت لمعنى، وهو المضارعة، فيجب إبقاؤها؛ لأن في إسقاطها إسقاطاً للمعنى الذي جاءت من أجله، واستشهد بأمثلة نحوية كثيرة، منها: ثبوت النون في المقصور والمنقوص، وحذف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين وهو أصلي فيهما، نحو: هذا قاضٍ، والأصل: هذا قاضي؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى والتنوين جاء لمعنى، فكان تبقيته أولى^(٣).

والراجع عندي مذهب البصريين، وهو حذف التاء الثانية وهي التاء الأصلية؛ للأسباب التي ذكروها، ولأن حروف المضارعة دائماً تتصدر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على قوة دلالتها.

(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٥١٨.

(٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، (٥٠/١).

(٣) ينظر: الإنصاف، ص: ٥٢٠.

المبحث الرابع مسائل الخلاف في الإبدال

الخلاف في إبدال الهاء من الواو في (يا هناه):

اختلف الصرفيون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها، على عدة مذاهب:

المذهب الأول: أنَّ الهاء الأخيرة في قولهم: (يا هناه) بدل من الواو التي هي لام في (هنوات)، وأصله عندهم: (هناو)؛ لقولهم في الجمع: (هنوات). وهذا مذهب أكثر البصريين، كالفارسي، وابن جني^(١).

وردَّه ابن عصفور بحجة أن الهاء في (يا هناه) قد جاءت مضمومة، ومكسورة، ومفتوحة، فلو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للفتح والكسر مقام، ولوجب الضم كبقية المناديات. فهو عنده شاذ لا يحفظ له نظير^(٢).

المذهب الثاني: أن الهاء زائدة للوقف، ولحقت في الوقف؛ لخفاء الألف، كما لحقت بعد ألف الندبة في: و ازيداه، و ابكره. ثم شُبِّهت بالهاء الأصلية، فحُرِّكت، فقالوا: يا هناه. وهذا مذهب أبي زيد^(٣)، وقيل: مذهب أبي زيد والأخفش والكوفيين^(٤). واختاره ابن عصفور^(٥). وحجته أن ذلك قد سُمِعَ له نظير في الشعر، ونظيره قول الشاعر^(٦):

يا مرحباًه بمحمار ناجيهه إذا أتى قربنؤه للسَّائيه

(١) وأجاز أيضاً الفارسي أن تكون لامها تارة هاءً وأخرى واوًا، ينظر: المسائل المشككة (البغداديات)، ص: ٥٠٤، سر

الصناعة، (٥٦١/٢)، المنصف، (١٤٢/٣)، شرح الشافية، للرضي، (٢٢٥/٣).

(٢) ينظر: الممتع، (٤٠١ / ١)، (٤٠٢). وذكر ابن جني أنه لم يُسمع إلا بالضم. ينظر: المنصف، (١٤٣/٣).

(٣) نسبه ابن جني إلى أبي زيد. ينظر: سر الصناعة، (٥٦٢/٢).

(٤) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (٢٢٥/٣).

(٥) ينظر: الممتع، (٤٠٢/١).

(٦) البيت من الرجز، وقد ورد بلا نسبة في: الخصائص (٣٥٨/٢)، والمنصف، (١٤٢/٣)، والممتع، (٤٠١/١).

((وهذا غير مرضي عند الجماعة؛ لأن الهاء التي تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد فيه ساكنة ولا متحركة))^(١)، و((لأن هاء السكت لا تحرك في السعة))^(٢).

وأما (يا مرحباه) فلا يُحتج بها كنظير لـ (يا هناه)؛ لأن ((ثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل: أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: يا مرحباه، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحباً بحمار ناجية. فنباتها إذن في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين))^(٣).

المذهب الثالث: أن (هناه) أصلها (هناو)، وقعت الواو فيها طرفاً بعد ألف زائدة فأبدلت همزة، ثم أبدلت الهمزة هاءً فأصبحت: (هناه)، كما قالوا في (إياك): (هياك). ونسب المرادي هذا القول إلى ابن جني^(٤)، واختاره ابن الشجري في أماليه^(٥).

المذهب الرابع: أن الهاء أصلية وليست بدلاً، وهي من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاءً وفي أخرى واوًا؛ كسَنَةِ وَعِضَةِ، وأن أصل مادته (ه-ن-ه) فهو من باب (سَلَس). وهو قول أبي زيد^(٦).

ورده ابن عصفور؛ لأن باب سلس وقلق قليل، وأيضاً لا تُجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً؛ لأنه لا يحفظ تركيب (هَنَه)^(٧).

المذهب الخامس: أن الألف والهاء زائدتان، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت في: (هن)

(١) سر الصناعة، (٥٦٢/٢).

(٢) أمالي ابن الشجري، (٣٣٨/٢).

(٣) الخصائص، (٣٥٩/٢).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد، (١١٠٤/٣). وكان ابن جني يراه قولاً قوياً في سر الصناعة، (٥٦٢/٢)، ويضعفه في المنصف، (١٤٢/٣).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٣٣٨/٢).

(٦) نسبه المرادي إلى أبي زيد. ينظر: توضيح المقاصد، (١١٠٤/٣).

(٧) ينظر: الممتع، (٤٠١/١).

وهنة)، ووزنها: (فعاه)، وهو قول الأخفش وأبي زيد^(١).

وبعد عرض أقوال الصرفيين؛ اتضح أنهم اضطربوا كثيراً في هذه المسألة، فمن اختار مذهباً ورجّحه على بقية المذاهب، وساق دليلاً يُضَعِّف فيه مذهب أحدهم؛ يكون هذا الدليل حجة قوية لمذهب آخر غير مذهبه الذي ارتضاه. فعلى سبيل المثال: ضَعَّف ابن جني قولهم: أن الهاء في (هناه) بدل من الهمزة المبدلة من الواو، كأنه كان (هناء)، وحجته في ذلك أن الواو أبدلت هاءً في (هنية) ولم تكن ثَمَّ همزة؛ لأنه لا موجب لها هناك، وهذه الحجة التي ذكرها ابن جني دليل قوي على مذهب آخر ضَعَّفَه ابن جني، وهو قولهم: أنَّ الهاء في (هناه) أصل، فقوله: (هنية) في التصغير دليل على أصالة الهاء؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

وكذلك أبو زيد نسب إليه النحويون أكثر من مذهب، مما يدل على أنه اضطرب في رأيه. والراجح عندي المذهب الثالث، وهو: أن (هناه) أصلها: (هناو)، وقعت الواو فيها طرُقاً بعد ألف زائدة؛ فأبدلت أَلْفاً فأصبحت: (هناا)، ثم أبدلت الألف هاءً لالتقاء الساكنين فأصبحت: (هناه). وهو صحيح من وجهين:

- لأن من شروط قلب الواو أَلْفاً أن تقع طرُقاً بعد ألف زائدة، وقد وقعت في (هناو) كذلك.

- أن الأقوال الأخرى لا تخلو من ارتكابات ممنوعة، أحدها: إبدال الهاء من الواو، وهي قد سمعت مكسورة ومفتوحة. ثانيها: لحاق هاء السكت في الوصل وحققها الحذف.

الخلاف في إبدال النون في فعْلان فعلى من همزة صحراء وحمراء:

اختلف النحويون في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: أن النون في فعْلان فعلى، نحو: (سكران)، و(عطشان)؛ بدل من همزة صحراء وحمراء. وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٢).

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري، (٣٣٩/٢).

(٢) ينظر: الكتاب، (٢٤٠/٣)، سر الصناعة، (١٠٧/٢)، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن

سيده المرسى، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، (٤٨٠/١٠)، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)،

وقد قالوا بأن النون في (فعالن) بدل من الهمزة في (صحراء، وحمراء)؛ لأسباب عديدة، وهي:

- شدة توافقهما والتباسهما.
 - الوزن واحد في الحركة والسكون لكل منهما.
 - أن في آخر كل من: فعالن وفعلنى زيادتين، الأولى منهما ألف.
 - أن مؤنث فعالن وفعلنى على غير لفظ مُذكره.
- والبدل عندهم لا يقصد به البديل الصريح، كإبدال التاء من الواو في: (تراث)، و(تخمة)، بل يقصد بالبدل: أن النون تعاقب الهمزة فلا يجتمعان؛ أي أن الهمزة بمنزلة النون كمنزلة (أل) التعريف من التنوين، ولم تبدل النون من الهمزة في غير هذه المواضع^(١).

المذهب الثاني: أن النون في (فعالن) أصلية وليست بدلاً من الهمزة. وهذا مذهب ابن عصفور، حيث قال: ((وزعم بعض النحويين أن النون في فعالن الذي مؤنثه فعلنى؛ بدل من الهمزة... والصحيح أنها ليست ببدل؛ إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع؛ لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث: أن يشتبها في أن يكون كل واحد منهما مؤنثاً بالهمزة، وأما جمعهم (فعالن) على (فعالى)؛ للشبه الذي بينه وبين (فعلاء) فيما ذكر، لا أنه في الأصل (فعلاء)))^(٢).

والمأمل لكلا المذهبين يدرك أنه لا خلاف بينهم، فما زعمه ابن عصفور قد فسره ابن جني بقوله: إن البديل غير صريح. فهم لا يريدون قلب الهمزة نوناً، وإنما يريدون أن هذه الهمزة بمنزلة هذه النون.

شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٨٦.

(١) ينظر: التعليقة، (٢٦٢/٣)، المنصف، (١٥٨/١).

(٢) الممتع، (٢٦٢/١).

الخلاف في إبدال التاء من الواو في كلتا:

المذهب الأول: أنَّ (كلتا) على وزن (فَعْلَى) بمنزلة الذكرى، وأصلها: كِلَوا، فأبدلت الواو تاءً، وهي لفظ مفرد يفيد معنى التثنية. وهذا مذهب سيبويه^(١) ^(٢).

وانتصر لهذا المذهب بعض النحويين؛ أمثال ابن جني، وابن عصفور، بأدلة، وهي كالتالي:

- أن ما يدل على أن لام (كلتا) معتلة، وأنها من الواو: قولهم في مذكرها: (كلا)، و(كلا) لامه معتلة بمنزلة لام (رضًا).

- مثل سيبويه (كلتا) بما اعتلت لامه منقلبة، نحو: شروى.

- أن التاء ليست أصلية في (كلتا)، وليست زائدة، وهذا دليل على أنها منقلبة عن واو^(٣).

المذهب الثاني: أن التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف لام الكلمة، وهي على وزن (فَعَّلَ). وهذا مذهب الجرمي^(٤).

وذكر أنصار مذهب سيبويه أنَّ هذا غير مرضي؛ لأن (كلا) مفرد بإجماع البصريين، وعلامة التأنيث لا تكون حشواً في المفرد، ثم إن تاء التأنيث ما قبلها يكون مفتوحاً، وما قبل التاء في (كلتا) ساكن، وكذلك وزن (فَعَّلَ) مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيحمل هذا عليه^(٥).

والراجع عندي مذهب سيبويه، وهو أن التاء في (كلتا) بدل من الواو، وأصلها

(١) ينظر: الكتاب، (٣١٧/٤)، سر الصناعة، (١٦٢/١)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٠٠، شرح المفصل، (٤٦٨/٣).

(٢) ذكر ابن جني أن سيبويه في هذه المسألة له رأيان، الأول: وهو ما ذكرناه، والآخر: أنه تسمَّح في بعض ألفاظه بالكتاب، وذكر أنَّ التاء للتأنيث، وهذا غفلة من سيبويه، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الذي جاء سهواً. ينظر: سر الصناعة، (١٦٠/١).

(٣) ينظر: سر الصناعة، (١٦٢/١)، الممتع، (٢٥٥/١).

(٤) ينظر: سر الصناعة، (١٦٢/١)، شرح المفصل، (٤٦٨/٣)، شرح الملوكي في التصريف، (٣٠٢).

(٥) ينظر: شرح المفصل، (٤٦٨/٣)، شرح الملوكي في التصريف، (٣٠٢).

(كلوا).

فهو صحيح، ويشهد لصحته أن التاء لا تكون علامة تأنيث للمفرد إلا وقبلها فتحة؛ ك(طلحة وحمزة)، وهذا لم يتحقق في (كَلَّتَا)، مما دل على أن التاء منقلبة عن واو وليست علامة تأنيث، وكذلك وجود النظير؛ فالواو أبدلت تاءً في (كَلَّتَا) كما أبدلت في (أُحْتُ وَبُنْتُ)، فالتاء فيهما بدل من الواو، فأصلهما: بَنَوُ وَأَخَوُ^(١).

الخلاف في إبدال الفاء ثاءً

أورد ابن السكيت الكلمات التي تتعاقب فيها الفاء والثاء في كتابه (الإبدال)، ومنها: (جدف وجدث)، (ثم وفم)^(٢)، وقد اختلف النحويون في هذا الإبدال على مذهبين:

المذهب الأول: أن الثاء بدل من الفاء في (جدف وجدث)، و(ثُمَّ وَفُمَّ). وهذا مذهب أبي علي الفارسي. قال ابن جني ناقلاً عنه: ((أخبرني أبو علي قراءةً عليه بإسناده إلى يعقوب؛ أن العرب تقول في العطف: (قام زيد فم عمرو). وكذلك قولهم: ((جدف وجدث))، ثم قال: ((والوجه أن الفاء بدل من الثاء))^(٣)، وقوله الأخير يبيِّن لنا أن الثاء مبدلة من الفاء عند أستاذه الفارسي.

ووافق قول الفارسي البيضاوي بقوله: ((والفاء في جدف والثاء في فروغ الدلو))، وفسر السيوطي قول البيضاوي هذا بقوله: ((يريد بذلك إبدال الثاء فاءً وإبدال الفاء ثاءً))^(٤).

المذهب الثاني: أن الفاء بدل من الثاء في (جدف وجدث) و(ثُمَّ وَفُمَّ). وهذا مذهب

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٩٩.

(٢) ينظر: القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ص: ١٠.

(٣) سر الصناعة، (١/٢٤٨).

(٤) نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين

السيوطي، (١/٢٦٢)، (جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ-

٢٠٠٥م).

ابن جني وغالبية النحويين^(١). قال ابن جني: ((والوجه أن تكون الفاء بدلًا من الثاء))^(٢).

ثم ساق ابن جني أدلة تؤيد مذهبه وتقويه، وهي:

- إجماع العلماء في الجمع على (أجداث)، وليس (أجداف)^(٣).

- أنه لا يوجد لجذف بالفاء تصرف جدث، ولذلك قضى بأن الفاء أبدل من الثاء^(٤).

وإبدال الفاء من الثاء مستفيض عند غالبية النحاة باستثناء ابن جني، فالواضح أنه يرى أن الفاء بدل من الثاء في ألفاظ محصورة، نحو: (جدث، وثم)، والذي أوضح ذلك أنه يرى أن الفاء والثاء في قول العرب: (فناء الدار وثناؤها) أصيلان. لأن الفعل يتصرف منهما جميعًا، فما وُجد لـ (ثاء) من الاشتقاق وُجد أيضًا لـ (فناء)، وكذلك الفاء في قوله تعالى: *ثُمَّ*^(٥) فهي عنده أصلية، وليست مبدلة من الثاء^(٦).

والذي أرجحه أن الفاء مبدلة من الثاء في (ثُمَّ، جَدَف)؛ فالأصل: (ثُمَّ، جدث) كما هو مذهب غالبية النحويين؛ لأن (ثُمَّ) يكثر استعمالها في كلامنا أكثر من (ثُمَّ)، ولأن الجمع (أجداث) وليس (أجداف). ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: *ثُمَّ*^(٧).

ولعل الإبدال في هذا كثير في كلام العرب، وليس محصورًا بألفاظ معينة؛ كما ذكر ابن السكيت^(٨).

(١) ينظر: شرح الشافية، للرضي (٢٠١/٣)، الممتع، (٤١٤/١)، معاني القرآن، للفراء، (٤١/١).

(٢) سر الصناعة، (٢٤٨/١).

(٣) خالفه أبو الطيب، فالجمع عنده: أجداث، وأجداف. ينظر: الإبدال، (١٩٢/١).

(٤) سر الصناعة (٢٤٨/١).

(٥) سورة البقرة، آية: ٦١.

(٦) ينظر: سر الصناعة (٢٤٨/١، ٢٥١).

(٧) سورة يس، آية: ٥١.

(٨) ينظر: القلب والإبدال، ص: ٢١-٢٢.

الفصل الثاني

جهود المحدثين في تفسير مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تفسير الخلاف من منظور صوتي.

المبحث الثاني: أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في قضية الدعوة إلى التيسير.

المبحث الأول

تفسير الخلاف من منظور صوتي

وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بنية المقطع في اللغة العربية.

المطلب الثاني: طبيعة الأصوات وصفاتها الصوتية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة.

المطلب الأول: بنية المقطع في اللغة العربية:

اهتم المحدثون ببنية المقطع لأهمية وظيفته في الألفاظ العربية، وفسّروا كثيراً من الظواهر الصرفية بشكل عام، وظواهر الإعلال والإبدال بشكل خاص، تفسيراً قائماً على بنية المقطع الصوتي، فقدموا بذلك رؤية جديدة تختلف عن تفسيرات المتقدمين والتي تتعلق بالخفة والثقل والتقاء الساكنين، توالي إعلالين، التقاء المتماثلين، أمن اللبس، وغيرها.

وبمقياس المحدثين الصوتي القائم على بنية المقطع؛ اتضح لهم أن المتقدمين لم يوفّقوا في تفسير مسائل الإعلال والإبدال، لارتباطهم غالباً بالشكل الكتابي^(١).

وفيما يلي سنتحدث عن بنية المقطع الصوتي عند المتقدمين؛ لنبيّن مدى معرفتهم به، وعند المحدثين لنبين مدى أهمية بنية المقطع الصوتي في تفسير كثير من مظاهر الإعلال والإبدال التي اختلف في تفسيرها المتقدمون.

أ - بنية المقطع في اصطلاح المتقدمين:

المقطع لغة: من القطع، وهو ((إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً))^(٢)، و((مَقْطَع كل شيء ومُنْقَطَعُه: آخره حيث ينقطع؛ كمقاطع الرمال والأودية والحرّة وما أشبهها... والمقطع غاية ما قطع... ومقاطع القرآن: مواضع الوقوف))^(٣).

وفي الاصطلاح ورد المقطع عند المتقدمين بمعانٍ كثيرة أشهرها:

١ - ورد المقطع عند ابن جني في حديثه عن ماهية الصوت: ((اعلم أن الصوت عرض يخرج من النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشففتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها))^(٤).

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٧٥.

(٢) لسان العرب، (٢٧٦/٨)، قطع.

(٣) المصدر السابق (٢٧٨/٨)، قطع.

(٤) سر الصناعة، (٦/١).

وفسر د. كمال بشر مفهوم المقطع في كلام ابن جني بأنه مفهوم خاص لا يتصل بمفهوم المقطع في الدرس الصوتي الحديث، وإنما يعني ((قطع الهواء، أو وقوفه كلياً؛ كما في الأصوات (الوقفات)، أو جزئياً؛ كما في الاحتكاكيات، حتى يتكون الحرف ويتحقق قطعه من مخرج معين))^(١)، فابن جني - كما يرى الدكتور كمال بشر - استخدم كلمة مقطع إشارة إلى مكان قطع الهواء.

٢- قال الفارابي: ((وكل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قُرْن به؛ فإنه يسمى (المقطع القصير)، والعرب يسمونه (الحرف المتحرك)، من قِبَل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يُتبع بمصوت أصلاً، وهو يمكن أن يقرن به؛ فإنهم يسمونه (الحرف الساكن)، وكل حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل؛ فإننا نسميه (المقطع الطويل))^(٢).

ومن نص الفارابي يتضح أنه أدرك فكرة المقطع بصورة تشبه في مضمونها فكرة المقطع في الدرس الصوتي الحديث^(٣)، وعلى الرغم من أنه لم يضع تعريفاً للمقطع، إلا أن أمثلته التي ساقها أفصحت عن أنواع المقطع وخواصه^(٤).

وفي هذا دلالة على أن المتقدمين عرفوا المقطع، لكنهم أغفلوا العمل به، ولم يتناولوا دوره في توجيه ظاهري الإعلال والإبدال، وإنما فسروا هذه الظواهر بعلل كثيرة، منها: الخفة، الاستئقال، والتقاء الساكنين، وغيرها.

ب - بنية المقطع في اصطلاح المحدثين:

عرّف المحدثون المقطع الصوتي، ((وتوسعوا في دراستهم له، متأثرين في ذلك بالدرس

(١) ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص: ٥٠٦، (دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م).

(٢) الموسيقى الكبير، لأبي نصر مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، ص: ١٠٧٥، (دار الكاتب العربي، القاهرة).

(٣) ينظر: علم الأصوات، ص: ٥٠٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص: ٥٠٧.

الصوتي الغربي))^(١)، وعلى الرغم من معرفتهم به إلا أنهم اختلفوا في تعريفه، فعرفه رمضان عبد التواب بأنه ((كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها، والوقوف عليها))^(٢). وقال أيضاً: ((المقطع عبارة عن قمة إسماع غالباً ما تكون حركة مضافة إليها أصوات أخرى عادة تسبق القمة، أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها))^(٣). وهو عند كانتينو: ((الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء كان الغلق كاملاً، أو جزئياً، هي التي تمثل المقطع))^(٤)، ويرى الدكتور كمال بشر أن المقطع أكبر من الصوت، وأصغر من الكلمة؛ فالكلمة التي تتكون من مقطع واحد تسمى أحادية المقطع، في حين التي تتشكل من أكثر من مقطع تسمى متعددة المقاطع^(٥)، وقال عبد الصبور شاهين: ((المقطع هو مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي))^(٦).

ومن خلال التعريفات اتضح أن علماء الأصوات المحدثين لم ينجحوا في إعطاء تعريف دقيق للمقطع، بل إن منهم من يرى ((أن تعريف المقطع أمر عسير))^(٧)؛ لأن ((لكل لغة قواعدما الخاصة بتجميع الوحدات الصوتية في مقاطع، والمجموعة التي تُنطق في لغة ما على أنها مقطع واحد قد تُنطق في لغة أخرى على أنها مقطعان))^(٨)، نحو: كلمة (club)؛ تنطق باللغة

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ١٨٩.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، ص ٩٤، (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، رمضان عبد التواب، الطبعة الثالثة، ص ١٠١، (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

(٤) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، ص: ١٩١، (مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م).

(٥) ينظر: علم الأصوات، ص: ٥٠٣-٥٠٤.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٣٨.

(٧) اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومُجدد القصاص، ص: ٨٥، (مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م).

(٨) المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، ص: ١٩٠، (دار عمار، عمان، الأردن، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

الإنجليزية مكونة من مقطع واحد، وباللغة العربية تنطق مكونة من مقطعين على النحو التالي: ic/lub؛ لأن العربية لا تسمح أن يبتدئ المقطع فيها بصامتتين، بل يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة^(١)؛ ولهذا يختلف تفسير المقطع تبعاً للغة المدروسة.

وقسم المحدثون بنية المقطع الصوتي - على طريقة اللغة الإنجليزية - فجعلوها على قسمين:

القسم الأول: متحرك، وهو الذي ينتهي بصوت لين قصير، أو طويل.

القسم الثاني: المقطع الساكن، وهو الذي ينتهي بصوت ساكن^(٢).

((وقد وجد المحدثون صعوبة في تحديد بدء المقطع ونهايته، ولكنهم استطاعوا دائماً تحديد وسطه، أو أظهر جزء فيه))^(٣).

أنواع المقاطع عند المحدثين:

اتفق المحدثون على خمسة أنواع من المقاطع:

- ١ - قصير مفتوح: يتكون من صوت صامت وحركة قصيرة، مثل: (ك).
 - ٢ - طويل مفتوح، يتكون من صوت صامت وحركة طويلة، مثل: (في).
 - ٣ - طويل مغلق حركته قصيرة، يتكون من صامتتين بينهما حركة قصيرة، مثل: (من).
 - ٤ - طويل مغلق حركته طويلة، يتكون من صامتتين بينهما حركة طويلة، مثل: باب.
 - ٥ - الزائد في الطول يتكون من صامت وحركة قصيرة وصامتتين متواليتين، مثل: بنت^(٤).
- ((والأنواع الثلاثة الأولى من المقاطع العربية هي الشائعة... أما النوعان الأخيران - أي

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص: ٩٨، (عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص: ٨٧.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٩٢، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٤٠، التطور اللغوي، ص: ٩٥.

الرابع والخامس - فقليلا الشيوخ، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف^(١).

وقد أشار المتقدمون إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة، فقرروا أنه لا يجتمع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، وكرهته فيما هو كالكلمة، ومعنى هذا عند المحدثين أن اللسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة، في حين أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة فيما هو كالكلمة؛ إذ نقول: "استفهمتم"^(٢).

ومعنى هذا أن المتقدمين عرفوا كثيرًا من أسرار المقاطع، لكنهم لم يصطلحوا له على منوال ما اصطلح عليه المتأخرون، فهناك مؤشرات تدل على أنهم فسروا بعض الظواهر وفقًا للبنية المقطعية دون أن يصرحوا في ذلك في كتبهم، ويمكن أن نفسر ذلك من خلال عدم إجازتهم لالتقاء الساكنين؛ فهذا له ارتباط بدور حقيقي تلعبه الصوائت في البناء المقطعي للكلمات، فمثلاً: عند المتقدمين فعل الأمر (صُم) أصله: (صُوم)، التقى ساكنان هما الواو والميم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وعوض عن الواو المحذوفة بحركة من جنسها، فأصبحت: صم، ومثلها: (قل)، وتفسير المتقدمين هذا موافق لما أثبتته الدراسات من أن التركيب المقطعي (صامت + صائت طويل + صامت) تركيب طارئ لا يقع في الحشو إلا نادراً^(٣).

أما تفسيرهم لمسائل الإعلال والإبدال، فلم يكن قائماً على بنية المقطع الصوتي، بخلاف المحدثين الذين يرون أن ظاهري الإعلال والإبدال قائمتان على بنية المقطع.

وقد فسر المحدثون الإعلال والإبدال بوجه عام دون التعرض للخلاف فيه، وفيما يلي سنعرض بعضاً من مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال عند المتقدمين، وتفسير المحدثين لها في ضوء بنية المقطع الصوتي، دون التعرض للخلاف فيها.

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٩٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص: ٩١-٩٢.

(٣) ينظر: أثر الأصوات الصائتة في المستويين اللغويين (الصرفي والنحوي)، مُجَّد إسماعيل بصل، صفوان سلّوم، مجلة

جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٢، المجلد ٣١، ص: ١٣٣، (٢٠٠٩م).

الإعلال بالقلب:

١- الخلاف في الهمزة المنقلبة عن أصل:

تفسير المتقدمين: يرى بعض القدماء أن الواو والياء تقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، مثل: (سماء وكساء)، أصل الهمزة فيه واو (سماو وكساو)، و(سقاء) أصل الهمزة فيه ياء: (سقاي)، وفي هذه الأمثلة وقع الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، فقلبا همزة، فأصبح: (سماء، وكساء، وسقاء)^(١). ويرى البعض الآخر أن (سماء، وكساء، وسقاء) ونحوها، أصلها: (سماو، وكساو، وسقاي)، فتقلب الواو والياء ألفاً؛ لتطرفهما وضعفهما وزيادة الألف قبلهما، فتصير: (سما، وكسا، وسقا)، ثم تقلب الألف همزة؛ لالتقاء الساكنين، وكراهية حذف أحدهما؛ لأن الحذف يؤدي إلى كون الممدود مقصوراً^(٢).

تفسير المحدثين: فسر المحدثون الهمزة المنقلبة عن أصل من منظور بنية المقطع الصوتي، فقال عبد الصبور شاهين منكرًا أن تكون الهمزة في مثل (سماء) بدلًا من واو، أو ياء أو ألف: يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربي الذي لا يكون على حركة، في مثل: (كساو)، فحذفت الضمة المولدة للواو بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت، وهو الهمزة؛ تجنبًا للوقف على مقطع مفتوح، فالهمزة استُخدمت قفلاً مقطعيًا^(٣).

ويرى أيضًا أن سبب الهمز هو تتابع الحركات، فالناطق يهرب من تتابع ثلاث حركات فيعتمد إلى التخفيف^(٤). في حين فسّر حسام النعيمي قلب الواو والياء همزة دون غيرها من الأصوات، بأحد أمرين:

الأول: وجود العلاقة بين الهمزة والواو والياء عند العرب؛ أمر أدّى إلى تسهيل الهمزة المضمومة، وجعلها واوًا في مثل: (يومن)، وتسهيل المكسورة وجعلها ياءً في مثل: (بير)، فالعرب حينما أرادوا التخلص من الواو أو الياء في (كساو، وبناي) جعلوها همزة لذلك.

(١) الكتاب، (٣/٣٤٩).

(٢) ينظر: سر الصناعة، (١/٩٣)، شرح المفصل، (٥/٣٥٠).

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٧٧.

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص: ٨٨، (مكتبة الخانجي، القاهرة).

الثاني: أن (سماء، وبناء) وما تصرف منهما، وما أشبههما كان في الأصل مهموزًا، أي: (سمأ يسمؤ)، و(بنأ يبنئ)، بزنة: (نصر ينصر) و(ضرب يضرب)، ولكثرة الاستعمال سُهلت الهمزة، واختفت، وحل محلها إشباع حركة الحرف الذي قبلها^(١).

٢ - الخلاف في قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا وسكنت إحداهما، نحو: (سيّد):

تفسير القدماء: ذكر سيبويه أن (سيّد) أصلها (سيّود)، على وزن (فَيْعِل)، وقعت الواو المتحركة بعد ياء ساكنة فقلبت الواو ياءً، فأصبحت: (سيّد)، والعلة من ذلك أن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجهما؛ لكثرة استعمالهما إياها، فلمّا لم يفصل بين الواو والياء فاصل، لا بعد الياء ولا قبلها؛ كان العمل من وجه واحد، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم، فقلبت الواو ياءً، وليس العكس؛ لأن الياء أخف من الواو؛ لشبهها بالألف^(٢). ويرى البعض الآخر أن (سيّد) وزنها (فَيْعِل) وقد عُذِل عنه إلى (فَيْعِل) حملاً على نظائرها في الصحيح، نحو: ضَيَّرَ، وَخَيَّفَ، وصَيَّرَ^(٣). ويرى البعض الآخر: أن وزن (هيّن، وسيّد، وميّت) هو (فَعِيل)، وأصلها: (هوين، سويد، ومويت)؛ لأن لها نظيراً في كلام العرب، مثل: كريم، ورحيم، ولكن أصابه من الإعلال ما غيّر صورته الظاهرة^(٤).

تفسير المحدثين: تتابع المزدوجين في كلمة (سيّود)، وهذا التتابع يشبه تتابع الكسرة والضمة، حيث وقعت الواو بعد الياء، نظراً لصعوبة هذا التركيب، وكراهة اللغة له، فمالت اللغة إلى إحداث الانسجام في (سيود) بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة؛ فأصبحت الكلمة (سيّيد)، فاجتمع تماثلان فادغما في بعض، وهنا يمكن أن يقال: إن الواو قلبت ياءً بالفعل^(٥).

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص: ٣٦١.

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٦٥/٤).

(٣) ينظر: الكتاب، (٣٦٦/٤)، المنصف، (١٦/٢)، الإنصاف، ص: ٦٤٠.

(٤) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٣٩، ٦٤٠.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٨٩ - ١٩٠.

- الإعلال بالنقل:

مسألة الخلاف في المصدر (استفعال) مما أعلت عينه، نحو: (استقام):

تفسير القدماء: أن (استقامة) أصلها (استِقْوَم)، نقلت فتحة الواو إلى الصحيح الساكن قبلها فقلبت الواو ألفاً؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألف الزائدة، والألف المنقلبة عن واو؛ فحذفت الزائدة منهما، وعوض عنها بالهاء، فأصبحت: استقامة^(١). وقيل: إن المحذوف هو الألف التي هي عين الكلمة؛ لأن عين الكلمة هي التي لحقها الإعلال، ولأن الساكنين إذا التقيا يحذف الأول منهما، ويكون وزن المصدر: (إِفَالَة)^(٢).

تفسير المحدثين: إسقاط الحركة الأولى من المزدوج، فكلمة (استقوام) هي في التحليل: (اس/تق/وَام)، وبسقوط الضمة اختفى الانزلاق، وبقيت الفتحة الطويلة، ثم أضيفت التاء باعتبارها لاحقة لهذه المصادر، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل^(٣).

الإعلال بالحذف:

مسألة الخلاف في حذف فاء مضارع المثال الواوي وأمره:

تفسير القدماء: إذا كان الفعل مثلاً واوياً ماضيه على وزن (فَعَلَ)، ومضارعه على وزن (يَفْعِل)؛ ففأوه محذوفة مثل: (وَعَدَ) تقول: (يَعِد) والأصل: (يُوعِد)، وعلة الحذف هي الاستئصال؛ فالواو ثقيلة، وتوسطت بين ثقيلين: وهما الياء، والكسرة، فلا يصح حذف الياء؛ لأنها حرف المضارعة، ولا يصح أيضاً حذف الكسرة فبها يُعرف وزن الكلمة، فحذفت الواو؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة^(٤)، وقيل: إنَّ علة حذف الواو من الفعل المثال الواوي من باب:

(١) ينظر: الكتاب، (٣٥٤/٤).

(٢) ينظر: المقتضب، (٢٤٣/١)، الممتع، (٤٩٠/٢).

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٩٥.

(٤) ينظر: المنصف، (١٨٤/١)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٣٣-٣٣٥.

(فعل يفعل)؛ للفرقة بين أفعال هذا الباب المتعدية واللازمة^(١).

تفسير المحدثين: اختلفوا في علة الحذف؛ فمنهم من قال: إنَّ كسرة عين المضارع هي سبب حذف الواو باطراد؛ لأن الواو لها خصائص الضمة الحلقية، وهو ما يجعلها منافرة للكسرة؛ لذلك تسقط الواو فتحذف الصيغة^(٢).

وعلى الدكتور عبد القادر عبد الجليل حذف الواو بقوله: ((إن (وعد) إذا دخلت عليها ياء المضارعة، تتوالى فيها أربع مقاطع صوتية قصيرة، تُفضي إلى عدم التجانس الصوتي؛ إذ تتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا النزاع عن طريق تقليل عدد المقاطع، والمقطع المرشح لهذه الحالة هو المقطع الأول؛ لعدم إخلاله في البناء الدلالي للكلمة))^(٣).

ولأن المقطع الأول ((مزدوج هابط سقط منه الانزلاق؛ لأنه هو سبب الازدواج، ولم يعوض عنه بسبب تساوي المقاطع في الكلمة قبل الحذف وبعده، يَعْدُ (ي/ع/د)))^(٤).



(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٢٤، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٣٥.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، الطبعة الثالثة، ص: ١٢٨، (المطبعة العربية، تونس، ١٩٩٢م).

(٣) علم الصرف الصوتي، عبد القادر جليل، ص، ٤١٤، (١٩٩٨م).

(٤) الإعلال بين التعليل الصرفي والصوتي، صنوان خضير خلف، مجلة: جامعة البصرة، المجلد: ٣٨، العدد: ٤، ص: ٧١، (٢٠١٣م).

المطلب الثاني: طبيعة الأصوات وصفاتها الصوتية:

تختلف الأصوات في طبائعها وصفاتها بحسب مخارج الحروف، واتصال بعضها ببعض، أو قُرب بعضها من بعض، أو بُعدها، فلكل أثر ظاهر على الصوت: من جهر، أو همس، أو شدة، أو رخاوة، أو غير ذلك من الصفات، وقد اهتم العلماء ببيان صفات الحروف، ومخارجها، وما يحدث لها من تغير في بنيتها، وقد تكلموا أيضاً عن الفتح، والإمالة، والقلب، والإبدال، والإدغام، والإظهار، والإخفاء، وغيرها من الأحكام التي تتعلق بأداء اللفظ على الوجوه الصحيحة الواردة عن العرب، ولعل علم القراءات هو الأكثر عناية بهذه الأحكام من غيره، ولم يغفل علم الصرف والنحو هذه المسائل، بل وضع العلماء لها أحكاماً، وقوانين محكمة، وبيان ذلك بما يلي:

- صفات الحروف:

إن تحديد الصفة الصوتية لا يقل أهمية عن تحديد المخرج الصوتي، بل هو مواز له؛ ((فلا يكفي لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده دون علامة ثانية هي صفة الحرف))^(١)، فكثير من الحروف تُشارك غيرها في المخرج، ولولا الكيفيات التي تصاحب إنتاج كل صوت ما تميّزت تلك الحروف المشتركة في مخرج واحد، وهذه الكيفيات سمّاها علماء العربية، وعلماء التجويد: بصفات الحروف^(٢).

وتكمن فائدة الصفات في أمرين: ((أحدهما: لأجل الإدغام؛ ليعرف ما يدغم في غيره؛ لقربه منه في المخرج والصفة، أو في أحدهما، وما لا يدغم؛ لبعده منه في ذلك. والثاني: بيان الحروف العربية؛ حتى ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي؛ فهو كبيان رفع الفاعل، ونصب المفعول، فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربية، كذلك النطق

(١) التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، ص: ١٣، (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، الطبعة الثانية، ص: ١٩٥، (دار عمار، عمان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

بحروفها مخالفة مخارجها))^(١).

وقد تحدث المتقدمون عن الصفات الصوتية، فالخليل ذكر مجموعة من الصفات، وسمّاها نسبة إلى مخارجها، فهي: ((حلقية، لهوية، شجرية، أسلية، نطعية، لثوية، ذلقية، شفوية، هوائية))^(٢)، وإلى جانب هذه الصفات ذكر الخليل مصطلحات أخرى تعبر عن صفات صوتية، منها: ((حروف الدلاقة، حروف الصُثم، حروف الطلاقة، حروف الصلاية، الحروف الخفوت، الحروف الصراح، الحروف العلل، والمهتوتة، والمطبقة))^(٣).

أما سيبويه فقد ذكر الصفات التي لها أثرها البارز في الدرس الصوتي العربي، وهي: ((المجهورة، والمهموسة، والشديدة، والرخوة، ما بين الشديدة والرخوة، والمنحرف، وحروف الغنة، والمكرر، واللينة، والهاوي، والمطبقة والمنفتحة))^(٤)، ((حروف الصغير، حروف القلقل، الحروف المستعلية))^(٥). وسار المتقدمون على منهج سيبويه^(٦).

أما المحدثون فتحدثوا عن الصفات والمخارج في إطار واحد يعتمد على ثلاثة أمور، هي:

١ - مواضع نطق الأصوات (المخارج).

٢ - طريقة تدخل الأعضاء الصوتية في المخارج.

٣ - حالة الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت^(٧).

وقد استخدم المحدثون في صفات الأصوات بعض المصطلحات الغربية، للتعبير عن مفاهيم صوتية لها في التراث العربي مصطلحات راسخة ومعروفة، ويرجع ذلك إلى تلقي معظم

(١) ينظر: همع الهوامع، (٢٩٦-٢٩٧).

(٢) ينظر: العين، (٥٧/١)، (٥٨).

(٣) العين، (٥٢/١)، (٥٨).

(٤) الكتاب، (٤٣٤-٤٣٦).

(٥) الكتاب، (١٢٩/٤)، (٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٤).

(٦) ينظر: المقتضب، (١٩٤/٤)، الأصول، (٤٠١/٣)، سر الصناعة، (٦٨/١-٧٤)، شرح الشافية، للرضي، (٢٥٧/٣).

(٧) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ٩٩-١٠٠.

الجيل الأول منهم مبادئ علم الأصوات وأصوله في جامعات غربية، وقلة الاهتمام بالتراث الصوتي العربي^(١).

وسوف أتناول هذه الصفات، والخلاف فيها بين القدماء والمحدثين؛ لأبين من خلالها كيف أن الخلاف الحاصل عند العلماء - قدماء ومحدثين - في تحديد صفة الصوت له أثر في إعلال الأصوات وإبدالها، فمن ناحية الإعلال يظهر أثر الخلاف في تحديد صفات الأصوات في: الإعلال بالقلب بين أحرف العلة والهمزة، ومن ناحية الإبدال، فالإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية بين الصوتين، فعلى سبيل المثال: ((إذا التقى صوت مهموس بصوت مجهور؛ قلب أحدهما إلى نظير الآخر، بحيث يتكون منهما صوتان مهموسان، أو مجهوران))^(٢)، فالاختلاف في تحديد الصفة الصوتية يعقبه اختلاف في تحديد الحروف المبدلة بعضها من بعض.

وقد تبين في بعض مسائل الخلاف في الإعلال أثر تحديد الصفات الصوتية للأصوات في ترجيح المذاهب، من ذلك اختلافهم في النسب إلى : آية ، وغاية، فمن رجح قلب الياء واواً مع إضافة ياء النسب، فقد احتج بالقرابة الصوتية للحروف ((لأن الهمزة من جنس الألف، والياء قريبة من الألف؛ فجعلوا مكانها حرفاً يقاربها في المد واللين ويفارقها في الموضع؛ وهي الواو))^(٣).

وأبرز الصفات التي اتخذت معياراً للتفريق بين الأصوات، كالتالي:

المجورة والمهموسة:

عرف المتقدمون مصطلحي الجهر والهمس، ووضع لهما سيبويه حدّاً، فقال: الحرف المجهور هو ((حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي

(١) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ١٠١.

(٢) الأصوات اللغوية، ص: ١١٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، (١٠٧/٤).

الاعتماد عليه ويجري الصوت))^(١). والمهموس هو: ((حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه))^(٢).

وقد نسب الزجاج هذين المصطلحين إلى الخليل، فقال: ((وهي فيما زعم الخليل ضربان: فالجمهور حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، والمهموس أضعف الاعتماد في موضعه وجرى معه النفس))^(٣).

والأصوات المجهورة تسعة عشر حرفاً، هي: الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والذال والزاي والطاء والذال والباء والميم والواو^(٤).

والأصوات المهموسة عشرة، وهي: الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والطاء والفاء^(٥).

وعند المحدثين يعرف الحرف المجهور: بأنه الصوت الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به، وهذه الذبذبة تحدث نغمة موسيقية تسمى الجهر^(٦)، والحروف المجهورة عندهم هي: العين والغين والجيم والياء واللام والراء والنون والذال والضاد والزاي والذال والطاء والباء والميم والواو^(٧).

أما الصوت المهموس فهو: الصوت الذي لا يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به^(٨).

(١) الكتاب، (٤/٤٣٤).

(٢) الكتاب، (٤/٤٣٤)، سر الصناعة، (١/٦٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه، (١/١١٤).

(٤) الكتاب، (٤/٤٣٤).

(٥) دروس في علم أصوات العربية، ص: ٣٥، علم اللغة العام (الأصوات)، كمال مُجَدِّد بشر، ص: ٨٧، (مكتبة الشباب).

(٦) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، ص ١٣٧، (دار النهضة العربية، بيروت)، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ١٠١.

(٧) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٠٢.

(٨) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٣٦، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ١٠١ - ١٠٢.

والأصوات المهموسة عند المحدثين - كما ذكر كمال بشر - هي كما عدها المتقدمون، لكن بزيادة الطاء والقاف التي تعتبر مجهورةً عند القدماء^(١).

وربما عدَّهما المتقدمون من الأصوات المجهورة؛ لأنهما سمعا مجهورين في قسم من أقسام العربية القديمة، فسمعهما العلماء العرب فحكموا بجهرهما، كما يرى الدكتور خليل العطية^(٢).

أما كمال بشر فقدَّم احتمالات حول وصف القدماء لهذين الصوتين بالجهر:

الاحتمال الأول: من الوارد أن القدماء أخطؤوا التقدير للموضع الدقيق لهذين الصوتين، وقد يقبل هذا الاحتمال؛ لأن القدماء لم يشيروا إلى وظيفة الأوتار الصوتية في حدوث ظاهرتي الجهر والهمس.

الاحتمال الثاني: أن تطور النطق في الحرفين أدَّى إلى اختلاف نطقهما في القديم عن النطق الآن، فلعلهم كانوا ينطقون الطاء في القديم بما يشبه نطق الضاد الحالية المجهورة، أو طاء مشربة بالتهميز: كالذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد، وفي نطق بعض السودانيين الآن، وربما كانوا يتكلمون عن قافٍ تختلف عن القاف الحالية، وهي ما تُسمَّى بالجاف، أو ما يشبه الكاف الفارسية، وهو ما نسمعه في بعض جهات الصعيد، وفي كثير من عاميات البلاد العربية، وهو شبيه بالجيم القاهرية^(٣).

وإذا كانت الطاء المجهورة قديماً تشبه صوت الضاد الحالية - كما يرى كمال بشر -، فهذا يعني: أن الطاء هو الصوت المطبق للدال؛ لأن الضاد الحالية هي النظر المطبق للدال حسب نطقها الحالي في جمهورية مصر^(٤). وهذا ما نص عليه قول سيبويه: ((لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء

(١) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص ٨٧. وقد ذكر د. خليل إبراهيم العطية - في كتابه: في البحث الصوتي عند العرب، ص: ٤٤، (منشورات دار الجاحظ، بغداد، العراق، ١٩٨٣م) - أن القدماء عدُّوا صوتي الطاء والقاف من المهموسات، في حين عدَّهما المحدثون من المجهورات.

(٢) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب، ص: ٤٥.

(٣) ينظر: علم الأصوات، ص: ٢٥١ - ٢٥٢ و ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٤) ينظر: علم الأصوات، ص: ٢٥٢.

من موضعها غيرها))^(١)، ووافقه ابن جني^(٢).

فالقدمات يجعلون صوت الدال هو النظير المنفتح لصوت الطاء المطبق، وصوت السين هو النظير المنفتح لصوت الصاد المطبق، وصوت الذال هو النظير المنفتح لصوت الظاء المطبقة، ولم يجعلوا لصوت الضاد نظيرًا منفتحًا، بل يرون أن الضاد إذا زال عنها الإطباق خرجت من الكلام.

أما المحدثون فيجعلون صوت الطاء المفخم أو المطبق هو النظير لصوت التاء المنفتح، وجعلوا لصوت الضاد نظيرًا منفتحًا؛ هو صوت الدال الذي هو عند سيبويه نظيرًا منفتحًا لصوت الطاء^(٣).

فالخلاف بين القدماء والمحدثين يكمن في وصف الطاء، إذ عدّها القدماء مجهورة في حين عدّها المحدثون مهموسة؛ وفي وضع النظير المنفتح لصوت الطاء، فهو - كما ذكرنا - عند القدماء الدال، وعند المحدثين التاء.

ويتضح من ذلك ما يلي:

١ - إذا كانت الضاد الحالية التي شبه المحدثون الطاء بها مجهورة ونظيرها المطبق الدال فهذا دلالة على أن وصف القدماء للطاء بالمجهورة هو وصف صحيح.

٢ - أن الطاء المهموسة ونظيرها المطبق التاء كما هو قول المحدثين، نص عليها القدماء بقولهم: ((الطاء التي كالتاء))^(٤) وهذه الطاء ((تسمع من عجم أهل العراق كثيرًا، نحو قولهم في طالب: تالب؛ لأن الطاء ليست من لغتهم فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء، تكلفوا ما ليس في لغتهم، فضعف لفظهم بها.))^(٥).

والذي يظهر لي من نصوص القدماء أن الطاء المهموسة صوت مغاير للطاء الأصلية

(١) الكتاب، (٤/٤٣٦).

(٢) ينظر: سر الصناعة، (١/٦١).

(٣) ينظر: علم الأصوات، ص: ٢٥٠.

(٤) الكتاب، (٤/٤٣٢).

(٥) شرح المفصل، (٥/٥٢١).

المجهورة التي نظيرها الدال، فالمهموسة التي نظيرها التاء تظهر عند غير العرب؛ لأن الطاء ليست في لغتهم، فينطقونها من دون إطباق فتصبح تاءاً. ونطقهم لها بدون إطباق تاء يدل على أنها غير الطاء الأصلية فالطاء الأصلية بدون إطباق تصبح دال.

فالغالب أن الطاء المهموسة ونظيرها المفتوح التاء كما عند المحدثين هي ما وصفها القدماء بالطاء التي كالتاء وهي خاصة بالعجم.

وأما صوت القاف فلاحتمالات التي قدمها المحدثون حول وصف القدماء لهذا الصوت بأنه مجهور؛ احتمالات تفنّدها نصوص القدماء التي وردت في كتبهم، فالقدماء ميزوا بين القاف الفصيحة المجهورة، وبين القاف التي هي كالکاف، قال الرضي: ((ومن المتفرعة القاف بين القاف والكاف))^(١)، وقال ابن دريد (ت ٣٢١هـ): ((... ومثل الحرف الذي بين القاف والكاف، والجيم والكاف، وهي لغة سائرة في اليمن: مثل جمل، إذا اضطروا قالوا: كمل، بين الجيم والكاف))^(٢).

وقد سمّى أبو حيان (ت ٧٤٥) القاف الفصيحة القاف الخالصة، وسمّى القاف التي هي كالکاف باسم: القاف المعقودة، فقال متحدثاً عن القاف المعقودة: ((وهي الآن غالبية على لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة، لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين، والمنقولة عن وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن))^(٣)، ومما يدل على أن القدماء لم يكونوا غافلين عن التمييز بين القاف الفصيحة والقاف العامية؛ قول ابن الجزري (ت ٨٣٣) متحدثاً عن القاف: ((فليتحرّز على توفيتها حقها كاملاً، وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالکاف الصّماء))^(٤).

(١) شرح الشافية، للرضي، (٢٥٧/٣).

(٢) جمهرة اللغة، (٤٢/١).

(٣) ارتشاف الضرب، (١٦/١).

(٤) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: علي مُحمّد الضباع، (٢٢١/١)، (المطبعة التجارية الكبرى).

ونستنتج من نصوص القدماء أن القاف التي وصفوها بالجهر هي القاف الفصيحة، وليس القاف الشبيهة بالكاف أو الجيم القاهرية كما ادّعى المحدثون.

ومن الأصوات المختلف في صفتها - إضافة إلى صوتي القاف والطاء اللذين ذكرناهما آنفاً -؛ صوت الهمزة، فهي عند المتقدمين حرف مجهور؛ لانطباق حد الجهر عليها، وهو: ((حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت))^(١)، وأما المحدثون فقد اختلفوا، منهم من قال: إن الهمزة صوت مهموس؛ لأنه يقرع بإطباق الأوتار الصوتية، الواحد على الآخر، وهذا الإطباق يمنع ارتعاش الوترين الصوتيين^(٢)، ومنهم من يرى أن الهمزة صوت لا مهموس، ولا مجهور؛ ((لأن وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمّى بالجهر، أو الهمس))^(٣)، ويرى أصحاب هذا المذهب أن من يرى أن الهمزة صوت مهموس، فأيه غير دقيق؛ بحجة أن الهمزة تتم بمرحلتين: الأولى: مرحلة انطباق الوترين، وفيها ينضغط الهواء من خلفهما، فينقطع النفس، والمرحلة الثانية: مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً، وهاتان المرحلتان متكاملتان، ولا يمكن الفصل بينهما، والمرحلة الأولى: وهي مرحلة قطع النفس أهم في تكوين الهمزة من المرحلة الثانية، وفيها يكون الوتران الصوتيان في وضع غير الجهر والهمس معاً^(٤).

ويفسر المحدثون وصف القدماء لصوت الهمزة بالجهر بأنه يرجع إلى ((اتصالها المتواتر بالألف، مما جعلهم يعتبرونها - خطأً - مجهورة))^(٥)، أو لأن نطقهم لها كان متلوّاً ((بحركة، والحركة مجهورة؛ فأثر جهر الحركة على نطق الهمزة، فوصفوها هي الأخرى بالجهر خطأً))^(٦).

فمعيار الفصل بين الجهر والهمس عند القدماء؛ هو جري النفس من عدمه^(٧)، وعند

(١) الكتاب، (٤/٤٣٤).

(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية، ص: ١٢٣، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٧٢.

(٣) علم الأصوات، ص ٢٨٨.

(٤) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١١٢.

(٥) دروس في علم أصوات العربية، ص: ٣٥.

(٦) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١١٥.

(٧) الكتاب، (٤/٤٣٤).

المحدثين تذبذب الأوتار الصوتية حال النطق بالصوت، أو عدم تذبذبها^(١)، فالقدماء وإن لم يشاروا إلى دور الوترين الصوتيين في تحديد صفتي الجهر والهمس، إلا أنهم قدموا لهاتين الصفتين تعريفات، تعتمد في الأساس على كيفية مرور الهواء في جهاز النطق^(٢)، ويتضح ذلك من تعريف سيبويه للجهر.

إذن معرفة سيبويه ومن بعده من العلماء لحد الجهر والهمس؛ هو الأساس الذي بنى عليه المحدثون دراساتهم لتفسير الجهر والهمس، وأضافوا إليها ارتباط هاتين الصفتين بالحنجرة، ففي حالة الجهر يتذبذب الوتران الصوتيان، وفي حالة الهمس لا يتذبذبان.

الشديدة والرخوة:

الصوت الشديد عند المتقدمين كما عرّفه سيبويه؛ هو: (الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والباء، والdal)^(٣).

أما عند المحدثين فالأصوات الشديدة تسمى انفجارية، وتتكون من اجتماع أمرين: الأول: حبس النفس الخارج من الرئتين حبسًا تامًّا، والثاني: إطلاق النفس المضغوط بانفصال العضوين انفصالًا سريعًا، فيندفع الهواء مُحدثًا صوتًا انفجاريًّا^(٤).

والأصوات الشديدة (الانفجارية) عند المحدثين تسعة، هي: (الهمزة والقاف والكاف والجيم والdal والتاء والضاد والطاء والباء)^(٥).

واختلف المحدثون مع القدماء في صوت الجيم؛ فهو عندهم صوت مركب (انفجاري احتكاكي)، وعند القدماء صوت شديد، ووصفوه بالشديد؛ لأن الجيم ربما كانت تنطق قديمًا

(١) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ٨٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص: ٨٨.

(٣) الكتاب، (٤/٤٣٤).

(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٥٣، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ١٠٨.

(٥) المدخل إلى علم أصوات العربية، ص: ١٠٨.

بما يشبه الجيم القاهرية في اللغة العامية، وهذه الجيم القاهرية صوت شديد: أي انفجاري^(١).

أما الأصوات الرخوة فهي عند القدماء: (الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والثاء والذال والفاء)^(٢)، وعند المحدثين تسمى (الاحتكاكية)؛ لأن مجرى الهواء الخارج من الرئتين يضيق في موضع من المواضع، إذ يُحدث الهواء في خروجه احتكاكًا مسموعًا، وهي: (الفاء والثاء والذال والطاء والسين والزاي والصاد والشين والحاء والغين والخاء والعين والهاء)^(٣).

نلاحظ الاختلاف بين القدماء والمحدثين في صوت الضاد، فقد عدّه القدماء صوتًا رخوًا، في حين عدّه المحدثون صوتًا انفجاريًا مجهورًا مطبقًا.

وفسر كمال بشر سبب الاختلاف في صوت الضاد بالتطور الحاصل في الصوت، فرمى قصد القدماء ضادًا غير الضاد الحالية التي نطقها اليوم، واستدل على هذا بقول سيبويه: ((لولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصاد سينًا، والطاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس من موضعها شيء في غيرها))^(٤)، واتخذ من قول سيبويه بأن الضاد لا يشاركها أحد في موضعها دلالة على أن الضاد القديمة غير الضاد الحالية؛ لأن الضاد الحالية تشارك معها التاء والدال والطاء في المخرج نفسه، فالضاد القديمة في نطقها كانت تجمع بين ظاهرة خروج الهواء من جانبي الفم: كاللام، وظاهرة الاحتكاك^(٥)، ثم استدل بنص ابن جني: ((فإن شئت تكلفها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر، أو من كليهما))^(٦)، إذن فالضاد القديمة قد أصابها بعض التطور حتى صارت إلى ما نعهده لها في النطق في مصر، أما في العراق وبعض

(١) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١٢٦.

(٢) ينظر: الكتاب، (٤/٤٣٤-٤٣٥)، سر الصناعة، (٦١/١).

(٣) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١١٨.

(٤) الكتاب، (٣/٣٠٦).

(٥) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١٠٥ - ١٠٧.

(٦) ينظر: سر الصناعة، (٥٢/١).

القبائل البدوية؛ فالضاد عندهم تشبه في نطقها الظاء، كما تشبه إلى حد كبير الضاد القديمة، كما وصفت لنا^(١).

المتوسطة بين الشدة والرخاوة:

هناك أصوات لا تنطبق عليها صفتا الشدة والرخاوة، اصطلاح المتقدمون على تسميتها بـ ((بين الشدة والرخاوة))^(٢)، أو ((المتوسطة))^(٣)، وهي عند ابن جني ثمانية: ((الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو، ويجمعها في اللفظ: (لم يرو عنا)))^(٤).

ومن العلماء من وافقه^(٥)، ومنهم من خالفه وعدّها خمسة، يجمعها اللفظ: (لن عمر)، فأخرج منها الألف والواو والياء^(٦).

والأصوات المتوسطة عند المحدثين أربعة: (اللام والنون والميم والراء)، وتسمّى الأصوات المائعة^(٧).

نلاحظ أن المحدثين يتفقون مع القدماء في الأصوات المتوسطة باستثناء صوت العين؛ فهو عند القدماء يُعدُّ من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، ووصفها سيبويه أنها تصل إلى التردد؛ لأنها أشبهت الحاء^(٨)، أمّا المحدثون فحصل خلاف بينهم في صوت العين، فمنهم من لا يرجح صفة معينة للعين؛ لقلة التجارب الحديثة التي أجريت على الأصوات الحلقية^(٩)، ومنهم

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٥٢ - ٥٣.

(٢) هكذا أسماها سيبويه، وابن جني، ينظر: الكتاب، (٤/٤٣٥)، وسر الصناعة، (١/٦١).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب، (١/١٧).

(٤) سر الصناعة، (١/٦١)، وبعضهم يجمع الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة بـ (ولينا عمر)، ينظر: ارتشاف الضرب، (١/١٧).

(٥) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (٣/٢٥٨)، ارتشاف الضرب، (١/١٧).

(٦) ينظر: جهد المقل، مُجدد بن أبي بكر المرعشي، تحقيق: سالم قدوري الحمد، الطبعة الثانية، ص: ١٤٤، (دار عمار، عمان، الأردن ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٢٦.

(٨) الكتاب، (٤/١٣٥).

(٩) الأصوات اللغوية، ص: ٢٦.

من قال: إن فيه شبهة الابتعاد عن الأصوات الرخوة، واقترابه في الوقت نفسه نحو: الأصوات التي يخرج هواؤها حُرًّا: وهي اللام والنون والميم والراء^(١)، ومنهم من اختار قول القدماء بجعلها متوسطة؛ لأن تكييفها صعب، ونطقها متنوع^(٢)، وقدّم بعضهم دليلاً على صحة وضع القدماء لها بين الشدة والرخاوة من خلال نطقها في كلمة (ارجع)، ومقارنتها بصوتي الهمزة والحاء في كلمتي: (أرجى) و(أرجح)؛ فتظهر شدة الهمزة في كلمة (أرجى)، وسهولة جريان الصوت في الحاء الرخوة في كلمة (أرجح)، أما العين في كلمة (ارجع) فيجري النفس بها بسهولة، لكن ليس بسهولة جريانه في الحاء؛ فهي إذن متوسطة بين الهمزة الشديدة والحاء الرخوة^(٣).

المنحرفة:

وهي اللام وحدها؛ لأنه ((حرف شديد جرى فيه الصوت؛ لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة))^(٤)، وسُمِّي بالمنحرف؛ لانحراف اللسان مع صوته من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك، وبهذا خالف الشديدة والرخوة^(٥). وقد أضاف الكوفيون صفة الانحراف للراء أيضاً^(٦).

أما المحدثون فعُدُّوا اللام صوتاً جانبيّاً؛ لأن نطق اللام يتصف بوجود ((عقبة في وسط الفم تمنع من مرور الهواء منه، ولكن مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم، أو أحدهما، وهذا معنى الجانبية، وتتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به))^(٧).

نلاحظ الاختلاف بين القدماء والمحدثين في المصطلح، فمصطلح الصوت المنحرف عند القدماء يقابله مصطلح الصوت الجانبي عند المحدثين.

(١) علم الأصوات، ص: ٣٥٣.

(٢) ينظر: التطور النحوي، ص: ١٥.

(٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص: ٣١٧.

(٤) الكتاب، (١٣٥/٤).

(٥) ينظر: الكتاب، (١٣٥/٤).

(٦) ينظر: همع الهوامع، (٢٩٨/٦)، ارتشاف الضرب، (١٩/١).

(٧) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١٢٩.

ويرى كمال بشر أنّ القدماء قد أصابوا في تسميته بالمنحرف^(١)، معتمداً في ذلك على قول ابن جني: ((لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين، ومما فوقيهما))^(٢).

الشديدة التي يخرج معها الصوت بغنة:

وهي عند القدماء: النون والميم، وسُمّيتا بذلك؛ لغنتهما الخارجة من الأنف، قال سيبويه: ((ومنها حرف شديد يجرى معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت))^(٣).

وعند المحدثين تسمّى بالأصوات الأنفية؛ لأن الهواء عند النطق بهما ينحبس انحباساً تاماً في الفم ويخرج عن طريق الأنف^(٤).

المكرر:

وهو الراء، سمي بذلك؛ لتكرير صوته، وانحرافها إلى مخرج اللام^(٥)، وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة، أو في حالة الوقف^(٦).

والتكرير صفة ذاتية للراء مع عدم المبالغة في إظهارها خاصة مع التشديد، قال ابن الطحان (ت ٥٦٠): ((ولا يبلغ به حدّاً يقبح))^(٧).

(١) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١٢٩.

(٢) سر الصناعة، (٧٢/١).

(٣) الكتاب، (٤٣٥/٤).

(٤) ينظر: علم الأصوات، ص ٣٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب، (٤٣٥/٤).

(٦) ينظر: همع الهوامع، (٢٩٨/٦).

(٧) مخارج الحروف وصفاتها، لأبي الأصبع السُّمائي الإشبيلي المعروف بابن الطحان، تحقيق: مُجَّد يعقوب تركستاني، ص:

٩٥، (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

((وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها، كما ذهب إليه بعض الأندلسيين، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين، وقد يبالغ قوم بإخفاء تكريرها مشددة... فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر، نحو: الرحمن الرحيم))^(١).

وعند المحدثين وُصف الراء بالمكرر؛ ((لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك مما يلي الشايات العليا يتكرر في النطق بها كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرفاً ليناً يسيراً مرتين أو ثلاثاً؛ لتتكون الراء العربية))^(٢).

الليّنة:

الأصوات الليّنة هي: الواو والياء والألف. قال الخليل: ((في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو، والياء، والألف الليّنة، والهمزة))^(٣).

وقال سيبويه في معرض حديثه عن صفات الأصوات: ((ومنها الليّنة وهي الواو والياء))^(٤).

وقال ابن جني: ((فجميع الحروف صحيح إلا الألف والواو والياء اللواتي هن حروف المد والاستطالة))^(٥).

ومن خلال ما ذكرناه من أقوال للقدماء نلاحظ اختلافهم في استخدام صفة اللين، فقد وصف الخليل الألف بالليّنة، ووصف سيبويه حرفي الواو والياء باللينين؛ وعلى ذلك بقوله:

(١) النشر في القراءات العشر، (١/٢١٨، ٢١٩).

(٢) الأصوات اللغوية، ص: ٥٧-٥٨.

(٣) العين، (١/٥٧).

(٤) الكتاب، (٤/٤٣٥).

(٥) سر الصناعة، (١/٦٢).

((لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما))^(١)؛ ولم يصف الألف باللين ؛
((لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو)).

ويستشف من وصف سيبويه لمخرج الألف ومخرج الواو والياء بأن صفة اللين تطلق على
الأصوات التي يكون اتساع مخرجها دون اتساع مخرج الألف، وأعلى من اتساع مخرج بقية
الأصوات وهو ما ينطبق على صوتي الواو والياء.

أما ابن جني فوصف جميع الحروف الثلاثة باللين، وقول ابن جني هو الغالب عند
العلماء، فصفة اللين تطلق على الحروف الثلاثة الألف والواو والياء^(٢).

ولحروف اللين مصطلحات أخرى تختلف باختلاف أحوالها؛ فهي تسمى الحروف المعتلة؛
لما يعتريها من الاعتلال^(٣)، وتسمى حروف المد واللين ؛ لأن الصوت يمتد بها ويلين، وتسمى
الحروف الهوائية ؛ لأن عمدة خروجها من هواء الفم، فلا مخرج لها تنسب إليه، وسميت بالخفية ؛
لأنها تخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها مع إضافة الهاء^(٤).

أما عند المحدثين فأصوات اللين هي الحركات من فتحة وكسرة وضمة^(٥).

وتتفاوت درجة الوضوح في أصوات اللين؛ ((فأصوات اللين المتسعة أوضح من الضيقة:
أي أن الفتحة أوضح من الضمة والكسرة))^(٦).

الهاوي:

عند القدماء هو: الألف، سمي بذلك؛ لزيادة اتساع هواء صوت مخرجه على الواو
والياء^(٧).

(١) ينظر: الكتاب (٤/٤٣٥).

(٢) ينظر على سبيل المثال: المقتضب، (٣٣٢/١)، جمهرة اللغة، (٤٦/١).

(٣) ينظر: العين، (٤٣٧/٨).

(٤) ينظر: التمهيد في علم التجويد، ص: ٩٣.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٤٠.

(٦) الأصوات اللغوية، ص: ٢٧.

(٧) ينظر: الكتاب، (٤/٤٣٥-٤٣٦).

أما المحدثين فلم يستخدموا مصطلح الهاوي كصفة للألف وإنما عدّو الألف من حروف المد^(١)

الإطباق والانفتاح:

الأصوات المطبقة عند القدماء أربعة، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء، سميت بذلك؛ لشدة التصاق ظهر اللسان بما يلاقيه من أعلى الحنك، قال سيبويه: ((ومنها المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف... وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن؛ انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف))^(٢).

((فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُيِّنَ ذلك بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها))^(٣).

وأصوات الإطباق عند المحدثين هي كما عدّها القدماء، (الصاد والضاد والطاء والظاء) لكن المحدثين خالفوا القدماء في المصطلح، فاستبدلوا مصطلح الإطباق بمصطلح التفخيم، وإن كانوا يرون أن مصطلح الإطباق أعم وأشهر^(٤).

وفسّر المحدثون مراد سيبويه من قوله: ((فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان)) أنه إشارة إلى أن اللسان يأخذ شكلاً مقعراً في حالة الإطباق، فيرتفع من طرفه وأقصاه نحو الحنك، ويتقعر وسطه^(٥).

(١) ينظر: في الأصوات اللغوية، غالب فاضل المطليبي، ص: ٢٤، (دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، ١٩٨٤م).

(٢) الكتاب، (٤/٤٣٦).

(٣) الكتاب، (٤/٤٣٦).

(٤) ينظر: علم الأصوات، ص ٣٩٧.

(٥) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، ص: ١٦، الأصوات اللغوية، ص: ٥٠.

وعللوا وصف سيبويه لهذه الأصوات بالمطبقة بأنه وصف مبني على نطق الأصوات في زمانه، فكلام سيبويه يعني أن الطاء تقابل الدال في الجهر، في حين عدّها المحدثون صوتاً مهموساً، وهذه الأصوات أصابها التطور في النطق؛ فاختلف نطقها في الزمن الحاضر عن زمن سيبويه، فمن المناسب لنطق الأصوات في الزمن الحاضر أن يقال: ولولا الإطباق لصارت الطاء تاءً، والضاد دالاً؛ لأن الطاء هو النظير المفخم للتاء، والضاد هو النظير المفخم للدال^(١).

وتختلف درجات القوة في أصوات الإطباق؛ ((فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها؛ لجهرها وشدتها، والطاء أضعفها في الإطباق؛ لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق))^(٢).

وقد أشار تمام حسان إلى الفرق بين مصطلح الإطباق ومصطلح الطبقية، فالإطباق هو الصفة التي تترد وجوداً وعدمًا مع قيمة صوتية معينة، والطبقية هي المخرج الذي يرتفع فيه مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق، فيضيق المجرى الضيق الذي يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما^(٣).

والمنفتحة هي ما عدا المطبقة، وسميت بذلك؛ لأن موضعها لا ينطبق مع غيره، ولا ينحصر الصوت معها كإحصاره مع المطبقة^(٤). والفارق بين المطبقة والمنفتحة: أن الأولى لإطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها، والثانية لعدم إطباق اللسان بشيء منها عند النطق بها^(٥).

وعند المحدثين الأصوات المنفتحة تعني: الأصوات المرققة^(٦).

(١) ينظر: المدخل إلى علم اللغة، ص: ١١٦، علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١٠٥، علم الأصوات، ص: ١٨٠.

(٢) التمهيد في علم التجويد، ص: ٩٠.

(٣) ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص: ٨٩، (مكتب النسر للطباعة، ١٩٨٩م).

(٤) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: عبد الإله

النبهان، (٢/ ٤٦٦)، (دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

(٥) ينظر: همع الهوامع، (٦/ ٢٩٧).

(٦) ينظر: علم الأصوات، ص: ٣٩٩.

القلقلة:

تحدث سيبويه عن حروف القلقله، وسماها في كتابه بالحروف المشربة، فقال: ((واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضُغِطَتْ من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صَوِيْتُ، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقله، وذلك القاف والجيم والطاء والذال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحَذَق. فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصَوِيْتُ؛ لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كأَنهم الذين يرومون الحركة))^(١).

وقال المبرد: ((اعلم أن من الحروف حروف محصورة في مواضعها، فتسمع عند الوقف على الحرف، منها نبرة تتبعه وهي حروف القلقله... فمنها القاف والكاف))^(٢).

فالمبرد قد تابع سيبويه في وصف القلقله؛ إلا أنه عبر عن كلمة (الصَوِيْتُ) بـ (النبرة)، وأضاف إلى أصوات القلقله صوت الكاف، مخالفاً بذلك سيبويه، وتبعه ابن يعيش، حيث قال في حديثه عن أصوات القلقله: ((ومنها الكاف إلا أنها دون القاف))^(٣).

وقد أنكر المرعشي مذهب المبرد ومن تبعه في إضافة صوت الكاف لأصوات القلقله، وعدَّ ذلك من اللحن، فقال: ((اعلم أن انتفاء القلقله إما بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية، وإما بانتفاء شدة صوت انفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقروناً بنَفَسٍ جارٍ؛ كما في الكاف والتاء، وهي لازمة لحروف (قطب جد)، وإحداثها في غيرها لحن))^(٤).

واشترط القدماء الشدة والجهر في أصوات القلقله؛ لأن الشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج، فيلتصق المخرج التصاقاً محكماً، فيقوى الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة، واجتماع الشدة والجهر هو تعريف القلقله^(٥). ويرى ابن الجزري أن شروط القلقله من شدة وجهر تنطبق على الهمزة، إلا أن جمهور

(١) الكتاب، (١٧٤/٤).

(٢) ينظر: المقتضب، (٣٣٢/١).

(٣) شرح المفصل، (١٢٩/١٠).

(٤) جهد المقل، ص: ١٤٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق، ص: ١٤٨ - ١٤٩.

العلماء أخرجوها من دائرة أصوات القلقله، وحجبتهم في ذلك ((لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال))^(١).

وقد اختلف المتقدمون في موضع أصوات القلقله؛ فذهب بعضهم إلى أنها لا تكون إلا في الوقف^(٢)، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه لا يشترط لوقوع القلقله سوى سكون الحرف، سواء وقعت وسطاً، أو متطرفة^(٣).

وعند المحدثين مصطلح أصوات القلقله يقابله مصطلح الوقفات الانفجارية^(٤)، وحروف القلقله هي: الهمزة والقاف (لهوية مهموسة أو قصية مجهورة) والكاف والجيم (القاهرية والفصيحة) والطاء والضاد (بنطق المصريين ونحوهم) والذال والتاء والباء^(٥)

نلاحظ أن الصوت الذي أضافه المحدثون إلى أصوات القلقله هو صوت الضاد، على اعتبار أن صوتي الهمزة والكاف قد عدهما بعض المتقدمين من أصوات القلقله.

ولم يشترط المحدثون في أصوات القلقله أن تكون مجهورة، إذ جعلوا القاف والطاء من أصواتها على الرغم من أنهما من الأصوات المهموسة عندهم؛ لأن القلقله يؤتى بها لإتمام الصوت الشديد ولا علاقة لهذا الإتمام بالجهر^(٦)، ((فالأصوات الشديدة وقفات وقلقلتها تعني انفجارها فهي إذن وقفات انفجارية))^(٧).

الصفير:

ذكر سيويه الأصوات التي تتصف بالصفير، وهي: ((الصاد والسين والزاي))^(٨)، وسميت

(١) النشر في القراءات العشر، (٢٠٣/١).

(٢) ينظر: الكتاب، (١٧٤/٤)، المقتضب، (٣٣٢/١)، سر الصناعة، (٦٣/١).

(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص: ٢٦٢.

(٤) ينظر: علم الأصوات، ص: ٣٧٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق، ص: ٣٩٣.

(٦) ينظر: المصدر السابق، ص: ٣٩١.

(٧) المصدر السابق، ص: ٣٩١.

(٨) الكتاب، (٤٦٤/٤).

بذلك؛ لأنه عند النطق بها يخرج معها صوت يشبه الصغير، وأقواها الصاد بسبب الإطباق والاستعلاء فيها، ثم الزاي؛ بسبب جهرها، ثم السين وهي أضعفهن؛ بسبب همسها^(١).

أما المحدثون فأصوات الصغير عندهم هي: ((الثاء والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والفاء))، والعلة من نشوء الصغير عندهم ضيق المجرى عند مخرج الصوت، فكلما كان المجرى ضيقاً كان الصوت عالياً، وأضيق ما يكون مجرى الهواء عند النطق ((بالسين والزاي والصاد))^(٢).

الاستعلاء والاستفال:

وهي نظير للإطباق والانفتاح، وحروف الاستعلاء سبعة: (الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والحاء)، وسميت بذلك؛ لأنها مستعلية إلى الحنك الأعلى، وهي مانعة للإمالة؛ لقربها من الألف في الاستعلاء، فيكون رفع اللسان من موضع واحد للخفة^(٣).

أما الأصوات المستفلة فهي ما عدا الأصوات المستعلية، والنطق بها يكون خلاف النطق بالمستعلية، باستفالة اللسان: نزوله إلى قاع الفم^(٤).

ووافق المحدثون المتقدمين في أصوات الاستعلاء والاستفال، مع إضافة صوتي الراء واللام المفخمتين للأصوات المستعلية^(٥).

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير الجزائري، تحقيق: علي حسين البواب، ص: ٩١، (مكتبة

المعارف، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: ٧٤، ٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب، (٤/ ١٢٨ - ١٢٩).

(٤) ينظر: همع الهوامع، (٦/ ٢٩٧).

(٥) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب، ص: ٥٨.

المطلب الثالث: العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة:

الذي يحدد العلاقة تلك هو المخرج، والصفات التي يتميز بها كل من الهمزة وأحرف العلة، وقد اختلف المتقدمون والمحدثون في مخرج هذه الحروف وصفاتها، مما أدّى إلى الاختلاف بينهم في تحديد العلاقة بينهما. وسنذكر مخرج وصفات الهمزة عند كل من القدماء والمحدثين، أما حروف العلة (حروف اللين) فقد تحدثنا عنها في معرض حديثنا عن صفات حروف اللين.

فعند المتقدمين تتشارك الهمزة وأحرف العلة في المخرج، فالخليل يرى أن الهمزة حرف علة أو شبيهة بحرف العلة، فقال: في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياناً ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة^(١).

وقال أيضاً: ((وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّعَتْ عنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح))^(٢). وقال عنها أيضاً: ((والهمزة في الهواء لم يكن لها مخرج تنسب إليه))^(٣).

وقال سيوييه: ((ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً: فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف))^(٤).

وقال المبرد (ت ٢٨٥): ((اعلم أن الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف، ولا يشركه في مخرجه شيء، ولا يدانيه إلا الهاء والألف، ... أما الألف ف... إنها لا تكون أصلاً، وأنها لا تكون إلا بدلاً أو زائدة، وإنما هي هواء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي...))^(٥).

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣): ((اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى

(١) العين، (١/ ٥٧).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٥٢).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٥٨).

(٤) الكتاب، (٤/ ٤٣٣).

(٥) المقتضب، (١/ ١٥٥).

الحلق^(١).

ويفسر المحدثون قول المتقدمين: (أقصى الحلق) بالحنجرة؛ لأن مخرجي الهمزة والهاء نسبهما المتقدمون إلى أقصى الحلق، وهما من الأصوات الحنجرية كما أثبتت ذلك الدراسات الصوتية الحديثة، ولأن ابن سينا ذكر الحنجرة ووصف أجزائها وصفاً تشريحياً مسهباً، ونسب صوتي الهمزة والهاء إليها، غير أنه لم يشر إلى الوترين الصوتيين^(٢).

أما صفات الهمزة وأحرف العلة، فعند المتقدمين توجد صفات مشتركة بين الهمزة وأحرف العلة، وتفصيل ذلك ما يلي:

١ - صفات الهمزة: هي: الجهر، والشدة، والانتفاع، والاستفال.

٢ - صفات الألف هي: الجهر والشدة والانتفاع.

٣ - صفات الواو هي: الجهر والشدة والانتفاع.

٤ - صفات الياء هي: الجهر والشدة والانتفاع والاستفال^(٣).

فالهمزة تشترك مع حروف العلة الثلاثة في ثلاث صفات، وهي: الجهر والشدة والانتفاع، وتشترك مع الياء في صفة واحدة، وهي الاستفال، فهذا الاتفاق في الصفات يجعل الهمزة قريبة من حروف العلة؛ لذلك حصل بينها وبين حروف العلة إعلال وإبدال.

وخلاصة ذلك أن القدماء اتفقوا في مخرج الهمزة وصفاتها بالرغم من تعدد أقوال الخليل؛ فمرة يرى أن صوت الهمزة هوائي جوي، ومرة يرى أنه يخرج من أقصى الحلق، إلا أنه يكفي قوله: إن الهمزة من أقصى الحلق؛ ليكون الاتفاق عامّاً من قبل القدماء.

أما المحدثون فقد سهّل لهم التقدم العلمي تحديد مخرج الهمزة بدقة، فهي تنتج بسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقاً تامّاً، يمنع مرور الهواء من

(١) شرح المفصل، (١٠٧/٩).

(٢) ينظر: أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، أحمد محمد قدور، الطبعة الثانية، ص ٥١، (دار الفكر، دمشق ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).

(٣) ينظر لمعرفة صفات هذه الحروف: الباب في علل البناء والإعراب، (٢/ ٤٦٤ - ٤٦٦).

الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فيتسرب الهواء من بينهما فجأة مُحدثًا صوتًا انفجاريًا^(١).

فمخرج الهمزة عند المحدثين لا خلاف فيه؛ فهي تكون بانطباق الوترين من غير اهتزازهما ثم انفصالهما فجأة، فهمزة اليوم هي همزة العرب يوم وصفت الأصوات. ولكن الخلاف في صفات الهمزة؛ فهي صوت ثابت مجهور بضابط المتقدمين، مهموس بضابط المحدثين^(٢).

وقد اختلفوا في تحديد صفات الهمزة، فقليل: إن الهمزة صوت مهموس^(٣)، وقيل: لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس^(٤).

ومن المحدثين من وافق القدماء في أنَّ الجهر صفة لازمة للهمز، وهو د. مُجدد حسن جبل، بقوله واصفًا الهمزة: ((حيث إن جسمها أو حقيقتها أنها زمير معصور قصير، والزمير هو عين الجهر، فالهمزة مجهورة))^(٥)، ويدحض حجة من قال: إن الهمز لا مجهور ولا مهموس، بقوله: ((هذه الحجة غير مقبولة؛ لأن الهمزة لا تتكون بنفس حالة انغلاق الأوتار، بل تخرج بعصر زمير سابق للانغلاق أو مسبق به: أي أن حالة كون الوترين مغلقين ليست هي الهمزة، ولا هي هيئة خروج الهمزة، بل ولا هيئة خروج أي صوت آخر))^(٦).

فالمحدثون على الرغم من تحديدهم الدقيق للمخرج، إلا أنهم اختلفوا في الصفة كما بيَّنَّا سابقًا.

وقد اتضح عند المتقدمين - بناءً على تحديد مخرج الهمزة وصفتها - وجود علاقة بينها وبين أحرف العلة؛ إذ جعلهم يقولون: إن بين الهمزة وأحرف العلة إعلانًا وإبدالًا، في حين ينكر المحدثون ذلك؛ قال عبد الصبور شاهين: ((لا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة من ناحية، وبين الواو والياء من ناحية أخرى تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينها طردًا وعكسًا،

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٧٠.

(٢) ينظر: أصوات العربية، ص: ٣١.

(٣) مشكلة الهمزة العربية، رمضان عبد التواب، ص: ٢٤، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ١٥٧.

(٥) المختصر في أصوات اللغة العربية، مُجدد حسن جبل، الطبعة الرابعة، ص: ٧٦، (مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٧ هـ

- ٢٠٠٦ م).

(٦) المصدر السابق، ص: ٧٦.

سواء أكان إبدالاً واجباً أم جائزاً أم شاذاً، ومقتضى هذا أننا من وجهة نظرنا نحكم بخطأ القدماء^(١)، وقال آخر: ((وليس صحيحاً وضع الهمزة مع حروف المد؛ فهذه الأخيرة حركات طويلة على حين أن الهمزة صوت صامت، وهذه الحروف الثلاثة دون الهمزة هي التي يصح وصفها بأنها من الجوف، أو بأنها هوائية))^(٢).

والذي نخلص إليه: أن المحدثين لا يرون أي علاقة صوتية بين الهمزة وأحرف العلة (الألف والواو والياء)؛ لأن أحرف العلة عندهم تسمى الحركات الطوال، فلا يمكن أن يوجد إبدال بين الحروف وبين الحركات، وعليه لا يمكن أن يكون هناك إبدال بين الهمزة وأحرف العلة؛ ((لأن الإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية هي هنا معدومة، بل على سبيل التعويض، مجرد التعويض الموقعي الذي تقتضيه وظيفة الصوت في الدلالة أو غيرها. وربما كان هذا لدى من يهملون حفاظاً على سلامة النظام المقطعي))^(٣).

وسنطبق تفسير المحدثين للعلاقة بين الهمزة وأحرف العلة على بعض مسائل الخلاف عند المتقدمين في قلب الواو والياء همزة؛ لأبين كيف أن طبيعة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة تلعب دوراً بارزاً في إمكانية حدوث الإعلال من عدمه بين حروف العلة وبين الهمزة؛ ولأبين أيضاً أن المحدثين فسروا مسائل الإعلال والإبدال تفسيراً صوتياً دون التعرض للخلاف فيها.

١ - مسألة قلب الياء همزة في منتهى الجموع إذا توسط الياء ألف (مفاعل):

تفسير المتقدمين: يرى بعضهم أن الياء تُقلب همزة إذا وقعت ثاني حرفين لَينين، بينهما ألف (مفاعل)، ويكون حرف العلة الثاني مجاوراً للطرف: مثل (نيائِف) جمع (نَيْف)، والأصل (نيائِف)، والعلة في قلب الياء همزة هو منع الاستثقال؛ لتوالي ثلاثة أحرف لَينة مجاورة للطرف، وقيل: إن الهمز لا يكون إلا إذا اكتنف ألف الجمع واوان فقط؛ لثقلهما، فلا همز في الياءين، ولا الواو والياء^(٤).

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: ٧٧ - ٧٨.

(٢) علم اللغة العام (الأصوات)، ص: ١١٣.

(٣) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: ٨٨.

(٤) ينظر: الكتاب، (٣٧٠/٤ - ٣٧١)، المخصص، (١٠٩/١)، شرح الملوكي في التصريف، (٤٨٦ - ٤٨٧)، شرح

تفسير المحدثين: أن المقطع الأخير في: (نيا/يف) يبدأ بحركة مزدوجة (ي) تالية لحركة طويلة (الألف)، وهذا ضعف في البناء المقطعي؛ فسقط الانزلاق، وحلّت محله الهمزة النبرية؛ لتصحيح المقطع، وليس من باب قلب الياء همزة؛ لعدم وجود العلاقة المُبيحة له^(١)، ويوجد توجيه صوتي آخر: وهو أن تتابع خمس حركات في (نيايف) هو تتابع يصعب نطقه، فلا بد من وسيلة للهروب من هذا التتابع الحركي الثقيل، عن طريق نبر المقطع الأخير بحذف أولى كسرتيه، ثم إن النبر قد وقع على المقطع الذي تعود العربي أن يضغط عليه؛ فكان الاستغناء عن إحدى الكسرتين واستعمال صوت الهمزة في موقعها دليلاً على ظاهرة نطقية التزموا بقواعدها إحساساً وذوقاً^(٢).

٢- مسألة قلب الواو الأولى همزة في مثل: (الوولى) مؤنث (الأوأل):

تفسير المتقدمين: منهم من يرى وجوب قلب الواو الأولى همزة، فإذا بنيت من (الوَأَى) اسماً على (فُعْل) فإنك تقول: (وُؤَي)، فإذا خففت الهمزة بالإبدال واوًا؛ قلت: (أوي)، وكذلك تقول: (رجل وُؤود للبنات)، ثم تجمعه على (وُؤُود) كـ(صُبُر)، فإذا أسكنته تخفيفاً، ثم سهّلت؛ قلت: (أود)، وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه^(٣). ومنهم من يرى جواز قلب الواو الأولى همزة؛ وهذا مذهب المازني، ووافقه ابن مالك^(٤).

تفسير المحدثين: أن كلمة (وولى) تبدأ بحركة مزدوجة (وُ)، وهذا أمر صعب تتجنبه العربية، فجاء بالهمزة؛ لتحل محل الواو الأولى تصحيحاً لبداية المقطع، حتى يصير مقطعاً عربياً سليماً، وهذا مما يثبت وظيفة الهمز في الكلام^(٥).

التصريح على التوضيح، (٦٩٦ - ٦٩٧)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٨٢٨/٣).

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٧٧.

(٢) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: ٩٠-٩١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، (٦٩/٩).

(٤) ينظر: المنصف، (٢١٨/١)، شرح الكافية الشافية، لابن مالك (٢٠٨٩/٤)، ارتشاف الضرب، (٢٥٦/١).

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٧٨.

٣- مسألة قلب الهمزة ياءً في (خطيئة):

تفسير المتقدمين: يقول الخليل: إن أصل (خطايا) هو (خطايي) على وزن (فعالي)، قدمت الهمزة التي هي لام الكلمة على الياء فتصبح (خطائي)؛ لأنها لو بقيت مكانها لقلبت إلى همزة؛ لأنها بعد ألف الجمع وقبل الطرف بحرف، ولأدّى ذلك إلى اجتماع همزتين في كلمة واحدة، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة؛ للتخفيف، فأصبحت (خطائي)، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحرك ما قبلها فأصبحت (خطاءا)، فاجتمع ما يشبه ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة شبيهة بالألف، فقلبت الهمزة ياءً فأصبحت (خطايا). أما سيبويه فيخالف الخليل في الوزن، ف(خطايا) عنده على وزن (فعائل)، ويتفق معه في بقية الخطوات من قلب الكسرة فتحة؛ لتصبح (خطائي)، ثم تقلب الياء ألفاً فتصبح (خطاءا)، ثم تقلب الهمزة ياءً فتصبح (خطايا)، في حين نجد عند الفراء رأياً مخالفاً، فهو يرى أن أصل (خطايا) على وزن (فعالي)؛ لأن (خطيئة) يكثر الجمع فيه بدون الهمز، فتقول في (خطيئة): (خطيئة) على وزن (فعيلة) من ذوات الياء والواو، وكل (فعيلة) من ذوات الياء والواو تجمع على (فعالي)، نحو: (وصيئة وصايا)، و(مطيئة مطايا)^(١).

تفسير المحدثين: يقول عبد الصبور شاهين: عذّب الصرفيون أنفسهم في تصور هذه المراحل الافتراضية، فالقضية تلخصها ملحوظتان:

- لا علاقة بين كلمة (خطيئة) وبين الهمزة، ف(خطايا) جمع (خطيئة) بالياء المشددة.

- أن وزن الكلمة (فعالي) وليس (مفاعل)، بهذا نتفادى احتمالات التغير المفترضة، ويتوحد نموذج الجمع في هذا الباب بحمل المعتل على الصحيح^(٢). ثم قال: ورأي الفراء يدعم رأينا إجمالاً، من حيث إنه لا يفترض مراحل صرفية معقدة تمر بها (خطيئة)، ولكن يختلف رأيه

(١) ينظر: الكتاب، (٥٥٣/٣)، المقتضب، (٢٧٧/١) وما بعدها، التكملة، ص: ٢٦٥، المنصف، (٥٦/٢)، شرح الشافية، للرزي، (٥٩/٣) وما بعدها، المساعد، (٢١٤/٤ - ٢١٥)، الإنصاف، ص: ٦٤٦، وما بعدها، اثنان، النصرة، ص: ٨٥، شرح التصريح، (٧٠٠/٢) وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٨٣٠/٣)، وما بعدها.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي، ص: ١٨١.

عنّا في أن (خطايا) عند الفراء جمع (خطيئة) بالإبدال والإدغام على وزن (هدية)، في حين لا وجود في رأينا لإبدال أو إدغام في هذه الكلمة^(١).

٤ - قلب الهمزة في (صحراء):

تفسير القدماء: أن أصل الهمزة في (صحراء)، و(صفراء) ونحوهما هي ألف التأنيث، كالتى في (حُبلى)، و(سكرى)؛ فهي على هذه الصيغة: (صحراى)، جاءت ألف التأنيث بعد ألف المد الزائدة، فالتقى ألفان زائدتان؛ فوجب تحريك الثانية، فلمّا تحركت انقلبت إلى همزة فأصبحت: صحراء^(٢). وقيل: إن الألف الأولى في (صحراء) وما شابهها هي ألف التأنيث، والألف الثانية زائدة؛ للتفريق بين مؤنث (أفعل) نحو: (أحمر حمراء)، وبين مؤنث (فعلان) نحو: (سَكَران سكرى)^(٣)، وقيل أيضاً: إن الألفين في (صحراء) كليهما للتأنيث^(٤).

تفسير المحدثين: أن افتراض زيادة ألف المد لا داعي لها، فالناطق يشعر بضرورة تقوية النبر الطولي في الكلمة، فقواه بنبر الهمزة، إضافة إلى إقفال المقطع، فعندما تنتهي الكلمة بمقطع مفتوح كالألف في (صحرا) يستقبح العربي ذلك، فيلجأ إلى قفل المقطع، وهنا قفل المقطع بالهمز بعده؛ وسيلة للهروب من الوقوف على مقطع مفتوح^(٥).

ومن خلال ما تقدم - في هذا المبحث - نخلص إلى الآتي:

- أن ما جاء به الدرس الصوتي الحديث بعضه أشار إليه المتقدمون وأقرّه المحدثون، وبعضه الآخر مبتكر؛ فما أشار إليه المتقدمون وأقرّه المحدثون الصفات الصوتية للأصوات، وما ابتكروه هو تفسير التغيير الحاصل في بنية الكلمة من إعلال وإبدال بناءً على بنية المقطع، وهذا عند المحدثين من شأنه أن يكون مدعاة لتجنب الخلاف في تفسير ظواهر الإعلال والإبدال.

(١) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: ٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب، (١٥٤/١)، المنصف، (١٥٥/١-١٥٦)، سر الصناعة، (٨٣/١-٨٤)،

شرح الملوكي في التصريف، (٢٦٧ - ٢٦٨)، الممتع، (٣٢٩/١).

(٣) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٦٩.

(٤) ينظر: المنصف، (١٥٤/١)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٧٠.

(٥) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: ٨٥، ٨٧.

- تمكّن القدماء من تحديد صفات الأصوات معتمدين على الملاحظة الذاتية التي تظهر جليّة في قول الخليل: ((ولولا بحّة في الحاء أشبهت العين ؛ لقرب مخرجها منها، ولولا هتّة في الهاء ؛ لأشبهت الحاء))^(١) في حين اعتمد المحدثون في تحديد صفات الأصوات على الأجهزة العلمية الحديثة، فمن البديهي أن تختلف النتائج لاختلاف الوسيلة، ومما يحسب للقدماء على بساطة وسيلتهم أن تحديدهم لصفات الأصوات اتّفق إلى حد كبير مع الدرس الصوتي الحديث، باستثناء صفات الطاء والقاف والهمزة.

- أن اختلاف المحدثين مع القدماء لم يكن في تحديد الصفة فحسب، بل امتد هذا الخلاف إلى المصطلح، فعلى سبيل المثال: مصطلح الشدة والرخاوة يقابله عند المحدثين مصطلح: الانفجاري والاحتكاكي.

- أن استعراض صفات الأصوات عند القدماء والمحدثين دلّ على دراية القدماء وإلمامهم الواسع بما ينادي به المحدثون من ضرورة وجود التقارب الصوتي بين الأصوات المبدلة من بعضها البعض، فعلى سبيل المثال: اختلاف القدماء في إبدال الثاء والفاء، في: (جدث وجدف)، أيهما مبدل من الآخر، وترجيحهم بأن الفاء هي البدل من الثاء، جاء ترجيحهم هذا عن دراية بصفات الأصوات ومخرجها وهذا ما أثبتته المحدثون حيث فسّروا هذا الإبدال بناء على صفات الأصوات، فهذان الصوتان كلاهما مهموس، احتكاكي مرقق، فالصوت بين الأسناني تقدم إلى الأمام ؛ ليخرج من مخرج الشفة السفلى مع الثنايا العليا وهو الفاء^(٢).

(١) العين، (١/ ٥٣) .

(٢) الإعلال والإبدال عند اللغويين، ص: ١٨٠ .

المبحث الثاني

أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في قضية الدعوة إلى التيسير

إن علم الصرف علمٌ شائكٌ وصعب، و: ((قليل ما يعرفه أكثر أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس، ولهذا ما لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتاباً إلا وفيه سهو وخلل في التصريف... وليس هذا غضاً من أسلافنا، ولا تَوْهيناً لعلمائنا، كيف وعلومهم نفتدي وعلى أمثلتهم نحتدي؟! وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علوم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه، حتى إن أهله المشبِّلين عليه والمنصرفين إليه كثيراً ما يخطئون فيه ويخلطون، فكيف بمن هو عنه بمعزل، وبعلم سواه مُتَشَاغِل؟!))^(١).

إن كان هذا رأي ابن جني في الصرف، وهو أقرب عهداً باللغة؛ فلا غرابة أن يصفه المحدثون بذلك وينادون بتيسيره، قال عبده الراجحي: ((إنَّ الكتب القديمة التي أفردتها أصحابها للصرف امتلأت بكثيرٍ من الحِيل والألغاز، مما يجعلها عسيرة الفهم من ناحية، ومشكوكاً في جدواها من ناحية أخرى))^(٢).

وانطلاقاً من إيمانهم بصعوبة الصرف نادوا بضرورة وصفه من جديد، وإعادة هيكلة بعض قواعده؛ لعسر فهمها على المتعلم، مما يجعله يعزف عن دراسة الصرف وتعلم قواعده، فحاولوا صياغة القواعد من منظور جديد يتماشى مع علم الأصوات الحديث.

وأكثر باب طالته يد التيسير، هو: باب الإعلال والإبدال، فقد دعوا إلى إعادة النظر في قواعده؛ لأنها في نظرهم مبنية على اللَّف والدوران، وأن تُقرَّر هذه القواعد في بساطة وصدق تبعاً لقانون الإِتباع، باعتبار أنَّ الإعلال وجهٌ من وجوهه؛ فهو يفسر الإعلال تفسيراً لا يتفاوت في النظائر، ولا يخالف طبيعة اللغة^(٣).

قال الدكتور صلاح مهدي: ((من المصطلحات الشائعة في الدرس الصرفي: الإبدال،

(١) المنصف، (٣/١).

(٢) التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص: ٥، (دار النهضة العربية، بيروت)

(٣) ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلياني، ص: ٢١٧، (المطبعة العصرية، مصر، ٢٠٠٣م)

والعوض، والإعلال، والقلب... ويجد الدارس لهذه الموضوعات صعوبة في استيعابها؛ بسبب قواعدها المتشابهة وصورها المتخيلة^(١).

ومن القضايا التي شغلتهم ورأوا ضرورة تيسيرها أو إصلاحها؛ قضية الوزن الصرفي القائم على الأصل المفترض. فالإعلال والإبدال عند الصرفيين المتقدمين قائم على الأصل المفترض المطابق للميزان أو مطابق للقلب الصرفي^(٢).

فرأوا أن الإعلال والإبدال - ((وهما من أبرز ما يستدل به على وجود أصول للمواد العربية مستقلة أو متعذرة؛ نظرًا لاشتغالها على بعض الأصوات، أو لتجاوز بعض أصواتها تميل العربية إلى العدول عنها، أو استبدال بعض أصواتها بأخرى))^(٣) - قد عولجا علاجًا خاطئًا؛ بسبب الوزن الصرفي القائم على فكرة الأصل المفترض أو المقدر.

ومن أبرز ما دعوا به لتيسير قواعد الإعلال والإبدال، وإعادة هيكلتها وفقًا لعلم الأصوات الحديث؛ ما يلي:

- اعتماد الوزن المقطعي بدلًا من الوزن الصرفي (فعل).

- تجريد الصرف العربي من الأصل المقدر.

وقد ارتأيت أن أجمل القول فيهما جميعًا تحت مطلب واحد؛ لأن الهدف من هذه الدعوات مشترك، وهو: رغبة المحدثين بربط الصرف بعلم الأصوات الحديث، ولأن تجريد الصرف من الأصل المقدر هو نتيجة حتمية لاستبدال الوزن الصرفي بالوزن المقطعي.

- الدعوة إلى اعتماد الوزن المقطعي وتجريد الصرف من الوزن المقدر:

توصل علماء الصرف المتقدمون إلى ميزان صرفي تُعرف به أحوال الكلمة المختلفة، واتخذوا من كلمة (فعل) أساسًا لهذا الميزان تُوزن وتُقاس عليه كلمات اللغة، وجعلوا مادة الميزان الصرفي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وأن كل ما يحدث في الموزون يحدث مثله في الميزان:

(١) المذهب في علم التصريف، ص: ٢٨٩.

(٢) ينظر: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، مُجد حماسة عبد اللطيف، ص: ١٧٣.

(٣) الإعلال والإبدال عند اللغويين، ص: ٤٢.

من زيادة أو تكرار أو حذف أو قلب، فيقولون مثلاً في وزن (دحرج، وقدم، وقاضٍ وجاه) - على التوالي -: (فَعْلَل، فَعَّل، فاع، عفل)^(١).

والهدف من الميزان الصرفي معرفة أصل الكلمة، واعتبار الأصل أمراً لازماً مفروضاً، سواء كان هذا الأصل وزنه مطابق للواقع المستعمل في اللغة؛ كما في وزن الأمثلة التالية: كَتَبَ (فَعَلَ)، سَفَرَجَلَ (فَعَّلَل)، انْتَصَرَ (افْتَعَلَ)، أو غير مطابق؛ مثل وزن الأفعال الجوفاء: كَقَالَ، ووزنها (فَعَلَ)^(٢).

ومما أخذه المحدثون على الميزان الصرفي عند المتقدمين؛ أنه يراعي أصلاً فرضياً ذهنياً لا يؤكد الاستعمال اللغوي، فمثلاً: (قَالَ) أصلها (قَوْل)، ووزنها (فَعَلَ)، وهذا الوزن غير موافق لمنطوق الكلمة، وإنما موافق لأصلها المفترض وهو: (قَوْل)، ومثلها (سَعَى)، أصلها (سَعَى)، ووزنها (فَعَلَ)، وهذا الوزن غير موافق لمنطوق الكلمة وإنما موافق لأصلها المفترض، ومن ذلك أيضاً (اصطبر) وزنها (افتعل)؛ مراعاة لأصل مفترض بوجود تاء أصلاً للطاء، وهذا الافتراض لا يطابق الاستعمال اللغوي^(٣).

والأصل المقدر الذي لا يوافق الاستعمال اللغوي اختلف القدماء والمحدثون في معناه، فعند القدماء يظهر معناه جلياً في قول ابن جني: ((ينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في (قام، وباع): (قوم، وبيع)، وفي (أخاف، وأقام): (أخوف، وأقوم)، وفي (استعان، واستقام): (استعون، واستقوم)؛ أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدةً من الزمن: بَقَوْمٍ وَبَيْعٍ ونحوهما مما هو مُعْغِرٌ، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنما يراد بذلك: أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله؛ لقليل: (قَوْمٌ، وَبَيْعٌ)، (وَاسْتَقَوْمٌ، وَاسْتَعَوْنُ)، ألا ترى أن (استقام) بوزن (استخرج)؛ فقياسه أن يكون (اسْتَقَوْمٌ)، إلا أن الواو قلبت ألقاً؛ لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني: قَوْمٌ، ويدل على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي، (١/١٠)، وما بعدها، شذا العرف، ص: ٢٧، وما بعدها.

(٢) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، ص: ٢٢، (دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م)

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص: ٢٢.

أصله))^(١).

أما المحدثون فمعنى الأصل المقدر عندهم مختلف؛ فمنهم من يرى أن المتقدمين قد وهموا برفضهم وجود حقيقي للأصل المقدر، فالأصول المقدرة دَلَّ البحث التاريخي على وجودها فترة من الزمن، ثم تطورت وبقي شيء منها دلالة عليها. كما يقول رمضان عبد التواب: بأن الأصل المقدر هو من قبيل الركام اللغوي، فكلمة (قَوْل) استعملت فترة من الزمن بهذا اللفظ، ثم تطورت فيما بعد إلى (قَالَ)^(٢). مستندًا بذلك إلى قول ابن جني: ((فبهذا ونحوه استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله - عز اسمه -: (استحوذ عليهم الشيطان) على أن أصل (استقام): (استَقْوَم)، وأصل (استباع): (استبيع)، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه؛ لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إياها))^(٣).

وهو إذ يستشهد بقول ابن جني يريد أن يُبَيِّن أن ابن جني ناقض نفسه واعترف بأن الظاهرة اللغوية القديمة قد تَبَقَّى منها أمثلة تُعَيِّن على معرفة الأصل، بعد أن ذكر أن معنى الأصل لم يُوجد في العربية يومًا؛ كما ذكر في باب أسماء (باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا) مبيِّنًا فيه معنى الأصل^(٤).

ومن المحدثين من رفض هذا المنطق عن الأصل، كتمام حسان بقوله: ((قد يبدو للقارئ من أول وهلة أن هذا العنوان (الإعلال والإبدال) يحمل في طيه زعمًا بأن العرب كانوا ينطقون شيئًا ثم أبدلوا به شيئًا آخر، أو أعلوه، وهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب؛ فالتقابل هنا ليس بين مستعمل قديم متروك ومستعمل جديد منطوق، وإنما التقابل ... بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعية))^(٥).

(١) المنصف، (١/١٩٠).

(٢) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، ص: ٦٦، (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م)، رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء: ٥٠، ص: ٣٦، (١٤٠٣هـ-١٩٨٢م).

(٣) سر الصناعة، (١/١٩٤)، وينظر: بحوث ومقالات في اللغة، ص: ٦٦.

(٤) ينظر: الخصائص، (١/٢٥٦)، بحوث ومقالات في اللغة، ص: ٦٦.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٢٧٥.

ومنهم من وافق المتقدمين في معنى الأصل المفترض، ويُستشف هذا من قول الدكتور عبد الله درويش: ((ومما يلفت النظر أن الصرفيين تنبهوا إلى أن الأصل الافتراضي (الخيالي) إنما هو لبيان القاعدة وشرحها، وبيان خطوات الإعلال فيها، وليس معنى قولهم: (بيع، وقول) في (قال، وباع): أن العرب نطقت بذلك...))^(١).

فالمحدثون اختلفوا في معنى الأصل المقدر، لكنهم اتفقوا على أنه شيء معقد يرهق كاهل المتعلمين؛ فقد عدد الدكتور عبد الله درويش أهم مظاهر التعقيد في الصرف، وذكر منها أن المتقدمين ((افتراضوا أن المعتل في أكثر تصريفاته له أصل (خيالي) توجبه^(٢) القواعد، ثم تغير عن هذا الافتراض إلى الصورة التي ينطق بها في اللغة تبعاً لقواعد معينة، هي التي تمثل أكثر قضايا باب الإعلال...))^(٣).

ويرى الدكتور تمام حسان ((أن القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى؛ مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث))^(٤).

وحاولوا التخلص من الوزن الافتراضي، واقترحوا أن توزن الكلمة على ما هي عليه فعلاً لا على ما كانت عليه أصلاً، فمثلاً نقول: (درس) وزنها (فعل)، و(زال) وزنها (فال)، و(قاضٍ) وزنها (فاع)، و(عدّ) وزنها (فَعَلْ) لأنها تلفظ (عَدَدَ)، و(صلة) وزنها (عِلَّة)، وبرأيهم أن وزن الكلمة على ما هي عليه بعيداً عن أصلها المفترض يُسهل ضبط قياسها الصوتي ضبطاً دقيقاً، فمثلاً إن قلت: (هَمَى) فوزنها (فَعَى) وليس (فَعَلْ)؛ لأن الياء ذات الطبيعة الانزلاقية قُلبت فتحة طويلة هي الألف المقصورة، وعلى هذا نقيس^(٥).

ومما لاحظته المحدثون أيضاً أن الصرفيين المتقدمين ينظرون إلى وزن الكلمة باعتبارين: الأول: اعتبار أصواتها، وهذا يقتضي منتهى الدقة في محاكاة الأصول بالأصول، والزوائد

(١) نظرة في الإعلال الصرفي، درويش عبد الله، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٢٥، ص: ١٥٣، (١٩٦٩م)

(٢) في المطبوع (توجيه) بالياء، ويبدو أنه تصحيف؛ لأنه لا يظهر له معنى، والصواب بالباء كما أثبتنا

(٣) نظرة في الإعلال الصرفي، ص: ١٥١.

(٤) مناهج البحث في اللغة، ص: ١٨١.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٤٨، الصرف وعلم الأصوات، ص: ٢٧.

بالزوائد. الثاني: اعتبار إيقاعها، وهذا للمحدثين فيه نظر، فهم يرون أن ((اعتبار الإيقاع مرتبط بنوع المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثيله، والمفتوح بنظيره في الميزان، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو من الزوائد))^(١).

فالمحدثون لم يبينوا الثغرات التي وجدوها في الصرف العربي فحسب، بل قدموا بدائل لها، فاستبدلوا الوزن الصرفي المعتمد على أصل الكلمة وما يحدث لها من تغيير بالوزن الإيقاعي المعتمد على النظام المقطعي الذي لا يفترض أصلاً للكلمة قبل وصولها للنطق الحالي والأخير.

وإنما يقوم على ((نوع المقطع وطريقة توزيعه داخل الصيغة، فلا يُشاكل الوزن الصوتي تمامًا، ويشمل عدة أوزان صوتية؛ لأن الإيقاع الواحد قد يكون مشتركًا بين جملة أوزان صوتية))^(٢).

فإذا أردنا أن نزن كلمة من خلال المقطع؛ فإننا نقابل عدد مقاطع الكلمة بميزان مكون من نفس مقاطع الكلمة المراد وزنها، فمثلاً: (كَتَبَ) مكونة من ثلاث مقاطع قصيرة (ك-ت-ب) نقابل مقاطعها بميزان مكون من هذه المقاطع، وهو (فَعَلَ)، وهذا الوزن موافق للواقع المستعمل في اللغة. مثال آخر: (نَامَ) مكونة من مقطعين (نَا - مَ) عند وزنها تقابل بميزان مكون من نفس المقاطع، وهو (فَال)، وهذا الميزان أيضاً موافق للواقع المستعمل للغة^(٣).

فتوصلوا إلى أن الوزن المقطعي ينظر إلى أجزاء الكلمة، ولا يعبأ بأصلها المفترض كما يتصور علماء الصرف المتقدمون، لذلك لا وجود لأوزان لا توافق واقع الاستعمال اللغوي للكلمات.

ومن الطبيعي أن تشترك عدة أوزان صوتية في إيقاع واحد، يضمها في مجموعة واحدة؛ فمثلاً صيغة التصغير (فُعِيلَ)؛ فهي كوزن إيقاعي تشمل الأوزان الصوتية التالية: (فُعِيلَ)، (أُفِيلَ)، و(فُويلَ)... إلخ، فإذا أردنا وزن المصغر من كلمة (أحمد: أَفْعَل)؛ قلنا: (أُحِمِد) على (فُعِيلَ)، وكذلك (مَسْجِد: مَفْعِل) تُصَغَر (مُسَيِّجِد) على (فُعِيلَ) وليس (مُفَعِيلَ)، إذن

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٤٩.

(٢) الصرف وعلم الأصوات، ص: ٢٧.

(٣) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي، ص: ٢٦.

(فُعِيل) وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات، بل إلى نظام المقاطع، وقد يتطابق الوزن الصوتي مع الوزن الإيقاعي في بعض الكلمات، مثل: جمع (مَسْجِد: مَفْعِل) على (مَسَاجِد) وزنها على الاعتبارين الصوتي والإيقاعي: (مَفَاعِل)^(١).

وقد طبق المحدثون ما نادوا به من أن الكلمة توزن على ما هي عليه، لا على ما كانت عليه أصلاً، على الأفعال الجوفاء، معتمدين على الميزان المقطعي لتحليل ما يصيب هذه الأفعال من إعلال وإبدال. ونضرب بذلك مثلاً: (قال، وباع) الأصل فيها: (قَوْل، وَبَيْع) على وزن (فَعَلَ)^(٢). بناءً على قاعدة: إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما؛ قلبنا ألفاً.

هذه القاعدة لا تأخذ بها اللغويات الحديثة؛ لأن المقطع الأوسط في (قَوْل، وَبَيْع) مكون من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة؛ لأن المقطع العربي من خصائصه أنه لا يتكوّن من حركات فقط، لذلك كان الحل إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج: وهو الضمة في الأول، والكسرة في الثاني؛ فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين هما الفتحة الطويلة هكذا:

ق _ _ / ل _ ، ب _ _ / ع _ . وعلى هذا لا يصح أن يكون وزن (قال، وباع): (فَعَلَ)؛ لأن الوزن مكون من ثلاثة مقاطع قصيرة، والأمثلة مكونة من مقطعين: طويل مفتوح، وقصير. والصواب أن يكون وزنها: (قَالَ)^(٣).

فالوصف الجديد الذي خرج به المحدثون؛ هو ((سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض))^(٤).

فالمحدثون يسلمون بقول الصرفيين المتقدمين من أن أصل هذه الأفعال: (قَوْل، وَبَيْع)، لكنهم يخالفونهم في التفسير والتعليل، يقول رمضان عبد التواب: ((نرى أن ما يقوله النحاة من أن (قال) مثلاً أصلها: (قَوْل)؛ صحيح، بصرف النظر عن تعليلهم هذا بتحريك الواو وانفتاح ما

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٤٩ - ٥٠، الصرف وعلم الأصوات، ص: ٢٧.

(٢) ينظر: المنصف، (١٩٠/١).

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٨٣.

(٤) المصدر السابق، ص: ٨٤.

قبلها))^(١).

وفي مسألة إبدال الهمزة واوًا أو ياءً كما في (قَضِيَّة، وَمَطِيَّة، وَهَرَاوَة)، فالمحدثون انتقدوا منهج القدماء فيها؛ لأنه يجز وراه تعليلات وتأويلات يستغلق فهمها على الدارسين، ويرون أن الصرفيين عذبوا أنفسهم وعذبوا الدارسين معهم في تصور المراحل الافتراضية لهذه الأمثلة، وقدموا حلًّا لهذه المشكلة بعيدًا عن اعتساف الصور الصرفية، يخضع لملاحظتين:

١ - أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمز مطلقًا، فلا يوجد الهمز في تصاريفها مطلقًا.

٢ - أن وزنها جميعًا (فَعَالَى): كَعَذَارَى وَصَحَارَى وَقَدَارَى. وهذا الوزن بنظر المحدثين أيسر من أن يفترض جمعها في الأصل على مثال (مَقَاعِل)، كما أنه يوحد الجمع في هذا الباب بحمل المعتل على الصحيح^(٢).

ومن ذلك أيضًا صيغة (افتعل) إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء)، تقلب تاء الافتعال طاءً، نحو: (اصطبر، اضطجع، اطعن، اظلم)، والوزن الأصلي لهذه الصيغة (افتعل)^(٣)، فتقول: (اصتبر، اضطجع، اطعن، اظلم)، على منوال (ابتكر، واشتجر).

فالمقدمون جعلوا هذه الأمثلة كلها ترجع إلى صيغة واحدة، وهي (افتعل)؛ إيمانًا منهم بمبدأ الأصل الذي ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريقة مباشرة، نحو: (ابتكر)، أو بطريقة غير مباشرة قائمة على التأويل والافتراض، نحو: (اصطبر)؛ فكلاهما على وزن (افتعل)، وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي هو: الباء والكاف والراء في الأولى، والصاد والباء والراء في الثانية^(٤).

أما المحدثون فيرون أن هذه الأمثلة ((يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون. تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة، فنصف ما بها من ظواهر دون

(١) بحوث ومقالات في اللغة، ص: ٦٥ - ٦٦.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي في بنية الكلمة، ص: ١٨١.

(٣) يرى الرضي أنه يجوز أن يكون وزنها (افطعل) و(افدعل)، وهو بذلك تابع لرأي الجرجاني في جواز التعبير في المبدل عن الحرف الأصلي بالمبدل. ينظر: شرح الشافية، للرضي، (١٨/١).

(٤) الإعلال والإبدال عند اللغويين، ص: ٥١.

إخضاع لها لوزن (افتعل) وفروعه، ونخرجها من هذا الباب، متبعين في ذلك مبدأ تعدد الأنظمة في البحث اللغوي^(١).

فهم يرون أن هذه الأمثلة ينبغي أن تعالج وفقاً لمبدأ تعدد الأنظمة؛ لأنه قائم على أسس صوتية، فيكون لكل مثال منها وزنه الخاص به، بخلاف مبدأ توحيد الأنظمة الذي يفترض وزناً واحداً للأمثلة متعددة.

وكما انتقد المحدثون المتقدمين؛ كان لبعض الباحثين ردٌّ على منهج المحدثين الجديد في وصف قضايا الإعلال والإبدال.

قال الدكتور مُجَّد سعيد الغامدي: ((إن دعوة المعاصرين إلى وزن (قال) على (فال) بدعوى تفسير الإعلال تفسيراً صوتياً وفقاً لعلم الأصوات الحديث؛ إنما هي دعوة تتعارض مع جوهر الصرف العربي^(٢)؛ ((إذ لا معنى مطلقاً للأخذ بالميزان الصرفي في التحليل، وجعل الألف في هذه الألفاظ أصلاً، بدل القول بالأصل الواوي أو اليائي. ولذا لا يمكن بحال من الأحوال الجمع بين ما هو قائم في علم الصرف التراثي، وما يدعو إليه المعاصرون من إصلاح من هذا القبيل^(٣))).

وقال أيضاً: إن من نادى من المحدثين بالتمسك بالظاهر المنطوق، وتجنب القول بالأصل المتخيل في نحو: (قال وباع ودعا ورمى) إلخ؛ إما أنهم قد فهموا المسألة بغير ما أَرَادَهُ الأوائل وورد في النموذج الصرفي^(٤)، وإما أنهم يعتقدون أن بالإمكان الجمع بين ما ينادون به والأصول المعتمدة في العلم دون تعارض^(٥).

وللدكتور مُجَّد حماسة عبد اللطيف وجهة نظر فيما يخص قول المحدثين عن أمثلة صيغة

(١) دراسات في علم اللغة، ص: ١٠٨.

(٢) الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مُجَّد سعيد الغامدي، مجلة التراث العربي، العدد: ١١٧ - ١١٨، ص: ٣٥٥ (دمشق، ٢٠١١م).

(٣) المصدر السابق، ص: ٣٥٥.

(٤) بيّنت في بداية هذا المبحث أن المحدثين فهموا الأصل على أنه من قبيل الركام اللغوي؛ كما عند رمضان عبد التواب، في حين كان معنى الأصل عند المتقدمين خلاف ذلك.

(٥) الدرس الصرفي العربي، ص: ٣٥٥.

(افتعل)، فيرى أن ما قدمه الصرفيون في علاج هذه الأمثلة إنما هو وصف لسلوك الأصوات في سياقات معينة، وأن مبدأ توحيد الأنظمة الذي انتقدوه يحقق التيسير الذي ينادي به المحدثون؛ فهو أيسر للفهم والحصر، وبه تدرك أوجه التشابه والاختلاف، كما أن صيغة (افتعل) أسهل من صيغتي: (افطعل) و(افدعل)^(١).

ويرى آخر: أن نقد المحدثين لمبدأ الأصل، ورفضهم للافتراض والتأويل؛ يجعل الدارس لا يعرف وزناً معلوماً للألفاظ العربية، وأن رفضهم لمبدأ توحيد الأنظمة يجعل الدارس أيضاً لا يميز بين الأصلي والزائد في الكلمات العربية^(٢).

والذي أميل إليه - بناءً على ما تقدم - ما يلي:

- أن مبدأ تعدد الأنظمة الذي ينادي به المحدثون في صيغة (افتعل) يقتضي أن يكون لكل مثال جاء على صيغة (افتعل) وزن خاص به، وهذا يتنافى مع دعوتهم للتيسير في الصرف العربي، فما اعتمادهم للبنية المقطعية إلا لأنها تختصر الأوزان الصرفية^(٣).

- إذا كان المحدثون يرون أن قواعد الإعلال والإبدال ينبغي أن تفسر تفسيراً صوتياً؛ فإن المتقدمين قد حققوا ذلك، وأرجعوا تغييرات الإعلال والإبدال إلى ((سبب صوتي يرجع إلى استحالة في النطق، أو تركيب مقطعي ممتنع، وسموا بعض هذا تناسباً صوتياً في المخرج أو في الصفة، غير أن لهم مصطلحات تختلف بعض الاختلاف عن المصطلحات الحديثة))^(٤).

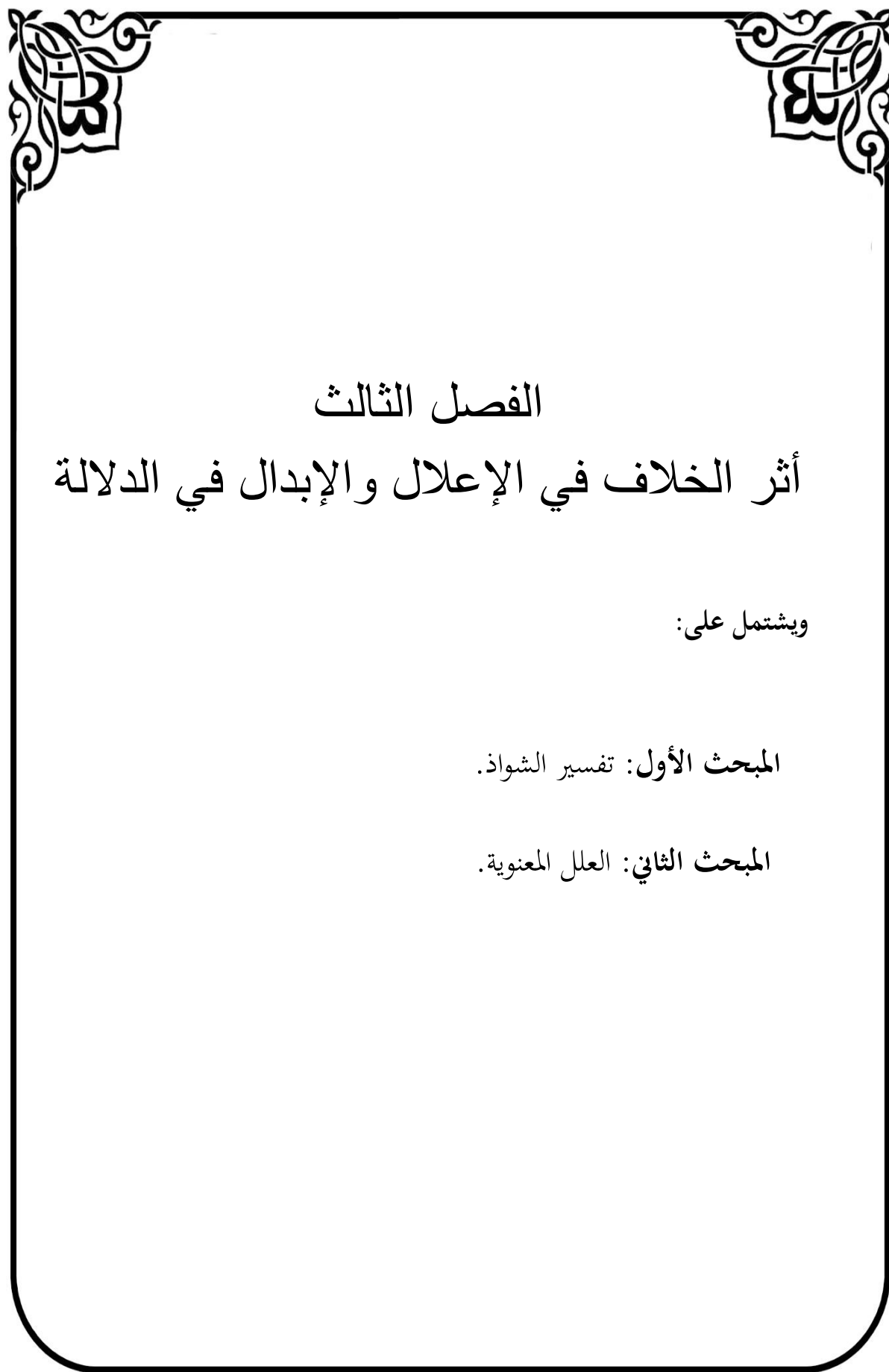
- أن هذه المآخذ لا تقلل من شأن المتقدمين، فقد برعوا في وصف الصرف وصفاً ما زال محط إعجاب المحدثين، ووصف الصرف العربي وفقاً للعلم الحديث لا يعني بالضرورة أن المتقدمين أخطئوا في وصف قضايا صرفية، فلربما يكون موطن الخلاف بين المتقدمين والمحدثين هو وصف علم قديم كعلم الصرف بمقاييس حديثة.

(١) ينظر: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، ص: ١٧٦.

(٢) ينظر: الإعلال والإبدال عند اللغويين، ص: ٤٧-٤٨.

(٣) ينظر: الصرف وعلم الأصوات، ص: ٤١.

(٤) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، ص: ١٧٦.



الفصل الثالث

أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في الدلالة

ويشتمل على:

المبحث الأول: تفسير الشواذ.

المبحث الثاني: العلل المعنوية.

المبحث الأول

تفسير الشواذ

للإعلال والإبدال قواعد استنبطها اللغويون القدماء، إلا أن هناك مفردات خالفت تلك القواعد التي استنبطوها فلم تعلّ مع وجود شرط الإعلال، أو جرى عليها الإعلال وكان حقها التصحيح؛ مما دفعهم إلى الحكم عليها بالشذوذ، وكان وراء شذوذها علة دلالية. وفي هذا المبحث سأتناول الخلاف في هذه المفردات التي خالفت القواعد، وحُكم عليها بالشذوذ، مبينة العلة الدلالية التي كانت سبباً لشذوذها.

أولاً: شواذ الإعلال بالقلب:

١- الخلاف في إعلال (حيوان):

اختلف الصرفيون في أصل (حيوان) على مذهبين:

المذهب الأول: أن الواو في (حيوان) منقلبة عن ياء، فأصل الكلمة (حيَيان)؛ فحركوا الياء الأولى الساكنة وقلبوا الثانية واوًا؛ لكراهة توالي الأمثال. وهذا مذهب الخليل، وسيبويه. قال الخليل: ((الواو منقلبة من ياء؛ لأنه اسم، فخروجه عن الفعل كخروج (آية) وبأبها))^(١).

وقال سيبويه: ((وأما قولهم: (حيوان)؛ فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا يلزموها الحركة هاهنا والأخرى غير معتلة في موضعها، فأبدلوا الواو؛ ليختلف الحرفان كما أبدلوها في (رَحَوِيٍّ)؛ حيث كرهوا الياءات...))^(٢).

ويوافقهم القول ابن جني بقوله: ((... والحيوان أصله: الحَيان؛ فقلبت الياء التي هي لام واوًا؛ استكرهاً لتوالي الياءين؛ ليختلف الحرفان...))^(٣).

(١) المقتضب، (١/٣٢٢).

(٢) الكتاب، (٤/٤٠٩).

(٣) سر الصناعة، (٢/٥٨٩).

وابن عصفور بقوله: ((فأما الحيوان وحيوة فشاذان، والأصل فيهما (حييان وحيّة)، فأبدلوا من إحدى الياءين واوًا))^(١).

وقد أبدلت الياء الثانية على وجه الخصوص؛ لعلّة دلالية؛ وهي منع اللبس، فلو أبدلت عين الكلمة (الياء الأولى) واوًا؛ لظن أنها أصل، لكن لما وقع القلب في الياء التي هي لام؛ زال اللبس، ودل ذلك على كونها أصلًا، والعلّة الأخرى لعدم النظير؛ فليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو^(٢).

المذهب الثاني: أن الواو في (حيوان) أصلية، غير مبدلة، وهذا مذهب المازني.

قال المازني: ((وأما قولهم: (حيوان) فإنه جاء على ما لا يُستعمل. ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً))^(٣).

وقد احتجّ لمذهبه بأن أصل (حيوان) غير مستعمل، فلا يوجد (حيوت)، ونُظِرَ له بـ(القيظ والقوْظ)، يقال: (فَاطَتْ روحه فَيْظًا وقَوْظًا)، فالقَوْظ مصدر، ولم يستعمل منه فعل، فكذلك (حيوان) مصدر ليس له فعل من لفظه^(٤).

وأيد ابن يعيش مذهب المازني بقوله: ((وهو قول سديد))^(٥).

ورُدَّ على المازني بأن ما قاله لا نظير له؛ فليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو حتّى نقيس عليه، وأنّه قد ثبت إبدال الياء واوًا شذوذًا، كما أنّ الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجود في (الحيا)، وهم يقولون في تثنيته: (حييان) بالياء لا غير؛ فثبت بذلك أنّ الواو في (حيوان) بدل من الياء^(٦)، وأنّ حملة (حيوان) على (قَوْظ) ((خطأ؛ لأنّه شبه ما لا يوجد في

(١) المتع، (٥٦٩/٢).

(٢) ينظر: شرح الشافية، للرضي، (٧٣/٣).

(٣) المنصف، (٢٨٤، ٢٨٥/٢).

(٤) شرح الملوكي في التصريف، ص: ٢٦٤.

(٥) المصدر السابق، ص: ٢٦٤.

(٦) ينظر المتع، (٥٦٩/٢-٥٧٠).

الكلام بما هو موجود مطّرد^(١).

ومما تقدّم تبين لي أنّ قول الخليل هو الأرجح، بل نصّ ابن جيّ على أنّه ((لا محيد عنه، ولا مصرف إلى غيره))^(٢).

٢- الخلاف في إعلال (ثيرة):

من مواضع قلب الواو ياءً: أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في الأصل معتلة؛ مثل: (دوّار) تصبح (ديار) ومفردها (دار)، أو ساكنة بشرط أن يليها في الجمع ألف نحو: (سوط: سياط)؛ فقلبت الواو ياءً لأجل الألف التي بعدها. ومتى ما فقد هذا الشرط صحت الواو وانتفى الإعلال؛ نحو: (زوّج وزوّجة، عُود وعُودة)^(٣) وقد شذت عن هذه القاعدة لفظة واحدة وهي (ثُور وثيرة)، فالأولى أن تبقى فيها الواو على حالها من غير قلب؛ لأنها افتقدت شرط الإعلال؛ لعدم مجيء الألف في الجمع بعد الواو، كما أنّها لم تعلّ في المفرد^(٤).

واختلف الصرفيون في علة إعلالها على مذاهب:

المذهب الأول: أن علة قلب الواو في (ثورة) إلى ياء لتصبح (ثيرة): هي استئصال مجيء الواو بعد كسرة، وهذا مذهب سيبويه؛ حيث قال: ((قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا، كما استثقلوا أن تثبت في (دِيم)، وهذا ليس بمطرد؛ يعني: ثيرة))^(٥).

المذهب الثاني: أن شرط قلب الواو ياء وهو مجيء الألف في الجمع بعد الواو مقصور على (فعالة: ثيارة)؛ لأن (فعالة) من أبنية الجمع، و(فعلة) ليس من أبنية الجمع التي تكثر فيه، ولا يقاس عليه، وهذا مذهب ابن السراج^(٦).

المذهب الثالث: أن الأصل (ثورة) على وزن (فعلة)؛ فُلبت الواو ياءً؛ لوقوعها ساكنة

(١) سر الصناعة، (٢/٥٩٠).

(٢) المنصف، (٢/٢٨٦).

(٣) ينظر: الكتاب، (٤/٣٦١، ٣٦٠)، الممتع، (٢/٤٧١)، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٨٧.

(٤) ينظر: الكتاب، (٤/٣٦١).

(٥) الكتاب، (٤/٣٦١).

(٦) ينظر: الأصول، (٣/٣١٠-٣١١).

بعد كسرة، ثم حرّك بالفتح وأبقى الياء؛ لأن الأصل الإسكان^(١).

ونسب ابن جني هذا الرأي للمبرد^(٢).

المذهب الرابع: أصحاب هذا المذهب وجَّهوا قلب الواو ياءً في (ثورة) توجيهًا دلاليًا؛ فقالوا: إن القلب جاء للفرق بين جمع الثور الحيوان، والثور القطعة من الأقط، فقالوا في الحيوان: (ثيرة) وفي الأقط (ثورة) ونسب هذا الرأي للمبرد^(٣).

أما المبرد فقال: ((فأما قولهم: (ثيرة)؛ فله علة أخرناها لنذكرها في موضعها إن شاء الله))^(٤).

والأرجح عندي: أن القلب جاء لعله الفرق بين الجمعين؛ ((لأن المتكلم عارف بأحوال لغته، وهو بهذا الإعلال قد أمن اللبس الحاصل بين هذه الألفاظ))^(٥).

ثانياً: شواذ الإعلال بالنقل:

١ - الخلاف في علة تصحيح (استحوذ، واستنوق):

القاعدة فيهما: أن يكون الفعل على صيغة: استحاذ، استناق؛ بسبب الإعلال بالنقل الذي يترتب عليه إعلال بالقلب؛ كما في (استقام) ونحوها، إلا أن العرب استعملت هذه الكلمة دون أي تغيير فيها، فالواو في (استحوذ) حقها أن تنقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها؛ فإِذَا من ثقل الحركة على حرف العلة؛ فيقال: (استحاذ)، لكن الفصح في هذه الكلمة هو تصحيحها على خلاف غالب بابها، وله نظائر قليلة؛ منها قول العرب: (استنوق الجمل، وأَعْوَل - إذا رفع صوته -، وأغيمت السماء، واستغِيل الصبي - إذا شرب الغيل -)، ذكر

(١) المتع، (٤٧٢/٢).

(٢) ينظر، المنصف، (٣٤٦/١).

(٣) ينظر: المنصف، (٣٤٦/١)، المتع، (٤٧٢/٢).

(٤) المقتضب، (١٣٠/١)، لكنه لم يذكر العلة فيما بعد في المقتضب!!

(٥) أمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي، عبد الكريم عيد أحمد قاسم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد:

٢٣، العدد: ١، ص: ٤٤١، (٢٠١٦م).

أبو زيد أن التصحيح هو لغة لبعض العرب مطردة في هذا الباب كله^(١).

واختلف الصرفيون في تعليل تصحيح هذا الكلمات شذوذاً، على مذاهب:

المذهب الأول: أن هذه الأفعال صُحِّحت تشبيهاً بـ(فاعلت)؛ إذ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو (فاعلت) وليس هذا بمطرد، وهذا قول سيبويه^(٢).

المذهب الثاني: أن سبب التصحيح هو إهمال الثلاثي منها واستعمال المزيد، وهذا قول ابن سيده قال: ((استنوق الجمل: صار كالناقة في ذُها، ولا يستعمل إلا مزيداً، ولا يقال: استناق، إنما ذلك لأن هذه الأفعال مزيدة؛ أعني افعل واستفعل))^(٣).

المذهب الثالث: وهو قول ابن يعيش، وسبب التصحيح عنده يبدو واضحاً بقوله: ((فأما نحو (استحوذ، واستنوق) فلضعف الإعلال فيه؛ إذ كان محمولاً على غيره))^(٤).

المذهب الرابع: أن إعلال (استحوذ) ترك أصل، وهذا قول ابن جني^(٥).

المذهب الخامس: أن التصحيح في (استنوق) وبابه كان ورائه علة دلالية، وهذا قول صدر الدين الخوارزمي؛ فقد قال شارحاً لقول الزمخشري ((وقد شذ عن القياس نحو: (أجودت، واستروح، واستحوذ، واستصوب، وأطبيت، وأغيلت، وأخيلت، وأغيمت، واستقيل))؛ ((التصحيح في هذه الأفعال لأحد شيئين: إما لإيضاح معنى المشترك؛ نحو: (استروح)؛ فإنه أوضح من (استراح)، وإما لأن اللفظ مع الإعلال أدل على معناه نحو: (أخيلت السحابة)؛ فإنه أدل على معنى المخيلة من (أخالت)، و(أجودت) أدل على معنى الجود...))^(٦).

ومن المحدثين من أكد هذه العلة الدلالية، مثل د. عبد الفتاح الحموز الذي جعل التصحيح لمنع اللبس بين دلالة (أعول) من العويل بمعنى صرخ، ودلالة (أعال) بمعنى كثر

(١) الصحاح، (٥٦٣/٢).

(٢) الكتاب، (٣٤٦/٤).

(٣) لسان العرب، (٣٦٣/٩).

(٤) شرح المفصل، (٦٥/١٠).

(٥) سر الصناعة، (١٧٨/١).

(٦) شرح المفصل، (٣٨٩/٤-٣٩٠).

عياله^(١).

في حين يرى د. حسين الرفايعة: أن التصحيح لا علاقة له بمنع اللبس؛ لأن التصحيح والإعلال قد تعاقبا في هذه الأفعال، فهي تؤدي الدالتين معاً في الصحة والاعتلال^(٢).
والراجع عندي أن هذه الأفعال صُححت لأمن اللبس بين دلالة هذه الأفعال .

ثالثاً: شواذ الإعلال بالحذف:

١ - الخلاف في تصحيح (وجهة):

من مواضع الإعلال بالحذف: ما جاء على وزن (فَعْلَة) من المصادر المعتلة العين؛ نحو: (عِدَة)، من الفعل (وَعَدَ)، وأصل مصدرها: (وَعَدَ)^(٣)، حُذفت الواو وأُلقيت حركتها على العين؛ لأنها ساكنة ولا يمكن البدء بالساكن، وعَوَّض عن الواو المحذوفة بالهاء؛ فهي لازمة لهذا المصدر، فأصبحت (عِدَة). وقد خرجت على هذه القاعدة كلمة (وَجْهَة) على وزن (فَعْلَة) فلم تحذف فيها (فاء) فعلة وهي الواو، واختلف الصرفيون في علة تصحيحها وعدم إعلاها بالحذف على مذاهب:

المذهب الأول: أن (وجهة) اسم مكان، وليس بمصدر؛ وعلى هذا فلا شذوذ في إثبات واوه، وهذا القول نسبته المرادي إلى المازني^(٤).

المذهب الثاني: أن (وجهة) مصدر، وهذا قول المازني^(٥)، وقد ثبتت واوه شذوذاً، واختلفوا في علة إثبات الواو، منهم من قال: إن المسوغ لإثبات الواو في (وجهة) دون غيره من

(١) ينظر: ظاهرة التغليب في العربية، كاظم عودة خشان البديري، ص ١٣٨، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٤٢٤هـ -

٢٠٠٣م).

(٢) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، ص: ٢٨٧، (دار جرير، عمان، ٢٠٠٥م).

(٣) الكتاب، (٣٣٧/٤).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، (١٦٣٣/٣).

(٥) ينظر: المنصف، (٢٠٠/١).

المصادر؛ أنه مصدر غير جارٍ على فعله^(١)، ومنهم من قال: ((لأن (وجهة) و(جهة) بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في (جهة): إنها اسم للمكان؛ إذ لا يبقى للحذف وجه))^(٢).

المذهب الثالث: أن وجهة صُحِّحت شدوداً لعل دلالية؛ فلو حُذفت الواو من (وجهة) لأصبحت: (جهة) التي يراد بها المكان المتوجه إليه؛ فجاء هذا الشذوذ في (الوجهة) لئلا يلتبس بـ(الجهة)^(٣).

رابعاً: شواذ الإبدال:

١ - الخلاف في إبدال الهمزة نون في النسب إلى (صنعاء):

قل في النسب إلى (صنعاء): صنعاني، وصنعائي، واختلفوا في أيهما القياس على مذاهب:

المذهب الأول: أن (صنعاني) خلاف القياس؛ فالنون لا تُبدل من الهمزة إلا شدوداً^(٤). ورجح الرضي هذا الرأي؛ ((إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون))^(٥).

المذهب الثاني: أن (صنعائي) خلاف القياس^(٦).

المذهب الثالث: أن النسب إلى صنعاء اليمين: صنعاني، والنسب إلى صنعاء الشام: صنعائي وصنعاني^(٧).

وقد أرجع الدكتور: حسين الرفايعة هذا الخلاف إلى علة دلالية فقال: ((وأثر تحقيق أمن

(١) توضيح المقاصد والمسالك، (١٦٣٣/٣).

(٢) المصدر السابق، (١٦٣٤/٣).

(٣) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ص: ١٠١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٤) ينظر الكتاب، (٣٣٦/٣)، الممتع، (٣٩٦/١).

(٥) شرح الشافية، للرضي، (٢١٩/٣).

(٦) ينظر: الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، تحقيق: دي يونج، طبعة ليدن بريل، ص: ٨٨، (١٢٨٢هـ-١٨٦٥م).

(٧) ينظر: القاموس المحيط، ص: ٧٣٩.

اللبس بيّن في هذه المسألة؛ فلو نسبوا لكليهما على القياس لوقع اللبس؛ لذا عدلوا بصنعاء اليمن في النسب نحو (صنعاني) بإبدال الهمزة نوناً؛ لتحقيق أمن اللبس بينها وبين صنعاء دمشق^(١). وهذا هو الراجح، ومما يؤكد أن العلة وراء هذا الإبدال علة دلالية؛ أن القدماء لم يبينوا علة هذا الإبدال؛ لأن العربي عارف بأحوال لغته مدرك لدلائلها .



(١) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص: ٢٦٧.

المبحث الثاني

العلل المعنوية في قواعد الإعلال والإبدال

إن الغاية الأساس من الإعلال: طلب الخفة والبعد عن الاستثقال في الألفاظ العربية، لكن بعض مواضع الإعلال التي قررها الصرفيون لا محل للتخفيف فيها، فكثير ما يعول على علل معنوية مثل: أمن اللبس، والمعنى، والفرق؛ في تفسير كثير من مواضع الإعلال. ومن هذه المواضع ما يختلف الصرفيون في توجيه العلة فيه.

وسيتبين من خلال هذا المبحث القواعد المقيسة للإعلال التي كان وراء تعليلها علة معنوية ولا محل للتخفيف فيها، ومدى اختلاف الصرفيين في توجيه هذه العلل.

أولاً: الإعلال بالقلب:

(أ) قلب حرف العلة همزة:

– الخلاف في إعلال (سماء، بناء) ونحوهما:

من مواضع قلب حرف العلة همزة: إذا تطرف حرف العلة بعد ألف زائدة؛ نحو: (سماء، وكساء، وبناء)، فالأصل: أن يقلب حرف العلة ألفاً؛ لأنه متحرك وليس بينه وبين الفتحة إلا حاجز غير حصين، وهو الألف؛ فإذا قلب ألفاً اجتمع ألفان؛ الألف المبدلة والألف الزائدة قبلها، ولا بد من التخلص من اجتماع الألفين^(١)، وهذا ما اختلف فيه الصرفيون على مذهبين:

المذهب الأول: أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة تقلبان همزة؛ مثل: (سماء وكساء)، أصل الهمزة فيه واو (سماو، وكساو)، و(سقاء) أصل الهمزة فيه ياء (سقاي)، وفي هذه الأمثلة، وقع الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبا همزة؛ فأصبح: (سماء، وكساء، وسقاء)^(٢).

المذهب الثاني: أن (سماء وكساء وسقاء) ونحوها؛ أصلها (سماو، وكساو، وسقاي)، فتقلب الواو والياء ألفاً؛ لتطرفهما وضعفهما وزيادة الألف قبلهما، فتصير: (سماء، وكساء،

(١) ينظر: المنصف، (١٣٧/٢).

(٢) ينظر: المصدر السابق، (١٣٧/٢).

وسقيا)، اجتمع ألفان فلم يحذف أحدهما وفقاً لقاعدة: (إذا التقى ساكنان أولهما حرف مد؛ حذف حرف المد)^(١)، وإنما قلبت الألف همزة؛ لعلتين:

– لعللة التقاء الساكنين.

– لعللة معنوية؛ وهي أمن اللبس؛ فالحذف يؤدي إلى كون الممدود مقصوراً^(٢)؛ فيلتبس بناء ببناء^(٣)؛ ولذا قُلبت الألف الثانية همزة؛ ((لئلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصوراً، وتذهب الياء؛ فيلتبس))^(٤).

ب) قلب الياء واوًا:

– الخلاف في علة القلب في: (فُعلى) اسمًا، أو صفة غير محضة :

من المواضع التي تقلب فيها الياء واوًا: إذا وقعت عينًا لـ (فُعلى) اسمًا، أو صفة غير محضة، وهي مؤنث أفعل التفضيل، وعلة القلب اختلف فيها الصرفيون على مذاهب:

المذهب الأول: أن القلب جاء لعللة معنوية؛ وهي للفرق بين الاسم والصفة، وهذا قول سيبويه^(٥)، قال سيبويه: ((هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا، وذلك (فُعلى) إذا كانت اسمًا، وذلك (الطوبى والكوسى)... فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا، كما فرقوا بين (فُعلى) اسمًا وبين (فَعلى) صفةً في بنات الياء التي الياء فيهن لأم...))^(٦).

المذهب الثاني: أن علة القلب تعود إلى التوسع في وجوه الصيغة، وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني، قال: ((... ثم إنهم على عادة تفننهم في التصرف عليه حملوا الواو على الياء في باب، والياء على الواو في باب آخر؛ ليحصل الافتنان... نحو وضعهم الجمع على أنواع وأقسام، كجمع السلامة وجمع التكسير واسم الجمع، ثم جمع القلة والكثرة، ثم تخصيصهم كل

(١) الكتاب، (٥٠٥/٣)، التكملة، ص: ١٨٩، شرح الشافعية، للرضي، (١٤٧/٣).

(٢) ينظر سر الصناعة، (٩٣/١)، شرح المفصل، (٣٥٠/٥).

(٣) شرح الشافعية، للرضي، (١٧٤/٣).

(٤) المنصف، (١٣٧/٢).

(٥) ينظر: الكتاب، (٣٦٤/٤)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، (٣٦/١٨)، شرح الشافعية، للرضي، (٨٦/٣).

(٦) الكتاب. (٣٦٤/٤).

مثال بأبنية كثيرة، وكجعلهم لشيء واحد لامين مختلفين، نحو: (أتوت وأتيت)... وكالقلب في (قسي) جمع (قوس)...^(١).

المذهب الثالث: أن القلب جاء لعلتين: الأولى: لعلّة معنوية وهي الفرق بين الاسم والصفة، كما هو مذهب سيبويه. والثانية: أن الياء أخف من الواو، وقد غلبت الواو في أكثر المواضع حتى أبرّت عليها؛ فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها؛ فقلبوا الأخف إلى الأثقل لضرب من التوسع في اللغة^(٢).

- الخلاف في علة القلب في (فعلّى) اسمًا لا صفةً:

من المواضع التي تقلب فيها الياء واوًا: إذا وقعت الياء لامًا لـ (فعلّى) اسمًا لا صفةً؛ وجب قلبها واوًا، وعلة القلب اختلف فيها الصرفيون على مذاهب:

المذهب الأول: إذا وقعت الياء لامًا لـ (فعلّى) اسمًا لا صفةً؛ وجب قلبها واوًا، نحو: (تَقَوَّى)؛ لأنها من (وَقَيْت)، أبدلت الياء فيها واوًا؛ لعلّة معنوية وهي: للترقية بين الاسم والصفة، ويُخصّص الاسم بالإعلال لخفته وثقل الصفة. هذا ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور النحويين^(٣).

قال سيبويه: ((هذا باب ما تُقلب فيه الياء واوًا؛ ليفصل بين الصفة والاسم، وذلك (فعلّى) إذا كانت اسمًا أبدلوا مكانها الواو، نحو: (الشَّرَوَّى، والتَّقَوَّى، والفَتَوَّى)، وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك نحو: (صَدْيَا، وَخَزْيَا، وَرَيَّا)، ولو كانت (رَيًّا) اسمًا، لقلت: (رَوَّى)؛ لأنك كنت تُبدل واوًا موضع اللام، وتُثبت الواو التي هي عين))^(٤).

المذهب الثاني: إذا وقعت الياء لامًا لـ (فعلّى) اسمًا لا صفةً؛ فإن قلبها واوًا شذوذٌ ولا

(١) المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد عبدالله الدويش، (٢/١٥٥١-١٥٥٢)، (جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ).

(٢) ينظر: المنصف، (٢/١٧٥)، سر الصناعة، (٢/٥٩١).

(٣) ينظر: الأصول، (٣/٢٦٦)، المنصف، (٢/١٥٧)، سر الصناعة، (١/٨٧)، الممتع، (٢/٥٤٢).

(٤) الكتاب، (٤/٣٤٩).

يقاس عليه. وهذا ما ذهب إليه ابن مالك^{(١)(٢)} فقال: ((وشُدَّ إبدال الواو من الياء لامًا لِ(فَعْلَى) اسْمًا))^(٣).

وقد ساق أدلة تؤيد قوله وتفنيد قول سيبويه، فقال: أَنَّ الواو في: (الشَّرَوَى، والطَّغَوَى)، ونحوهما أصل؛ وليست منقلبة عن ياء؛ سدًّا لباب التكثر من الشذوذ حين أمكن سده.

ثمَّ إِنَّ العلة التي احتجَّ بها من قال: أن (الشَّرَوَى) ونحوها الواو فيها منقلبة عن ياء، للفرقة بين الاسم والصفة؛ ليست جيدة؛ لأنَّ الالتباس هناك واقع، ك(جَلَدَاتٍ، وَنَدَبَاتٍ، وَعَدَلَاتٍ، وَحَشَرَاتٍ)، فبتسكين عيناتها يُعلم أنَّهم جمع جَلْدَةٍ، وَنَدْبَةٍ، وَعَدْلَةٍ، وَحَشْرَةٍ، وبتفتحها يُعلم أنَّهم جمع مَرَّةٍ من جَلَدٍ، وَنَدَبٍ، وَحَشَرٍ؛ فظهرت فائدة الفرق هناك.

وأما (الثَّنَوَى) وأخواتها، فألفاظ قليلة لا لبس فيها؛ إذ لا توجد صفات توافق (ثَنَوَى) وأخواتها لفظًا.

ثم إن تصحيح ياء (الرَّيَا) - وهي الرائحة -، و(الطُّغْيَا) - وهو ولد البقرة الوحشية، تفتح طأؤه وتضم -، و(سَعْيَا) - اسم موضع -؛ يُبين أن إبدال ياء (الثَّنَوَى) واوًا شاذ،

(١) هذا رأيه في التسهيل، وإيجاز التعريف. أما في الألفية، وشرح الكافية؛ فله رأي مختلف يوافق رأي سيبويه، قال ابن مالك:

من لام فعلى اسمًا أتى الواو بدل *** ياء كتنقوى غالبًا جا ذا البدل

((إذا كان لام (فَعْلَى) ياءً، وكان صفة؛ صَحَّ ولم يُعتَل، نحو: صَدْيَا وخزيا، فإن كان اسمًا غير صفة؛ أُعِلَّ غالبًا بإبدال الياء واوًا، كالتنقوى)). متن الألفية، ص ٦٥، وشرح الكافية (١/٢١٢)، وينظر: شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، لابن الناطم أبي عبد الله بدر الدين مُجَدِّد ابن الإمام جمال الدين مُجَدِّد بن مالك، تحقيق: مُجَدِّد باسل عيون السود، ص: ٦٠٦، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

(٢) وإن قيل: إن هذا القول قد عدل عنه ابن مالك، فلا خلاف في هذه المسألة؛ قلت: إن ابن مالك وافق الجمهور في أولى مؤلفاته، وهي: الكافية وشرحها، والألفية. ثم عدل عن رأيه وخالفهم في: التسهيل، ولو كان العكس بأن بدأ بالمخالفة ثم عدل إلى الموافقة؛ لما أصبح هناك خلاف في المسألة. وفيما يخص ترتيب مصنفاته، فلم أجد أن ابن مالك يتحدث عن زمن تأليف كتبه، لكن كل من تطرق لمصنفاته يذكر الكافية والألفية أولًا ثم التسهيل. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/١٦٠)، مقدمة تحقيق إيجاز التعريف ص ٦٠، اختلاف آراء ابن مالك النحوية، حوفان صالح عبد الله آل حوفان القرني، (جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ)، وفي تمهيد هذه الرسالة ذكر صاحبها أنه من خلال متابعته لتطور المسائل في مصنفات ابن مالك اتضح له جليًا ترتيب مصنفات ابن مالك على النحو الذي ذكرت.

(٣) التسهيل، ص: ٣٠٩، وينظر: الارتشاف، (١/٢٩٣)، المساعد، (٤/١٥٨)، شفاء العليل، (١/٩٧).

والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها^(١).

والراجح عندي مذهب سيبويه، وجمهور النحويين، من أن الياء إذا وقعت لامًا لـ (فَعَلَى) اسمًا لا صفةً فإن قلبها مطرَّد، وإقرار الياء شاذ؛ لقوة العلة الدلالية التي أوجبت القلب فلا نستطيع أن نفرق بين الصفة والاسم إذا كان وزهما (فَعَلَى) إلا بقلب الياء في الاسم، ولأني لا أعلم رأيًا مخالفًا للجمهور إلا رأي ابن مالك، وهو له رأي آخر يوافق الجمهور فيه.

- الخلاف في علة تصحيح: (سُوِير، تُبْوِيع):

ومن مواضع قلب الواو ياءً والياء واوًا أيضًا: التقاء الواو والياء، فتقلب الواو ياءً إذا التقتا في كلمة وسكن السابق منهما، وهو أصلي ذاتًا وسكونًا^(٢)، ويشترط في السابق أن يكون أصليًا، فلو كان منقلبًا عن أصل، نحو: (سُوِير، تُبْوِيع)، أصلها: (سَايِر، وَتَبَايِع)، فلا تقلب الواو فيهما ياءً، واختلف الصرفيون في علة عدم القلب على مذاهب:

المذهب الأول: أن عدم القلب جاء لعله أمن اللبس؛ لأن القلب يؤدي إلى التباس (فُوعِل، وَتُفُوعِل) بـ (فُعِل وَتُفُعِل)^(٣).

المذهب الثاني: أن عدم قلب الواو ياءً في: (سُوِير، تُبْوِيع) سببه أن الواو ليست بلازمة، وهذا قول الخليل.

قال سيبويه ناقلًا عنه: ((وسألت الخليل عنم سُوِير وَتُبْوِيع ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فُوعِل))^(٤).

ويرى الفارسي أيضًا أن علة عدم القلب هي أن الواو غير لازمة^(٥)، ورُدَّ هذا القول بأن

(١) ينظر: إيجاز التعريف، ص: ١٣٦ - ١٣٨.

(٢) ينظر: الكتاب، (٣٦٥/٤)، التكملة، ص: ٥٩٨، الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ص: ١٠٢، (المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤٥١هـ - ١٩٩٥م)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٤٦١، تسهيل الفوائد، ص: ٣٠٨، شرح الشافية، للرضي، (١٣٩/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٣٦٨/٤)، التكملة ص ٥٩٩، المقتصد (١٤٦٧/٢).

(٤) الكتاب، (٣٦٨/٤).

(٥) ينظر: التكملة، ص: ٥٩٩.

الياء في (أَسَيُّود) تصغير (أسود) ونحوه غير لازمة أيضاً وقلبها جائز^(١).

المذهب الثالث: إرادة المد؛ فالقلب لا يكون في (سوير وتبويح)؛ ((لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا في الألف))^(٢).

والظاهر: أن المد الذي أرادوا ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود اللبس الذي يتحقق بفواته؛ ولذا لم يراعوا المد في (مفعول) من الناقص، فقالوا: (مريضٍ، ومدعُوٌّ)؛ إذ لا لبس^(٣).

المذهب الرابع: كون الواو في (سوير) ونحوه مبدلة من الألف، والألف لا تدغم في الياء والواو، فكذلك ما هو بدل منها^(٤).

وعلة اجتناب اللبس عند الجرجاني هي الأقوى، قال: ((اعلم أن القوي في هذا: أن يقال: إن الإدغام ترك لأجل اللبس؛ إذ لو قيل في (سُوير، وتُسُوير): (سِير، وتُسِير)؛ لم يُدَرَّأُهما (فُوعِل) و(ثُفُوعِل)، أم (فُعِل) و(ثُفُعِل)... وأما الاحتجاج بأن الإدغام يترك لأجل أن الواو لا يلزم لقولك: (ساير، وتسائر)...؛ فليس بذلك المتين))^(٥).

ثانياً: الإعلال بالنقل:

– الخلاف في علة تصحيح (مَقُول ومَحِيْط):

الأصل في الإعلال بالنقل الفعل دون الاسم؛ لكونه أثقل^(٦)، وحمل عليه الاسم المشابه للمضارع في عدد الأحرف والحركات، واشتروطوا في الاسم: أن يكون ذا سمة تميزه عن الفعل؛ لاجتناب اللبس^(٧)، ومن الأسماء التي أشبهت المضارع ولم تُعل (مَقُول ومَحِيْط)،

(١) ينظر: المقتصد، (١٤٦٨/٢).

(٢) الكتاب، (٣٦٨/٤).

(٣) ينظر: شرح الشافعية، للرضي، (١٤٠/٣)، البعد الدلالي في الإعلال، فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، مجلة الآداب، العدد: ١، المجلد: ٢٩، ص: ٢١، (جامعة الملك سعود، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

(٤) ينظر: الممتع، (٨٧٤/٢).

(٥) المقتصد، (١٤٦٧/٢).

(٦) ينظر: شرح الشافعية، للرضي، (١٤٤/٣)، المقاصد الشافعية، (٣٠٩/٩).

(٧) ينظر: المقاصد الشافعية، (٣٠٩/٩).

وقد اختلف الصرفيون في توجيه علة منعها من الإعلال على مذاهب:

المذهب الأول: أن (مَقُولٌ وَمُخَيِّطٌ) لم تعل دلالة؛ على أنها حُمِلت على (مَقُولٍ، وَمُخَيِّطٍ)^(١)، التي لم تعل؛ لأنَّ (مَفْعَالٍ) ليس على وزن الفعل^(٢)، وهذا مذهب الخليل^(٣). قال سيبويه: ((وسألته عن (مَفْعَلٍ)؛ لأي شيء أُتِمَّ ولم يُجَرَّ مجرى (أَفْعَلٍ)؟ قال: لأنَّ (مَفْعَلًا) إنما هو (مَفْعَالٍ)، ألا تراهما في الصفة سواء؟! تقول: (مَطْعَنٌ وَمُفْسَدٌ)، فتريد من المفسد من المعنى ما أردت في المطعن... وقد يعتوران الشيء الواحد؛ نحو: (مِفْتَاحٌ وَمِفْتَاح... وَمَقُولٌ وَمَقُولٍ))^(٤).
والتصحيح في نحو: (مَقُولٍ، مُخَيِّطٍ) التي حُمِلَ مُخَيِّطٌ عليها، جاء لعله معنوية وهي اجتناب اللبس، فلو أُعْلِيَ (مَقُولٍ، مُخَيِّطٍ)؛ لصار (مَقَالًا، مُخَاطًا) فلم يَتَضَحَّ أَمْفَعَالٌ هو أم مِفْعَلٍ^(٥).

المذهب الثاني: أن (مَقُولٍ) ونحوها خالف المضارع في الوزن والزيادة؛ فلا يعمل لذلك، وهذا مذهب ابن هشام^(٦).

- **الخلاف في علة تصحيح فعل التعجب، نحو: (ما أَبَيَّنَهُ!) ، و(ما أَقْوَمَهُ!)، و(أَبَيَّنَ به، وأَقْوَمَ):**

من شروط الإعلال بالنقل في الفعل: ألا يكون الساكن الصحيح عينًا لفعل تعجب، نحو: (ما أَبَيَّنَهُ!) في اليائي، و(ما أَقْوَمَهُ!) في الواوي، و(أَبَيَّنَ به، وأَقْوَمَ)؛ وهذا الشرط كان وراءه علل معنوية، اختلف الصرفيون في توجيهها على مذاهب:

المذهب الأول: لأن الإعلال في نحو: (ما أَبَيَّنَهُ!) ، و(ما أَقْوَمَهُ!) يؤدي إلى اللبس،

(١) ينظر: الكتاب، (٣٥٥/٤)، والمنصف، (٣٢٣/١)، والممتع، (٤٨٧/٢)، وشرح الشافعية، للرضي، (١٢٥/٣).

(٢) ينظر: شرح الشافعية، للرضي، (١٢٥/٣).

(٣) ينظر: المنصف، (٣٢٣/١).

(٤) الكتاب، (٣٥٥/٤).

(٥) ينظر: شرح الشافعية، للخضر لليزدي، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، (٤٨٦/٢)، (جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

(٦) ينظر: أوضح المسالك، (٤٠٣/٤)، شرح التصريح، (٧٤٧/٢).

فيلتبس فعل التعجب بما كان على (أَفْعَل) منفياً بـ(ما)، وبفعل الأمر منه، نحو: (ما أقامه، وأَقِمَّهُ)^(١).

المذهب الثاني: أن فعل التعجب لم يُعَلَّ حَمَلًا على أَفْعَل التفضيل في المعنى؛ قال سيبويه: ((ويتم في قولك: (ما أَقُولُه وأَبَيَعَه)؛ لأن معناه معنى (أَفْعَل منك وأَفْعَل الناس)؛ لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع، كما فضلت الأول على غيره من الناس))^(٢).

ثالثاً: الإعلال بالحذف:

- الخلاف في علة حذف الواو من الفعل (يُوعِد):

أرجع الصرفيون هذا الإعلال إلى علة صوتية وهي الاستثقال، وأشاروا إلى مسألة تتعلق بالمعنى، وهي:

علة حذف الواو في الفعل المعتل الفاء، فإذا كان الفعل الثلاثي الواوي الفاء؛ مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع؛ فإنَّ فاءه تُحذف في المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على (فَعْلَة). ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون الياء مفتوحة، فلا تحذف من (يُوعِد) مضارع (أُوْعِد).

ثانيها: أن تكون عينه مكسورة، فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو: (يُؤَلِّد، وَيَوْضُّؤ) لم تحذف الواو.

ثالثها: أن يكون ذلك في فعل، فلو كان في اسم لم تحذف الواو نحو: (تُوعِد).

ولحذف الواو من المصدر شرطان:

أولهما: أن تكون مصدرًا؛ نحو: (عِدَة).

(١) ينظر: شرح الشافية، لليزدي، (٢/٤٨٤).

(٢) الكتاب (٤/٣٥٠).

ثانيهما: أن لا يكون دالًّا على الهيئة نحو: (الوعدة والوقعة)^(١).

واختلف الصرفيون في علة حذف الواو من المضارع على مذهبين:

المذهب الأول: إذا كان الفعل مثالًا واوليًا ماضيه على وزن (فَعَلَ) ومضارعه على وزن (يَفْعَل) ففأؤه - وهي الواو - محذوفة؛ مثل: (وَعَدَ، وَزَنَ، وَرَدَ)؛ تقول: (يَعِدُ، يَزِنُ، يَرِدُ). والأصل: يُوْعِدُ، يُوَزِنُ، يُوْرِدُ. والعلة في ذلك: الاستثقال؛ فالواو ثقيلة، وتوسّطت بين ثقيلين وهما الياء والكسرة، فلا يصح حذف الياء؛ لأنها حرف المضارعة، ولا يصح أيضًا حذف الكسرة؛ فبها يُعرف وزن الكلمة، فحذفت الواو؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة.

قال سيبويه: (فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: (ياجِلٌ وَيِجَلٌ)، كانت الواو مع الضمة أثقل؛ فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعَل)، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة؛ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من (يَفْعَل). فعلى هذا بناء ما كان على (فَعَلَ) من هذا الباب))^(٢).

ولأنَّ المصدر يجري مجرى الفعل تُحذف الفاء من مصدر (وَعَدَ) أيضًا، بشرط أن يكون المصدر مبنيًا على (فِعْلَة) بكسر الفاء، فتقول: (عِدَة)، والأصل: وعْدَة^(٣)؛ استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها، ثم حُذفت الواو تخفيفًا، والهاء لازمة لهذا المصدر - أي (فِعْلَة) -؛ لأنها تعويض عن المحذوف.

ولئلا يختلف المضارع في البناء؛ فقد جعلوا سائر المضارع محمولًا على (يَعِدُ)، أي: حُمِلَ على المضارع المبدوء بالياء ما بُدئَ بغير الياء، فتقول: (تَعِدُ، نَعِدُ، وَأَعِدُ)؛ بحذف الواو، حتى وإن لم تقع بين ياء وكسرة، ومثله قولهم: (أُكْرِمَ) وأصلها (أَوْكُرِمَ)، حذفوا الهمزة الثانية كراهة اجتماع الهمزتين، وأتبعوا ذلك سائر الباب؛ فقالوا: (تُكْرِمَ، وَيُكْرِمَ، وَنُكْرِمَ) وإن لم تُوجد العلة، فما لزم حرف واحد يلزم بقية الحروف. وهذا مذهب البصريين^(٤).

(١) ينظر: المنصف، (١٨٤/١)، شرح التصريح، (٧٥٢/٢).

(٢) الكتاب، (٥٣-٥٢/٤).

(٣) خالف الرضي غالبية النحويين في أصل (عِدَة)، فالأصل عنده (وَعْدَة). ينظر: شرح الشافية، (٨٩/٣).

(٤) ينظر: المقتضب، (٢٢٦/١)، المنصف، (١٨٤/١)، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٣٣-٣٣٥، ائتلاف

وقد احتجوا لمذهبهم بأمرين ملحوظين في كثير من الأبنية الصرفية:

أحدهما: طلب الخفة؛ لأن وقوع الواو بين ياء وكسرة أصلية أمر مستثقل.

ثانيهما: أنَّ الواو والياء إذا اجتمعتا وكانتا على صفة تُدغم إحداهما في الأخرى، نحو: سيّد وميّت؛ أبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء؛ وذلك طلباً للخفة؛ لأن وجود الواو مع الياء فيه ثقل، ووجود الياء مع الياء في اجتماع المثلين كذلك، لكن هنا في (يُوعِد) اجتمع الواو والياء والكسرة، ولأن الحرف الأول في (يُوعِد) مفتوح؛ لم يجز الإدغام، فالإدغام إنما يكون في ساكن ثم متحرك، فلما لم يكن التخفيف بالإدغام في (يُوعِد) وجب التخفيف بالحذف؛ فصارت يُوعِد: يُعِد^(١).

وقد عارضهم الكوفيون، ورأوا أنَّ حذف الواو مع بقية حروف المضارعة من: (أُعِد ونُعِد وتُعِد)، وهي لم تقع بين ياء وكسرة؛ دليل ضد البصريين، فالأصل فيه: (أُوعِد وتُوعِد وتُوعِد)، فلو كان حذف الواو لعله الاستثقال؛ لكان ينبغي أن لا تُحذف الواو هنا؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكان ينبغي أن تحذف من (يُوعِد) بضم الياء فيقال: (يُعِد)؛ لوقعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دلّ على فساد مذهب البصريين^(٢).

وقد رد عليهم البصريون بدليل يلخصه قول ابن جني: ((حذف الواو في قولهم: (أُعِد، ونُعِد، وتُعِد)؛ هذا من باب حملهم الشيء على حكم نظيره، فحُمِل ما لا علة فيه على ما فيه علة، وهذا المذهب مطرد في كلام العرب ولغاتهم، ثم أننا لو قلنا: أنا أوعِد، وهو يعد، لختلف المضارع؛ فكان مرّةً بواو، وأخرى بلا واو))^(٣).

المذهب الثاني: أنَّ علة حذف الواو من الفعل المثال الواوي من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) هي علة دلالية؛ فقد جاء حذف الواو للفرقة بين أفعال هذا الباب المتعدية واللازمة. فالمتعدي نحو:

النصرة، ص: ١٣٣، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، (٢/٢٤٤).

(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٢٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص: ٦٢٤.

(٣) ينظر: المنصف، (١/١٩١).

(وَعَدَهُ يَعُدُّهُ)، واللازم نحو: (وَجَلَّ يَوْجَل، وَوَجَلَّ يَوْجَل)، وهذا مذهب الكوفيين^(١).
وحجتهم في ذلك: أَنَّ الأفعال اللازمة، والمتعدية كلها تقع فيما فاءه واو، وللتفريق بينهما في الحكم؛ فَإِنَّ الفعل اللازم تبقى في مضارعه الواو؛ نحو: (وَجَلَّ يَوْجَل، وَجَلَّ يَوْجَل)، ومضارع الفعل المتعدي تحذف واوه نحو (وَعَدَ يَعِد، وَوَزَنَ يَزِن). قال ابن جني ناقلاً عن الفراء: ((إن الواو إنما حُذفت من (يَعِد وَيَزِن)؛ لأنهما متعديان. قال: وكذلك كل متعدٍ. قال: ألا ترى أنهم قالوا (وَجَلَّ يَوْجَل، وَوَجَلَّ يَوْجَل)؛ فأثبتوا الواو لما كان (وجل، ووجل) غير متعدين))^(٢).
وقد رد قولهم أبو علي بقوله: ((فما كان أوله الواو من الأفعال الثلاثية فإنه يكون على ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، فما كان على (فَعَلَ) فإنه في المتعدي وغير المتعدي مضارعه (يفعل) ويحذف منه الواو))^(٣).

وقال الأنباري: ((إن (وَجَلَّ يَوْجَل، وَوَجَلَّ يَوْجَل)، لم تُحذف منها الواو، ليس لأنها أفعال لازمة، وإنما لأنها جاءت على وزن (يفعل) فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب الحذف))^(٤).

وأفسد ابن يعيش حجتهم بقوله: ((إن الواو قد سقطت من اللازم كسقوطها من المتعدي؛ نحو: (وَكَفَّ البيْتُ يَكِف، وَوَنِمَّ الذبابُ يَنِم، وَوَحَدَ البعيرُ يَحْد)، والأصل فيها (وَكَفَّ يَوْكِف، وَوَنِمَّ يُونِم)، وهذه الأفعال لازمة، ولو كانت علة حذف الواو للفرقة بين اللازم والمتعدي لكان يجب أن لا تحذف الواو من هذه الأفعال))^(٥).

إذن يتفق الصرفيون على حذف فاء الفعل في المثال الواوي إذا كان الفعل ثلاثياً مجرداً، لكنهم اختلفوا في بيان علة الحذف؛ إذ يحذفها البصريون لوقوعها بين ياء وكسرة، بينما يحذفها

(١) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٢٤، شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٣٥.

(٢) المنصف، (١/١٨٨).

(٣) المسائل الحليبات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداي، ص: ١٢٧، (دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧هـ).

(٤) ينظر: الإنصاف، ص: ٦٢٦.

(٥) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: ٣٣٦.

الكوفيون لعللة دلالية وهي للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي.

وأرجح قول البصريين لعدة أسباب:

- ١- أن علة حذف الواو لا نظر فيها إلى اللازم والمتعدي، وإنما لعللة الاستثقال، فوقع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة أمرٌ مستثقل، فكأنه اجتمعت أحرف العلة الثلاثة في كلمة واحدة؛ لأن الفتحة جزء من الألف، والكسرة جزء من الياء^(١)؛ مما أدى إلى الاستثقال؛ فحذفت الواو.
- ٢- أن علة الحذف عند الكوفيين لا تنطبق على جميع الأفعال؛ فهناك أفعال أثبتت فيها الواو وهي لازمة وليست متعدية، في حين أن علة البصريين تنطبق على جميع الأفعال التي فاءها واو من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)؛ فالأخذ برأي يرتكز على قاعدة ليس فيها شواذ أولى وأجدر.
- ٣- ومما يدل على رجحان رأي البصريين أيضاً: ما نقله ابن جني عن الفارسي بقوله: ((فاقتصارهم بما كان ماضيه بوزن (فَعَلَ) وفاءه واو على (يَفْعِلُ)؛ ضرب من الإعلال لحَقُّه؛ لأن منعه ما يجوز في غيره علة لحقته))^(٢)، ولعله يقصد بالعلة وقوع الواو بين متضادين وهما الفتحة قبلها والكسرة بعدها، وهذا فيه ثقل للكلمة، فوجب التخفيف بالحذف؛ بدليل أن الواو لم تحذف من (يُوعَد) مضارع (أُوعِد)؛ لأن الواو سبقتها الضمة، وهي ملائمة لها، بل جزء منها.

وبعد هذا العرض للمسائل الخلافية التي كان ورائها علل دلالية اتضح ما يلي:

- ١- أن علة أمن اللبس في مظاهر الإعلال والإبدال ظهرت واضحة في هذه المسائل، وقد تجاري علة التخفيف في كثيرتها.
- ٢- اهتمام المتقدمين الواضح بالمعنى، الأمر الذي أدى إلى وضوح دلالة الكلام عندهم، وما اختلافهم في هذه المسائل إلا تنوع في الفهم أدى إلى تنوع الدلالة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية المعنى عند المتقدمين ودلالته، ومعرفتهم التامة بأسرار لغتهم.

(١) قال المبرد: ((الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء)). المقتضب، (١٩٤/١).

(٢) المنصف، (١٨٥/١)، ولم أجد قول أبي علي في مصنفاته.



الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي تفضل علي بإتمام هذا البحث، وأرجو أن يكون فيما كتبتة إضافة علمية.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- أن السبب الرئيس للخلاف بين المتقدمين والمحدثين في حروف المد، يكمن في التسمية؛ فقد سماها المتقدمون (حروفاً)؛ وأعطوها أحكام الحروف، وسَمَّاهَا المحدثون (حركات)؛ وأعطوها أحكام الحركات.

٢- أن نظرة المحدثين لحروف المد من أنها حركات وليست حروفاً؛ لها أثر في الصرف العربي، وخاصة في باب الإعلال والإبدال.

٣- أن فهم القدماء لمسائل الإعلال والإبدال، وتعليلهم لها؛ كان تعليلاً صحيحاً، لكنه لم يكن قائماً على بنية المقطع الصوتي، بخلاف المحدثين الذين يرون أن ظاهري الإعلال والإبدال قائمتان على بنية المقطع.

٤- أن المتقدمين أغفلوا ماهية النظام المقطعي وأشكاله، فلم نجدهم تحدثوا عن المقطع بصورة مستفيضة، بل شذرات تدل على علمهم به، لكنهم عَرَفُوا كثيراً من أسرارهِ، وإن لم يصطلحوا له على منوال ما اصطلح عليه المتأخرون، وتوجد مؤشرات تدل على أنهم عملوا بما يسميه المحدثون بالمقطع، ويمكن أن نفسر ذلك من خلال ظاهرة التقاء الساكنين في الكلام العربي.

٥- أن ما جاء به الدرس الصوتي الحديث بعضه أشار إليه المتقدمون وأقرَّه المحدثون، وبعضه الآخر مبتكر؛ فما أشار إليه المتقدمون وأقرَّه المحدثون الصفات الصوتية للأصوات، وما ابتكروه هو تفسير التغيير الحاصل في بنية الكلمة من إعلال وإبدال بناءً على بنية المقطع، وهذا عند المحدثين من شأنه أن يكون مدعاة لتجنب الخلاف في تفسير ظواهر الإعلال والإبدال.

٦- أن المحدثين فسروا مسائل الإعلال والإبدال تفسيراً صوتياً حديثاً، دون التعرض للخلاف فيها.

٧- أن اختلاف المحدثين مع القدماء في صفات الأصوات لم يكن في تحديد الصفة فحسب، بل امتد هذا الخلاف إلى المصطلح، فعلى سبيل المثال: مصطلح الشدة والرخاوة يقابله عند المحدثين مصطلح: الانفجاري والاحتكاكي.

٨- أن استعراض صفات الأصوات عند القدماء والمحدثين دلّ على دراية القدماء وإلمامهم الواسع بما ينادي به المحدثون من ضرورة وجود التقارب الصوتي بين الأصوات المبدلة من بعضها البعض.

٩- أن علة أمن اللبس في مسائل الإعلال والإبدال الخلافية ظهرت واضحة، وقد تجاري علة التخفيف في كثرتها.

١٠- ظهر جلياً اهتمام المتقدمين الواضح بالمعنى، الأمر الذي أدى إلى وضوح دلالة الكلام عندهم، وما اختلافهم في مسائل الإعلال والإبدال إلا تنوع في الفهم أدى إلى تنوع الدلالة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية المعنى عند المتقدمين ودلالته، ومعرفتهم التامة بأسرار لغتهم.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع والمصادر

- (١) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، أبو أوس إبراهيم الشمسان، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية: ٢٦، الرسالة: ١٨٦، (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- (٢) إبدال الحروف في اللهجات العربية، دكتور سليمان بن سالم السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ١٩٩٥م.
- (٣) أثر الأصوات الصائتة في المستويين اللغويين (الصرفي والنحوي)، مُحمَّد إسماعيل بصل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ٢، المجلد ٣١، ٢٠٠٩م.
- (٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٥) إحياء علوم الدين، أبو حامد مُحمَّد بن مُحمَّد الغزالي الطوسي، (دار المعرفة، بيروت).
- (٦) اختلاف آراء ابن مالك النحوية، حوفان صالح عبد الله آل حوفان القرني، جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ
- (٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: دكتور رجب عثمان مُحمَّد، مراجعة: دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- (٨) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (٩) أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، أحمد مُحمَّد قدور، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (١٠) الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي، تحقيق: أحمد مُحمَّد شاکر وعبد السلام هارون، الطبعة السابعة، دار المعارف، مصر ١٩٩٣م.
- (١١) الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر ومطبعاتها.
- (١٢) الأصول في النحو، لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة

- (١٣) إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن مُحمَّد النحاس، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- (١٤) الإعلال بين التعليل الصرفي والصوتي، صنوان خضير خلف، مجلة: جامعة البصرة، المجلد: ٣٨، العدد: ٤، ٢٠١٣م.
- (١٥) الإعلال والإبدال عند اللغويين، عثمان مُحمَّد آدم عبد الحمود، (جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- (١٦) الإعلال والإبدال في بنية الكلمة، ناجي عبد العال حجازي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٧هـ.
- (١٧) الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم، (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - قسم الدراسات الإسلامية والعربية).
- (١٨) الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي، طباعة عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- (١٩) أقوال العلماء في صرف أشياء، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، الآداب (١)، (الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- (٢٠) الألفية، في تحرير القواعد النحوية والصرفية، لجمال الدين مُحمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٢١) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن مُحمَّد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق: الدكتور محمود مُحمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (٢٢) أمن اللبس في ظاهرة الإعلال الصرفي، عبد الكريم عبد أحمد قاسم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد: ٢٣، العدد: ١، ٢٠١٦م.
- (٢٣) الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، أبو الفضل مُحمَّد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، تحقيق: دي يونج، طبعة ليدن بريل، ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م.
- (٢٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك مُحمَّد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة

- (٢٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ابن هشام)، (المكتبة العصرية، صيدا- بيروت).
- (٢٦) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (٢٧) إيجاز التعريف في علم التصريف، مُجَدِّد بن مالك الطائي، تحقيق: مُجَدِّد عثمان، (مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)،
- (٢٨) بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م)
- (٢٩) البعد الدلالي في الإعلال، فريد بن عبد العزيز الزامل، مجلة الآداب، العدد: ١، المجلد: ٢٩، جامعة الملك سعود، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- (٣٠) تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد مُجَدِّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت ١٣٦٩هـ - ١٩٦٩م
- (٣١) تذكرة النحاة، لأبي حيان مُجَدِّد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- (٣٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق وتقديم، مُجَدِّد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- (٣٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، الطبعة الثالثة، المطبعة العربية، تونس ١٩٩٢م.
- (٣٤) التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، (دار النهضة العربية، بيروت)
- (٣٥) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- (٣٦) التعليقة على كتاب سيبويه، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مكتبة الأسكندرية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- (٣٧) تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُجَدِّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- (٣٨) التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: أصل تحقيقه في ١٥ رسالة دكتوراه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠هـ.
- (٣٩) التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، الدكتور: جعفر نايف عابنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٦، الجامعة الأردنية.
- (٤٠) التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ص ٥٦٧، (جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- (٤١) التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير الجزري، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: الأساتذة: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزال، دار السلام، القاهرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- (٤٣) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد أحمد الأزهرى، تحقيق: الأستاذ أحمد عبد العليم البروني، الدار المصرية.
- (٤٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- (٤٥) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق وتقديم: الدكتور رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٨٧م.
- (٤٦) الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (٤٧) جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي، تحقيق: سالم قدوري الحمد، الطبعة الثانية، دار عمار، عمان، الأردن ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٤٨) الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، الدكتور سلمان سالم رجاء السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

(٤٩) الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، دكتور سعيد شواهنة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس عشر، جامعة الخليل، فلسطين، حزيران ٢٠٠٩م.

(٥٠) حروف المد بين القدماء والمحدثين، الدكتور: عبد الله اللحياني .
(٥١) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مُحمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

(٥٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد مُحمَّد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٥٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، الطبعة الثانية، دار عمار، عمان ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٥٤) دراسات في علم اللغة، دكتور كمال بشر، دار غريب، القاهرة ١٩٩٨م.
(٥٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دكتور حسام سعيد النعيمي، طباعة دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٠م.

(٥٦) الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته، مُحمَّد سعيد الغامدي، مجلة التراث العربي، العدد: ١١٧ - ١١٨، (دمشق، ٢٠١١م).

(٥٧) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية ١٩٦٦م.

(٥٨) دقائق التصريف، لأبي القاسم بن مُحمَّد بن سعيد المؤدب، تحقيق: الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٥٩) ديوان الهذليين، المكتبة العربية، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥.
(٦٠) ديوان عباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة

١٤١٢هـ - ١٩٩١م

(٦١) رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء: ٥٠، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م)،

(٦٢) رسالة أسباب حدوث الحروف، لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: مُحمَّد

- حسان الطيان، ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: الدكتور شاكر الفخّام، والأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٦٣) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداو، ط ٢، دار القلم، دمشق سوريا، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- (٦٤) سفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن علي بن مُحمّد السخاوي، تحقيق: الدكتور مُحمّد أحمد الدالي، الطبعة الثانية، دار صادر بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- (٦٥) الشافية في علم التصريف، عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤٥١هـ - ١٩٩٥م).
- (٦٦) شذا العرف في فن الصرف، للأستاذ أحمد الحمالوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- (٦٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين مُحمّد ابن الإمام جمال الدين مُحمّد بن مالك، تحقيق: مُحمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٦٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٦٩) شرح أبيات سيوييه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق: مُحمّد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة، القاهرة-مصر ١٣٩٤-١٩٧٤م.
- (٧٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- (٧١) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى تحقيق: مُحمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٧٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (٧٣) شرح الشافية، الخضر اليزدي، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، (جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

- (٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطبعة العشرون، (٢١٠/٤)، (دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- (٧٥) شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (٧٦) شرح المفصل لابن يعيش، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- (٧٧) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣.
- (٧٨) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي، مع شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، طباعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- (٧٩) شرح كتاب سيوييه، لأبي سعيد السيراني، تحقيق وتعليق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- (٨٠) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، الطبعة الثالثة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- (٨١) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- (٨٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.
- (٨٣) الصراح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٨٤) ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠م.

- ٨٥) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، مُحمَّد حماسة عبد اللطيف.
- ٨٦) ظاهرة التغليب في العربية، كاظم عودة خشان البديري، جامعة الكوفة، كلية الآداب ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٨٧) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، دار جرير، عمان ٢٠٠٥م.
- ٨٨) علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٠م.
- ٨٩) علم الصرف الصوتي، عبد القادر جليل، ١٩٩٨م.
- ٩٠) علم اللغة العام (الأصوات العربية)، كمال مُحمَّد بشر، مكتبة الشباب .
- ٩١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت.
- ٩٢) العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٩٣) الفهرست، لأبي الفرج مُحمَّد بن إسحاق بن مُحمَّد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي، المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٩٤) في الأصوات اللغوية، غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق ١٩٨٤م.
- ٩٥) في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ، بغداد - العراق ١٩٨٣م.
- ٩٦) في اللغة العربية؛ دراسة وصفية تحليلية بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة، نسرین عبد الله شنوف، مجلة جامعة بابل، المجلد ٢٠، العدد ٢، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ٢٠١٢م.
- ٩٧) القاموس المحيط، لمجد الدين مُحمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف مُحمَّد نعيم العرقوسي، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٩٨) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- (٩٩) القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق
- (١٠٠) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (١٠١) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (١٠٢) الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، (٢/ ٤٦٦)، (دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- (١٠٣) لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأفرقي، دار صادر، بيروت.
- (١٠٤) اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م.
- (١٠٥) اللغة العربية معناها ومبناها، دكتور تمام حسان، ص ٢٧٦، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٩٤م.
- (١٠٦) مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- (١٠٧) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١م).
- (١٠٨) المحكم في نقط المصاحف، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني، تحقيق: عزة حسن، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق ١٩٦٠م.
- (١٠٩) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- (١١٠) مخارج الحروف وصفاتها، لأبي الأصبع السُماتي الإشبيلي المعروف بابن الطحان، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (١١١) المختصر في أصوات اللغة العربية، محمد حسن حسن جبل، الطبعة الرابعة، مكتبة الآداب، القاهرة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (١١٢) المخصص، أبي الحسين علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، (دار الكتب العلمية،

- (بيروت، لبنان)
- (١١٣) المدخل إلى علم أصوات العربية، غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- (١١٤) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، رمضان عبد التواب، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- (١١٥) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق وتعليق: دكتور مُجد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
- (١١٦) المسائل الحليّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هندراوي، (دار القلم- دمشق، دار المنارة-بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧هـ).
- (١١٧) المسائل المشكّلة (البغداديات)، لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السيكاوي، مطبعة العاني، بغداد
- (١١٨) مشكل إعراب القرآن، لأبي مُجد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣.
- (١١٩) مشكّلة الهمزة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (١٢٠) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي اسحاق إبراهيم بن السّري، شرح وتحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م
- (١٢١) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- (١٢٢) المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدينوري، صححه المستشرق الكبير: سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، ١٨٧٢م - ١٩٥٣م.
- (١٢٣) معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، لبنان ١٩٩٥م.
- (١٢٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، الطبعة

الثانية، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.

(١٢٥) معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة الدكتور إبراهيم أنيس، طباعة مؤسسة دار الشعب، القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(١٢٦) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٢٧) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

(١٢٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم موسى الشاطبي، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(١٢٩) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: الأستاذ علي محمد فاخر... وآخرين، دار السلام ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(١٣٠) المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد عبدالله الدويش، (١٥٥١/٢ - ١٥٥٢)، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ).

(١٣١) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

(١٣٢) مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، ٢٠٠٣م.

(١٣٣) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: دكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت-لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٣٤) من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، (دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م).

(١٣٥) مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، (مكتب النسر للطباعة، ١٩٨٩م).

(١٣٦) المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٠م.

- ١٣٧) المنهج الصوتي للبنية الصرفية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٣٨) المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي، وهاشم طه شلاش، (مطابع بيروت الحديثة، بيروت، لبنان، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م).
- ١٣٩) الموسيقى الكبير، لأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربي، القاهرة.
- ١٤٠) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٤١) النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثالثة، (دار المعارف، مصر، ١٩٧٤ م).
- ١٤٢) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- ١٤٣) نظرة في الإعلال الصرفي،، درويش عبد الله، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٢٥، ص: ١٥٣، (١٩٦٩ م).
- ١٤٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلام الشمنري، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف، المملكة الأردنية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٤٥) نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١٤٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	أ
الإهداء	ب
مستخلص الدراسة باللغة العربية	ج
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	هـ
مقدمة	١
التمهيد	٦
توطئة	٧
المبحث الأول: مصطلح الإعلال والإبدال وحروفه بين القدماء والمحدثين	٧
مصطلح الإعلال وحروفه	٧
مصطلح الإبدال وحروفه	١٤
أ - الإبدال الصرفي	١٦
ب - الإبدال اللغوي	١٨
المبحث الثاني: الحركات وحروف المد بين القدماء والمحدثين	٢٠
الفصل الأول	٢٦
مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال عند علماء اللغة المتقدمين	٢٦
المبحث الأول: مسائل الخلاف في الإعلال بالقلب	٢٧
الخلاف في إعلال اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام	٢٧
الخلاف في إعلال جمع اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي المهموز اللام على (فواعل)	٢٩
الخلاف في إعلال الجمع الذي على وزن (فعائل)، ومفرده لامه همزة أصلية قبلها حرف مد	٣١
الخلاف في إعلال (أشياء)	٣٤

الموضوع	الصفحة
الخلاف في وزن هَيْنَ وَلَيْنَ وَمَيَّتَ	٤٣
الخلاف في الإعلال في (مصبية)	٤٦
الخلاف في قلب الواو همزة في منتهى الجموع إذا توسط الواو والياء ألف مفاعل	٤٧
الخلاف في أصل همزة صحراء وما شابهها	٤٩
الخلاف في أصل الألف في (حَاحِيْتُ) ونحوها	٥١
الخلاف في حكم قلب الواو الأولى همزة إذا كانت الثانية عارضة بعد تسهيل همزتها	٥٣
الخلاف في قلب الواو المكسورة في أول الكلمة همزة	٥٥
الخلاف في النسب إلى الاسم الثلاثي الذي آخره ياء متحركة قبلها ألف مختوم ببناء التأنيث	٥٩
الخلاف في أصل (كَيْنُونَة) وما شابهها من المصادر	٦٠
الخلاف في ألف اسم الإشارة (ذا)	٦٣
الخلاف في قلب ياء (شَيْخ) عند التصغير	٦٧
الخلاف في الاسم المفرد الذي عينه ياء ووزنه (فُعْل)	٦٩
الخلاف في قلب الواو أو الياء أَلْفًا فيما لحقته زيادة تختص بالأسماء	٧٣
الخلاف في أصل الألف من (واو)	٧٤
المبحث الثاني: مسائل الخلاف في الإعلال بالنقل	٧٧
الخلاف في المحذوف من مصدر أقام واستقام	٧٧
الخلاف في المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي معتل العين	٧٩
المبحث الثالث: مسائل الخلاف في الإعلال بالحذف	٨٢
الخلاف في علة حذف عين الفعل استحي	٨٢
الخلاف في حذف العين من الفعل المضعف الثلاثي المكسور العين	٨٥
الخلاف في حذف تاء مضارع تفعل وتفاعل	٨٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: مسائل الخلاف في الإبدال	٨٩
الخلاف في إبدال الهاء من الواو في (يا هناه)	٨٩
الخلاف في إبدال النون في فعلان فعلى من همزة صحراء وحمراء	٩١
الخلاف في إبدال التاء من الواو في كلتا	٩٣
الخلاف في إبدال الفاء ثاءً	٩٤
الفصل الثاني جهود المحدثين في تفسير مسائل الخلاف في الإعلال والإبدال	٩٦
المبحث الأول: تفسير الخلاف من منظور صوتي	٩٧
المطلب الأول: بنية المقطع في اللغة العربية	٩٨
أ - بنية المقطع في اصطلاح المتقدمين	٩٨
ب - بنية المقطع في اصطلاح المحدثين	٩٩
أنواع المقاطع عند المحدثين	١٠١
الإعلال بالقلب	١٠٣
١ - الخلاف في الهمزة المنقلبة عن أصل	١٠٣
٢ - الخلاف في قلب الواو ياءً إذا اجتمعتا وسكنت إحداهما، نحو: (سيّد)	١٠٤
الإعلال بالنقل	١٠٥
مسألة الخلاف في المصدر (استفعال) مما أعلت عينه، نحو: (استقام)	١٠٥
الإعلال بالحذف	١٠٥
مسألة الخلاف في حذف فاء مضارع المثال الواوي وأمره	١٠٥
المطلب الثاني: طبيعة الأصوات وصفاتها الصوتية	١٠٧
صفات الحروف	١٠٧
المجهورة والمهموسة	١٠٩
الشديدة والرخوة	١١٥
المتوسطة بين الشدة والرخاوة	١١٧

الموضوع	الصفحة
المنحرفة	١١٨
الشديدة التي يخرج معها الصوت بغنة	١١٩
المكرر	١١٩
اللينة	١٢٠
الهاوي	١٢١
الإطباق والانفتاح	١٢٢
القلقلة	١٢٤
الصفير	١٢٥
الاستعلاء والاستفال	١٢٦
المطلب الثالث: العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة	١٢٧
١ - مسألة قلب الياء همزة في منتهى الجموع إذا توسط الياء ألف (مفاعل)	١٣٠
٢ - مسألة قلب الواو الأولى همزة في مثل: (الوولى) مؤنث (الأوأل)	١٣١
٣ - مسألة قلب الهمزة ياءً في (خطيئة)	١٣٢
٤ - قلب الهمزة في (صحراء)	١٣٣
المبحث الثاني: أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في قضية الدعوة إلى التيسير	١٣٥
الدعوة إلى اعتماد الوزن المقطعي وتجرید الصرف من الوزن المقدر	١٣٦
الفصل الثالث أثر الخلاف في الإعلال والإبدال في الدلالة	١٤٥
المبحث الأول: تفسير الشواذ	١٤٦
أولاً: شواذ الإعلال بالقلب	١٤٦
١ - الخلاف في إعلال (حيوان)	١٤٦
٢ - الخلاف في إعلال (ثيرة)	١٤٨
ثانياً: شواذ الإعلال بالنقل	١٤٩
١ - الخلاف في علة تصحيح (استحود، واستنوق)	١٤٩

الموضوع	الصفحة
ثالثًا: شواذ الإعلال بالحذف	١٥١
١ - الخلاف في تصحيح (وجهة)	١٥١
رابعًا: شواذ الإبدال	١٥٢
١ - الخلاف في إبدال الهمزة نون في النسب إلى (صنعاء)	١٥٢
المبحث الثاني: العلل المعنوية في قواعد الإعلال والإبدال	١٥٤
أولًا: الإعلال بالقلب	١٥٤
أ) قلب حرف العلة همزة	١٥٤
الخلاف في إعلال (سماء، بناء) ونحوهما	١٥٤
ب) قلب الياء واوًا	١٥٥
الخلاف في علة القلب في: (فُعَلَى) اسمًا، أو صفة غير محضة	١٥٥
الخلاف في علة القلب في (فَعَلَى) اسمًا لا صفةً	١٥٦
الخلاف في علة تصحيح: (سُوِير، تُبْوِيع)	١٥٨
ثانيًا: الإعلال بالنقل	١٥٨
الخلاف في علة تصحيح (مِقُولٌ وَمُحِيطٌ)	١٥٨
الخلاف في علة تصحيح فعل التعجب، نحو: (ما أَبَيَّنَهُ!) ، و(ما أَقْوَمَهُ!)، و(أَبَيَّنَ بِهِ، وَأَقْوَمَ)	١٦٠
ثالثًا: الإعلال بالحذف	١٦١
الخلاف في علة حذف الواو من الفعل (يُوْعِدُ)	١٦١
الخاتمة	١٦٦
الفهارس	١٦٩
فهرس الآيات القرآنية	١٧٠
فهرس الأحاديث النبوية	١٧١
أقوال العرب	١٧٢
فهرس الأشعار	١٧٣

الموضوع	الصفحة
فهرس مسائل الخلاف	١٧٤
قائمة المراجع والمصادر	١٧٨
فهرس الموضوعات	١٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ